www.kassioun.org

1257

الاثنين 22 كانون الأول 2025

حزب الإرادة الشعبية

قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

التخطيط الاقتصادي السوري بوصفه درع حماية ضد وصفات الجوع الدولية

[12]

الافتتاحية

ترامب ونتنياهو زائلان والجولان سوريٌ وسيبقى!

يوم الخميس الماضي، 19 كانون الأول، وخلال احتفاله بعيد «حانوكا» اليهودي في البيت الأبيض، أطلق ترامب جملة من التصريحات بما يخص الجولان السوري المحتل، متفاخراً بأنه «منحه لإسرائيل»، وأنه أرض غنية تساوي ترليونات الدولارات، مذكراً بذلك بالقرار الذي اتخذه في ولايته الأولى، وتحديداً يوم 25 آذار 2019، بالتوقيع على مرسوم رئاسي أمريكي يعترف بـ«السيادة الإسرائيلية الكاملة على مرتفعات الجولان السوري».

لم تصدر أي ردة فعل رسمية سورية، حتى كتابة هذه الأسطر، على تصريحات ترامب، واقتصر الأمر على توجيه شكر لترامب يتعلق برفع عقوبات قيصر عن سورية؛ أي شكر على ما يبدو أنه كف للأذى الأمريكي الاقتصادي عن الشعب السوري؛ لأن العقوبات منذ يومها الأول، لم تستهدف إلا إضعاف سورية ككل، والشعب السوري عامة، ولم يتضرر منها في حقيقة الأمر إلا السواد الأعظم من السوريين، في حين تمكنت سلطة الأسد وكبار حيتانها من الالتفاف على العقوبات دائما، بل والاستفادة منها في تكريس عمليات النهب والتحكم.

إلى جانب التأكيد المبدئي على أن الجولان أرض سورية محتلة، شاء ترامب ذلك أم لم يشأ، فإن النقاط التي يمكن تسجيلها بهذا الخصوص هي التالية:

أولاً: ينبغي الانتباه إلى التزامن غير التصادفي لثلاثة قرارات اتخذها ترامب بخصوص سورية؛ فإلى جانب إنهاء «قيصر»، أعاد ترامب التأكيد على قراره «منح» الجولان السوري لـ«إسرائيل»، ومنع السوريين من دخول الولايات المتحدة... هذه القرارات الثلاثة هي أوجه متعددة مترابطة لمسألة واحدة، ولسياسة واحدة، ولا ينبغي فهمها إلا كذلك!

ثانياً: تثبت الولايات المتحدة الأمريكية، سواء تحت رئاسة ترامب أو بايدن أو غيرهما، أن لها حليفاً واحداً في منطقتنا هو «إسرائيل»، وأنها لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون حليفاً لسورية، بل هي تناصبنا العداء جميعاً، كمجتمع وكقوى سياسية وكدولة، وأن وجود سورية نفسها كوحدة جغرافية سياسية مستقرة ومستقلة، هو أمر مخالف لاستراتيجياتها على طول الخط، وأن المطلوب هو العكس تماماً؛ أي التفجير والتقسيم، ليس بغية تفجير سورية فحسب، بل لتتحول إلى صاعق تفجير لكل المنطقة، وخاصة لتركيا والعراق والسعودية ومصر ووصولاً إلى إيران، في محاولة لتطويق القوى الصاعدة عالمياً، الصين، روسيا، الهند، وتحالف شنغهاي/بريكس ككل.

ثالثاً: المخالفة العلنية والصريحة والوقحة للقانون الدولي في موضوع الجولان السوري المحتل، يحمل دلالة بالغة على موقف واشنطن من القانون الدولي، ومن سيادة الدول واستقلال شعوبها؛ ويظهر ذلك بوضوح في النظرة الاستعلائية الجاهلة التي يقدمها المسؤولون الأمريكيون حول بلادنا، حين يعتبرونها مجرد تجمع لعشائر وقبائل وطوائف، لا تمتلك هوية تاريخية ولا ثقافة؛ والمقصود بطبيعة الحال هو وضع الأرضية «الفكرية» لعمليات التفتيت والتقسيم والاحتراب الداخلي، الذي يجري الدفع نحوه على أسس قومية ودينية وطائفية.

رابعاً: أهمية الجولان في هذا السياق ليست أهمية رمزية ووطنية فحسب؛ فالمطلوب هو كسر الحالة القانونية والسياسية لحدود سورية، ومحاولة تثبيت هذا الكسر؛ والذي من شأنه فتح الباب نحو إعادة تعريف كامل الحدود، وصولاً إلى وضع وجود سورية نفسها كدولة على طاولة البحث، وباتجاه تقسيمها وتفجيرها. ولذا فإن التمسك بحقنا في الجولان، ليس دفاعاً عن الجولان فحسب، بل هو دفاع عن كل شبر في سورية، شمالاً وشرقاً وغرباً وجنوباً.

إن العجرفة الأمريكية-«الإسرائيلية»، والتي تترافق للأسف مع انحطاط وخضوع قسم مهم من «النخب» المحلية، ليست إلا رأس جبل الجليد؛ فالوقائع الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية في العالم بأسره، تقول بصوت واضح: إن الأمريكي ومعه حليفه في منطقتنا، ومعهما الأوروبي، يعيشون حالة تراجع تاريخي عاصف على مختلف المستويات، وعطالة القوة والهيمنة والبطش التي تظهر على السطح الآن، هي بقايا قوة متداعية متراجعة، ولن يطول الوقت حتى تتبخر لتظهر الوقائع الجديدة.

وفي السياق، نعيد التذكير بما سبق أن قلناه في افتتاحية سابقة لقاسيون وهو: «من يصمد ينتصر، من يفرّط يُهزم»، وهذا صحيح اليوم كما كان بالأمس، ولعله أكثر صحة!

شؤون عمالية

موظفو الاتصالات يطالبون بالعدالة الكاملة

02

ملف «سورية 2025»

«قيصر»... هل يمكن للفرصة أن تتحول إلى كارثة؟!

04

شؤون محلية

تعميم ضد الأم... وضد الطفل

08

شؤون عربية ودولية

مبادرة جديدة في أوكرانيا... هل تتحول إلى فرصة ضائعة جديدة؟

17

موظفو الاتصالات يطالبون بالعدالة الكاملة

في ظل متابعتنا لملف موظفي الشركة السورية للاتصالات الذين منحتهم الإدارة إجازات مأجورة مع إخطارين متتاليين، أصدرت الشركة في الأسبوع الماضي قراراً بعودة عشرات الموظفين لوظائفهم، والذي تم الإعلان عنه عبر وكالة سانا. وسننقل عنه كوننا لم نتمكن من الحصول على نص القرار الرسمي، حيث جاء بالخبر المذكور أعلاه: «أعلنت الشركة السورية للاتصالات إعادة أكثر من 250 عاملاً ممنوحاً إجازة مأجورة من وظائفهم بعد التأكد من أوضاعهم الوظيفية.

■ هاشم اليعقوبي

وأوضحت الشركة أنه انطلاقاً من مبدأ الإنصاف وحرصاً على عدم وقوع أي ظلم تواصل لجنة تسيير الأعمال في الشركة السورية للاتصالات مراجعة ملفات العاملين الذين تأثروا بإجراءات سابقة، والعمل على تصويبها وفق الأصول، في خطوة تعكس الالتزام بالعدالة الوظيفية واحترام الحقوق وتعزيز الثقة بين الشركة والعاملين فيها. وتأتي هذه الخطوة في إطار مراجعة الشركة الإجراءات الإدارية السابقة ومعالجة أوضاع العاملين الذين منحوا إجازات مأجورة خلال فترات سابقة، بما يهدف إلى تصويب القرارات وتحقيق العدالة الوظيفية وتعزيز الاستقرار الوظيفي داخل الشركة، دون المساس بحقوق العاملين» – انتهى الاقتباس.

وللعلم فإن أكثر من 800 موظف وعامل على ملاك الشركة تم منحهم إجازة مأجورة وتم تجديدها وبعد صدور قرار طيّ الإجازات المأجورة بقرار من الأمانة العامة، لم تطبق الشركة القرار بل استعاضت عنه بتمديد الإجازة لمدة شهرين، مع إخطار الموظفين بأنه تمديد نهائي.

وبعد ضغوطات عمالية وإعلامية عادت ومددت الإجازات والإخطار مع قرار يطلب من الموظفين الذين بلغت خدمتهم 25 سنة بتقديم استقالاتهم أصولاً. ومع اقتراب انتهاء الإجازة الممددة الأخيرة، خرج هذا القرار ليطوي إجازة البعض ويترك الأغلبية الباقية تحت رحمة لجنة تسيير الأعمال بالشركة، والتي وضحت بأنها تنطلق من مبدأ الإنصاف والالتزام بالعدالة الوظيفية، رغم كل مطالبات العمال والإعلام النقابي والعمالي بإلغاء قرار الإجازة جذرياً، وإعادة دراسة التقييم والاحتياجات، وهم على رأس عملهم وبمشاركة العمال المتضرّرين أنفسهم، لنزاهة التقييم وضمان تحقيقه للأهداف التي لا يختلف عليها أحد، وهي مصلحة الشركة والعمال معاً.

ومع أن القرار الجديد تضمّن إنهاء إجازة أكثر من ربع المتضرّرين، إلا أن المشكلة تبقى قائمة بالأغلبية المتبقية من جهة، وبغياب التوضيحات والشفافية والمعايير التي يجري على أساسها إبقاء الإجازة أو طيها، وهذا ما خلق جوًّا من الفوضى بين الموظفين المتضرّرين، والخلاف على صواب القرار من خطئه، مما جعل البعض يقوم باتهام الإدارة بالمحسوبية والواسطة وغيرها من التجاوزات، وهذا طبيعي في ظل غياب الإيضاحات والمعايير.

«مو ناقصهم ضغط»

ربما تقوم اللجنة لاحقاً بطي إجازات جديدة وقد تكتفي بالعدد الأخير وببعض القرارات التي أنهت إجازات موظف هنا وموظفة هناك، ويبقى القرار الوحيد الذي يمكن اعتباره قراراً مسؤولاً هو التعامل مع الملف بشكل كامل والتراجع عن قرار الإجازة بالكامل والاعتراف بالخطأ القائم بدل التعاطي مع الملف بشكل جزئي أو انتقائي أو ضبابي، يسيء للوظيفة العامة وللموظفين والإدارة. وهذا التعقيد المركب الذي تتبعه الشركة مضرّ بالشركة والعمال معاً، وخاصة الوقت الضائع الذي لا يعوّض، خاصة بأن الإجازات مأجورة وبالتالي لا يوجد مبرر لاستمرارها وإصدار قرارات تمددها أو تخطر الموظفين، ولا سيّما أن الشركة نفسها هي من ألزمت نفسها بمراجعة القرارات الإدارية السابقة وتصويبها سعياً للعدالة الوظيفية وضمان الحقوق، فلماذا تصر الشركة على تجزئة الملف ومعالجته بطريقة غير متكاملة وإبقاء الموظفين بجو الانتظار اللانهائي؟ وكأن كل الضغوطات المعيشية والاجتماعية التي تتعرض لها الطبقة العاملة غير كافية حتى يتم زيادة هذه الضغوطات دون مبرر يذكر.

الطبقة العاملة

أوهايو: عمال هيئة النقل الإقليمية يهددون بالإضراب

هدّد عمال هيئة النقل الإقليمية في ولاية أوهايو الأمريكية بالإضراب منذ 17 كانون الأول الجاري، ما لم تُلبَّ مطالبهم التعاقدية، حيث صوت العاملون على القيام بالإضراب. وقال الرئيس الدولي لنقابة عمال النقل، إن أكثر من 310 عامل في هيئة النقل الإقليمية لم يحصلوا على زيادات في رواتبهم منذ عامين ونصف. ويعمل هؤلاء العمال دون عقد عمل منذ ما يقرب من عام ونصف. وأضاف: «هناك مطالب مُجحفة من جانب صاحب العمل، وغير معقولة خلال المفاوضات، هذا أمر مشين للغاية. لا توجد أي زيادة للرواتب. التضخم متفشّ. تكلفة المعيشة لدينا في ارتفاع مستمر. ولكن سنواصل التفاوض حتى نصل إلى الإضراب. نبذل قصارى جهدنا لتقديم الخدمة لمواطني أكرون والمنطقة. لكن صبرنا قد نفد». ويشمل الإضراب سائقي الحافلات، وعمال صيانة المركبات، وموظفي خدمة العملاء.

إنكلترا: إضراب عمال هيئة الخدمات الصحية الوطنية

أعلنت نقابة «يونايت» أنّ موظفي مؤسسة «إيرديل» التابعة لهيئة الخدمات الصحية الوطنية في برادفورد الذين يعانون من «تدني الأجور وكثرة العمل» أنهم مضربون عن العمل في الفترة من 18 إلى 25 كانون الأول الجاري. وقالت النقابة إن المؤسسة لم تعالج رواتب العاملين في قسم الأحياء الدقيقة، فهو أقل من المستوى المناسب لطبيعة عملهم». وقالت الأمينة العامة لنقابة يونايت: «إن إدارة مؤسسة إيرديل تعامل هؤلاء العاملين معاملة سيئة للغاية. لا يقتصر الأمر على تدني أجورهم، فحسب بل تتطلب منهم المؤسسة، القيام بأعمال خارج ساعات العمل الرسمية، إضافة إلى أعباء عملهم الكبيرة أصلاً». من جهتها أفادت المؤسسة: «نأسف لعدم تمكننا من التوصل إلى اتفاق مُرض للطرفين مع نقابة يونايت، ونأمل أن نتمكن من حل هذا النزاع مع النقابة».

المملكة المتحدة: عمال محطة سولوم فو النفطية يضربون

بدأ عمال شركة ألترد إضرابهم عن العمل يوم 15 كانون الأول الجاري، وسوف يتواصل حتى كانون الثاني 2026، في نزاع حول الأجور، حيث من المقرر أن تدخل الزيادة على الأجور حيز التنفيذ في بداية عام 2026. من جهتها ألقت شركة ألترد باللوم على الشركة المشغلة للمحطة التي رفضت تقديم زيادة. إذ بلغت تكلفة التضخم 4,3%. ووفقاً للنقابة ستقام إضرابات يومي 12 و26 كانون الثاني من العام المقبل، إضافة إلى الإضرابات المستمرة حالياً. وقد أيد أعضاء النقابة الإضراب بنسبة تزيد عن 90%. وقالت الأمينة العامة للنقابة: «بإمكان شركة ألترد بسهولة أن تدفع للعمال بشكل عادل وأن تعاملهم باحترام، وترفع مستوى معيشة هؤلاء العمال ذوي المهارات. تقف النقابة إلى جانب العمال الذين يناضلون من أجل أجور وظروف عمل أفضل، وتصعيدهم للإضراب في سولوم فو».

عمال ميناء لارنكا يضربون للمطالبة بالنظافة وبيئة عمل آمنة

بدأ عمال ميناء لارنكا إضراباً عن العمل صباح الخميس 18 /12، احتجاجاً على تدني معايير الصحة والسلامة، وبيئة عمل آمنة وتأمين المياه النظيفة للعاملين. وأكدت نقابتا «سيك» و«بيو» في بيان مشترك على الأهمية القصوى لقضايا الصحة والسلامة، وعدم وجود أي تنازلات أو حلول وسط بشأنها. وقالت ممثلة نقابة «بيو»، إنه بعد بدء الإضراب، دُعيت النقابات إلى اجتماع مع الإدارة يوم الجمعة «19 كانون الأول الجاري» في مقر هيئة الموانئ في نيقوسيا. وأوضحت النقابات أن العمال يطالبون بمياه شرب نظيفة، وأماكن نظيفة، وبيئة عمل آمنة خالية من الحفر والأسلاك المتشابكة، وضمان صحة وسلامة العمال وعودتهم إلى منازلهم سالمين معافين، وأنه بُذلت جهود حثيثة لدى وزارة النقل وهيئة الموانئ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى حل.

حياة في غزة تحت نظام المراقبة الشامل «الإسرائيلي»

في الأيام التي سبقت وصولنا إلى حاجز نتساريم في غزة في أوائل نيسان 2024، دربت أنا وزوجتي نسخة مجردة من أنفسنا. كنا قد عشنا بالفعل ستة أشهر من الحرب، ولكن هذه ستكون المرة الأولى التي نقف فيها أمام الجنود «الإسرائيليين». بعد أن شاهدنا صحفيين يُقتَلون ومستشفيات تُقصف ورصاصاً يمزق الأطفال، آمنا أن الطريقة التي نروي بها قصتنا قد تعني كل شيء — من أجل حياتنا وفرصنا في الخروج.

■ محمد ر. مهاوش
نشر في مجلة نيويورك

كنا سنقول الحقيقة. لكننا سنحتفظ بالأجزاء الأقل عرضة لإثارة الشك: أننا عائلة نازحة نطيع أوامر «إسرائيل»، التي كانت تأتي غالبا عبر منشورات تُلقى من الجو ومكالمات هاتفية آلية مجهولة، للإخلاء جنوبا بعد أن دُمّر حينا في مدينة غزة بسبب قصف استمر شهورا؛ وأن أسماء كانت حاملاً؛ وأن ابننا البالغ من العمر عامين، رفيق، كان ضعيفا بسبب سوء التغذية. خططنا لتجنب تعريف أنفسنا كصحفيين. ولن نقول أي شيء يفشي أننا ننوي أن تكون هذه الرحلة بداية هروبنا من غزة، وأننا خططنا للخروج إلى مصر عبر معبر رفح. مارست إجاباتي حتى أصبحت الكلمات باردة. كنت مستعدا للتحدث كأب وزوج فقط، يحاول البقاء على قيد الحياة.

مشينا عبر جزء من الطريق مليء بندوب القذائف بجانب البحر الأبيض المتوسط. كشطت عجلات العربة الخرسانة المكسورة؛ وطنين الطائرات بدون طيار يعلو فوقنا. هويتي – بطاقة الهوية الخضراء المصرح بها من «إسرائيل» التي يحملها سكان غزة – كانت في جيبي. بعد ساعتين تقريبا من المشي، وصلنا إلى نتساريم. امتداد ساحلي كانت تجتازه العائلات سيرا على الشاطئ ذات يوم، أصبح الآن ممرا عسكريا من الدبابات والسواتر الترابية والماسحات الضوئية. جلست دبابتان أمامنا، وقف القناصة فوق أكوام الأنقاض، وأصبح خط من الجنود أكثر وضوحا مع كل خطوة.

عند الحاجز، وجه الجنود الحشود إلى مجموعات من خمسة. أبقيت عيني على رفيق. أشار جندي لنا للتقدم نحو كاميرا: كرة داكنة خلف الزجاج على حامل ثلاثي القوائم، مع ضوء أحمر يومض تحت عدستها. بينما كانت أسماء تمسك بيد ابننا، كان الجنود يشاهدون شاشة خلف الكاميرا. ذهبت أسماء ورفيق أولاً. حدقنا فيها وحبسنا أنفاسنا، في انتظار إشارة الإبهام لأعلى – الإشارة التي استخدمها الجنود للسماح للناس بالمضي قدما. تم سحب آخرين إلى الجانب.

امتدت الثواني. قال الجندي أخيرا: «محمد». لم أتفاعل في البداية. اسمي شائع. ثم قال لقبي. شعرت بتوقف أنفاسي. أشار الجندي، وكان وجهه مقنعا وبندقية متدلية على صدره، أشار إليّ لأتقدم خطوة إلى الأمام. لم يكن الخوف مما قد يكتشفونه عني، بل مما عرفوه بالفعل. كانت هويتي لا تزال في جيبي. ماتت النسخة المدربة من نفسي. لم يهم أي من ذلك الآن. لقد تم تأكيدي للتو.

لقد كانت الحياة في غزة على مدى العامين الماضيين عملية فقدان كل شيء مرئي – عائلاتنا، منازلنا، شوارعنا. وهذا يعني أيضا فقدان ما لا يمكن رؤيته: الحيز الخاص للعقل، والحميمية بين الناس، والقدرة على التحدث دون خوف من المراقبة بوساطة آلة. وجد استطلاع للرأي أجرته مؤسسة التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وهي منظمة بحثية مقرها فلسطين، قبل أسابيع فقط من وقف إطلاق النار في أكتوبر أن ما يقرب من ثلثي سكان غزة يعتقدون أنهم يراقبون باستمرار من قبل الحكومة الإسرائيلية. وهذه هي العاقبة الفاسدة للتكنولوجيا، التي توفرها جزئيا شركات أمريكية، وتوضع في أيدي سلطات لديها سيطرة غير محدودة عمليا على سكان محتجزين قد صورتهم علانية كأشرار. إنها تتويج لعقود من الاحتلال المراقب، وكابوس شمولي مُدمَج مع رعب إبادة جماعية، ونظام يتطور وينمو بالفعل لما سيأتي بعد. التحذير القديم للأنظمة الاستبدادية في كل مكان – إذا لم يكن لديك ما تخفيه، فليس لديك ما تخشاه – هذا ليس له معنى في غزة.

عندما تعاون المفكرون الماركسيون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية

تقديم لكتاب «من دفع لأبواق الماركسية الغربية؟»

يقدم كتاب «من دفع لأبواق الماركسية الغربية؟» الصادر الول من كانون الأول 2025، لغابرييل روكهيل تحليلاً جذرياً للتيار الفكري المعروف باسم «الماركسية الغربية»، معتبراً إياه نتاجاً أيديولوجياً للإمبريالية وليس تحديثاً للماركسية. يعتمد روكهيل على بحث أرشيفي معمق لتتبع علاقات التمويل والمصالح التي شكلت هذا الفكر، مقدماً قراءة نقدية لمدرسة فرانكفورت وإرثها.

تحليل الجذور... الإمبريالية كبنية فكرية

يضع روكهيل الماركسية الغربية في إطارها المادي، معتبراً أنها نشأت ضمن «البنية الفوقية الإمبريالية» للدول الغربية الرائدة. هذه البنية تشمل جهازاً ثقافياً لإنتاج المعرفة، كان هدفه ليس محاربة الإمبريالية، بل إخفاءها وتشويه النضال ضدها وتقديم بديل فكري «آمن».

– التمويل والوظيفة: يكشف الكتاب كيف دعمت الطبقة الرأسمالية الحاكمة والدول الإمبريالية هذا التيار مباشرة. مثال على ذلك هو تمويل عائلة روكفلر لمشاريع فكرية بهدف الترويج لشكل من الماركسية يُحَيِّد النضال العملي لبناء الاشتراكية.

– التوجه الفكري: يصف الكتاب الماركسية الغربية بأنها ذات نزعة «مناهضة لمناهضة الإمبريالية». فهي، وإن استخدمت خطاباً نقدياً، غالبا ما ترفض دعم النضالات التحررية في الجنوب العالمي، مما يخدم في النهاية النظام الإمبريالي القائم.

الحالة الدراسية... نقد مدرسة فرانكفورت

يخصص روكهيل جزءاً مهماً من كتابه لتحليل دور مدرسة فرانكفورت، معتبراً إياها مساهماً تأسيسياً في الماركسية الغربية.

– التحول الجوهري: انتقلت هذه المدرسة من تحليل المجتمع تحت ضغط الفاشية إلى تشاؤم ثوري، حيث رأت أن الرأسمالية «الجديدة» قادرة على استيعاب الطبقة العاملة عبر الثقافة والاستهلاك، مما أفقدها قدرتها الثورية.

– النتيجة العملية: أدى هذا التشخيص إلى انسحاب نظري من النضال الطبقي الملموس، وخلق «نظرية نقدية» متوافقة تعزل الفكر عن الممارسة الثورية، وهو ما يتناقض مع المادية الجدلية التي تربط الوعي بالظروف المادية.

المشروع البديل: نحو ماركسية كونية مناهضة للإمبريالية

لا يقتصر الكتاب على النقد، بل يطرح مشروعاً بديلاً يستند إلى ما يسميه روكهيل «الماركسية الكونية» أو «الماركسية المناهضة للإمبريالية».

– المبادئ الأساسية: تركز هذه الماركسية على التناقض المركزي للإمبريالية وتقر بأن النضال الأساسي ضد الرأسمالية يجري في الجنوب العالمي عبر مشاريع بناء الدولة الاشتراكية، التي تشكل حاجزاً أمام الهيمنة الإمبريالية.

– المنهجية: تدعو إلى «اقتصاد سياسي لإنتاج المعرفة»، يكشف عن العلاقات المادية خلف التيارات الفكرية، وترفض الفصل الأكاديمي المجرد بين النظرية والممارسة، مؤكدة ضرورة الالتزام بالصراع من أجل تحويل العالم الواقعي.

في الختام، يرى روكهيل أن استعادة الروح الثورية للماركسية تمر عبر فضح العلاقة العضوية بين الماركسية الغربية والبنية الإمبريالية، والتخلي عن «التوافق» الفكري لصالح الانخراط في النضال الأممي ضد الاستعمار والإمبريالية ولبناء الاشتراكية.

«قيصر»... هل يمكن للفرصة أن تتحول إلى كارثة؟!

وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الخميس، 19 كانون الأول 2025، قانون موازنة الدفاع الأمريكية لعام 2026، والذي تضمن إنهاءً كاملاً لقانون العقوبات الأشهر والأقسى على سورية والمسمى «قيصر» ضمن ما أسماه «منح فرصة لسورية».

وبـ «المصادفة البحتة» أعاد التأكيد في اليوم نفسه، خلال احتفاله بعيد «حانوكا» اليهودي في البيت الأبيض، على «منحه» الجولان السوري المحتل لـ«إسرائيل»! وبـ «المصادفة» أيضاً، أصدر قرارا يمنع السوريين من دخول الولايات المتحدة، وهي أمور وقفت عندها وناقشتها افتتاحية قاسيون لهذا العدد، واعتبرتها أوجها متعددة لسياسة واحدة. وهنا نناقش الجانب الاقتصادي من المسألة؛ أي ما الذي يمكن أن يترتب على رفع العقوبات، وهل هو فرصة حقا كما يقول ترامب؟ وهل يمكن للفرصة أن تتحول إلى كارثة؟!

«تدفق الاستثمارات»؟

يعدنا المسؤولون السوريون بأن رفع العقوبات سيفتح الباب أمام تدفق الاستثمارات على سورية من كل حدب وصوب، وكانوا قد وعدونا بذلك مرارا خلال العام المنصرم، بل وتحدثوا عن أرقام بعشرات المليارات قيل: إنها جاءت فعلاً.

الوقائع تقول أشياء أخرى مختلفة تماما؛ فالعقوبات الأمريكية، وإن كانت عائقاً أمام الاستثمارات، الغربية خاصة، فإن المعيق الأكبر ما يزال الوضع السياسي والأمني للبلاد؛ أي غياب السوق الوطنية الواحدة بحكم تقسيم الأمر الواقع من جهة، ومن جهة أخرى استمرار الفوضى الأمنية خاصة مع التخريب «الإسرائيلي» المستمر، ليس في الجنوب السوري فقط، بل وفي طول البلاد وعرضها، عبر الاستثمار في الفوالق الطائفية والدينية والقومية. يضاف إلى ذلك أن المهمة رقم واحد لخروج البلاد من كارثتها ما تزال بعيدة عن التحقيق حتى اللحظة، أي توحيد السوريين بغض النظر عن قومية أو دين أو طائفة، والطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو مؤتمر وطني عام شامل وكامل الصلاحيات، يضع السوريون على طاولته كل مشكلاتهم المتراكمة، ويتوافقون على حلول لها، بما في ذلك شكل دولتهم المستقبلي، وجيشهم وأمنهم ودستورهم واقتصادهم وإلخ، بعيداً عن الاستئثار وعن عقلية الغلبة، وبعيداً عن تقسيم السوريين بين أقليات وأكثريات، وبالتالي مواطنين من درجة أولى ومواطنين من درجة ثانية...

دون وضع سياسي وقانوني مستقر، تتوحد السوق السورية على أساسه، وتتوحد الجغرافيا، ويتوحد السكان، ويتم ضبط الأوضاع الأمنية بشكل حقيقي انطلاقا من التوافق والتفاهم بين السوريين، فإن رؤوس الأموال لا يمكنها أن تتدفق على البلاد، إلا ضمن شروط ومعايير محددة يمكنها فعلاً أن تحول ما يجري تسميته فرصة إلى كارثة متكاملة الأوصاف... كيف؟

الفرصة حين تتحول إلى كارثة

المثال الملموس الذي يمكن أن نراه حول «تدفق الاستثمارات»، هو العقود التي جرى الحديث عنها بما يخص بناء محطات كهربائية جديدة، وإعادة تأهيل محطات موجودة، عبر رؤوس أموال أجنبية.

الملموس في هذه العقود، أنه جرى رفع تسعيرة الكهرباء بشكل فلكي، ولم يتم التراجع ولو جزئيا عن ذلك الرفع، رغم الرفض الشعبي الواضح، ما يفتح الباب للتفكير بأن التسعيرة الجديدة هي شرط الشركات المستثمرة؛ أي إن الشركات الخارجية دخلت بسرعة كبيرة إلى واحد من أهم الملفات السيادية في البلاد، ملف الكهرباء وتسعيرها، والذي يحدد في نهاية المطاف، ليس فقط تكاليف الوصل الكهربائي المنزلي ويجعلها بعيدة عن متناول 90% من السوريين، بل ويحدد أيضاً تكاليف الإنتاج في البلاد، سواء منه الصناعي أو الزراعي، ويدخل في رفع أسعار كل البضائع على الإطلاق، لأن الكهرباء تدخل حكما في كل عملية إنتاج، بل وفي كل عملية تجارة وتبادل وتوزيع.

يعدنا المسؤولون السوريون بأن رفع العقوبات سيفتح الباب أمام تدفق الاستثمارات على سورية من كل حدب وصوب وكانوا قد وعدونا بذلك مراراً خلال العام المنصرم

ما يعني أن رفع أسعار الكهرباء بهذه الطريقة، هو قرار إعدام بحق الإنتاج المحلي عبر رفع تكاليفه بشكل هائل، يجعله غير قادر على المنافسة نهائيا، خاصة وأن هذا التوجه يتضمن فتح الحدود على البضائع الأجنبية، دون أي حماية حقيقة للمنتج السوري، ناهيك عن عمليات رفع الدعم عن الزراعة والصناعة.

جوهر «الفرصة الأمريكية»

إذا أردنا فهم جوهر ما يسميه الأمريكان فرصة لسورية، فينبغي أن نجمع عدة عوامل مع بعضها البعض:

أولاً: عمليات رفع الدعم عن الصناعة والزراعة «بما يتوافق مع توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين».

ثانيا: إنهاء أي شكل من أشكال الحمائية الاقتصادية للمنتج السوري «بما يتوافق مع توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين».

ثالثا: الخصخصة الجزئية أو الكاملة، المعلنة أو غير المعلنة للقطاعات الاقتصادية السيادية في سورية، وعلى رأسها الكهرباء، ناهيك عن الموانئ والمرافئ وما تبقى من قطاع الدولة، بما في ذلك الاتصالات «بما يتوافق مع توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين».

رابعا: تقليص الخدمات العامة، وتقليص عمليات التوظيف، وتخفيض حجم ووزن ودور جهاز الدولة في مختلف العمليات الاقتصادية– الاجتماعية بحجة التضخم «بما يتوافق مع وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين».

خامسا: هنالك أيضا الجانب السياسي الذي لا يمكن إغفاله، وإن لم يكن مكانه في هذه المادة، والذي يتضمن تموضعا سياسيا محددا لسورية، وتموضعا سياسيا محددا داخل سورية نفسها، بحيث يتم تعظيم الانقسامات الداخلية باتجاه تفجيرها...

والنتيجة؟

النتيجة، هي أن ما يتم تسميته فرصة يجري إعطاؤها لسورية، هو في الحقيقة تجهيز لكارثة؛ فالامتثال لوصفات صندوق النقد والبنك الدولي الاقتصادية، والتماشي مع السياسات الأمريكية في منطقتنا، يعني بالمحصلة مزيدا من إفقار السوريين وتهميشهم، ويعني ضمنا مزيدا من الفساد الكبير، والذي لا يمكن له أن يعيش دون قمع الحريات السياسية بدرجات أعلى... والسير الاقتصادي الذي نراه، هو استكمال للوصفات الليبرالية المتوحشة التي كانت تطبقها سلطة الأسد، ولكن بسرعة أعلى... وتكرار التجربة نفسها سيؤدي بطبيعة الحال لنتائج مختلفة، لأن الظروف تغيرت، وهذه النتائج ستكون أكثر كارثية مما جرى سابقا...

وما العمل؟

هل يعني ذلك أن رفع العقوبات أمر سلبي؟ على الإطلاق... رفع العقوبات هو حق للشعب السوري وليس مِنّة عليه؛ فالعقوبات كانت دائما موجهة ضد سورية والشعب السوري، وليس ضد هذه السلطة أو تلك، بل إن سلطة الأسد استفادت من العقوبات فأحكمت سيطرتها على كل شيء في البلاد، وزادت من معدلات نهبها للسوريين.

ورفع العقوبات يمكن أن يكون فرصة فقط إن بنينا نموذجاً اقتصادياً مخالفاً لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين؛ يمكننا الاستفادة من رؤوس أموال خليجية أو صينية أو تركية أو غير ذلك، ولكن ضمن رسمة جديدة للاقتصاد السوري، مختلفة عن الرسمة التي فرضها الأسد لمصلحة الفاسدين الكبار الداخليين، وشركائهم الخارجيين. وصفة تقوم على الإنتاج، وعلى شكل جديد من توزيع الثروة لمصلحة 90% من السوريين.

أما السير في الطريق الأمريكي، فهو محكوم بتحويل أي فرصة إلى كارثة، وتحويل أي كارثة إلى كارثة أكبر وأشد خطرا ووطأة...

الأزمة السورية: الجذور والآفاق – قراءة في كتاب قدري جميل

نشر موقع أوسكار نيوز مراجعة حديثة لكتاب «الأزمة السورية: الجذور والآفاق» للدكتور قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية. فيما يلي نص المراجعة كما وردت، مع رابط تحميل الكتاب في نهايتها.

■ نور عباس

يقدم كتاب «الأزمة السورية: الجذور والآفاق» لقدري جميل تحليلًا شاملًا لأسباب الأزمة السورية وتطوراتها، من التراكمات البنيوية قبل 2011 إلى لحظة الانفجار، وصولًا لرؤية مستقبلية تعتمد على حل سياسي واقتصادي واجتماعي شامل. قراءة نقدية معمّقة لفهم واحدة من أعقد أزمات العصر.

يضع قدري جميل في كتابه الأزمة السورية: الجذور والآفاق إطارا تحليليا شاملًا لفهم واحدة من أعقد الأزمات في التاريخ المعاصر. ويبدأ من سؤال جوهري: كيف وصلت سورية إلى لحظة الانفجار عام 2011؟ ثم يواصل عبر تفكيك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تراكمت لعقود، ليكشف أن الأزمة لم تكن حدثًا مفاجئًا، بل نتيجة مسار طويل من التناقضات البنيوية. ويعتمد الكاتب على أسلوب الحوار التحليلي الذي يوازن بين السرد التاريخي والقراءة الفكرية، فيمنح القارئ فرصة لفهم الأزمة من منظور يتجاوز السطحية الإعلامية، ويعيدها إلى سياقها التاريخي والاقتصادي العالمي.

الجذور: تراكم التناقضات وبنية الأزمة

يبدأ جميل بتشريح البنية الاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الأزمة، فيوضح أن التحولات التي شهدتها سورية منذ سبعينيات القرن العشرين خلقت تناقضات عميقة بين النموذج الاقتصادي الموجّه، وبين محاولات الانفتاح الليبرالي. ويبرز أن السياسات الاقتصادية التي اتبعت في العقد الأول من الألفية الجديدة أدت إلى تفاقم الفوارق الطبقية، إذ استفادت فئات محدودة من الانفتاح، بينما تراجعت قدرة الدولة على حماية الفئات الأضعف. ويكشف أن هذا التفاوت الاجتماعي ترافق مع انسداد سياسي، حيث غابت آليات المشاركة الشعبية الفاعلة، ما جعل التوتر يتراكم في بنية المجتمع.

ويواصل الكاتب تحليل الجذور الفكرية والسياسية، فيوضح أن الأزمة لم تكن مجرد انعكاس لعوامل داخلية، بل ارتبطت أيضا بالتحولات العالمية، إذ تزامنت مع إعادة رسم ميزان القوى الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وصعود الولايات المتحدة كقوة مهيمنة. ويبرز أن موقع سوريا الجيوسياسي جعلها عرضة لضغوط خارجية متزايدة، وأن هذه الضغوط ساهمت في تعميق الأزمة الداخلية. ومن خلال هذا التحليل، يوضح جميل أن الأزمة السورية هي نتاج تفاعل بين الداخل والخارج، بين البنية الاقتصادية والاجتماعية، وبين موقع الدولة في النظام العالمي.

الانفجار: لحظة 2011 وما بعدها

ينتقل الكتاب إلى لحظة الانفجار عام 2011، فيوضح أن الاحتجاجات التي اندلعت لم تكن معزولة عن السياق الإقليمي، بل جاءت في إطار موجة «الربيع العربي». ويبرز أن هذه اللحظة كشفت هشاشة البنية الداخلية، إذ تحولت المطالب الاجتماعية والسياسية إلى صراع مفتوح بفعل غياب آليات الاستجابة الفعّالة. ويحلل الكاتب كيف تداخلت العوامل الداخلية مع التدخلات الخارجية، ليكشف أن الأزمة سرعان ما تحولت إلى ساحة صراع دولي، حيث تداخلت مصالح القوى الكبرى والإقليمية في رسم مسار الأحداث.

ويواصل جميل تحليل طبيعة الانقسام الداخلي، فيوضح أن الأزمة لم تكن مجرد مواجهة بين السلطة والمعارضة، بل انقسم المجتمع نفسه بين رؤى متناقضة حول مستقبل الدولة. ويبرز أن هذا الانقسام غذته التدخلات الخارجية التي سعت إلى استثمار الأزمة لتحقيق مصالحها. ومن خلال هذا العرض، يوضح الكتاب أن لحظة الانفجار لم تكن سوى نتيجة طبيعية لتراكم التناقضات، وأنها كشفت عمق الأزمة البنيوية التي تراكمت لعقود.

يجمع بين التاريخ والفكر والاقتصاد والسياسة ليصوغ رؤية شاملة ويمنح القارئ فرصة للتأمل في معنى الأزمة ودورها في تشكيل مستقبل سورية

الآفاق: نحو حل سياسي واقتصادي شامل

يستشرف جميل مستقبل سورية عبر طرح برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي يهدف إلى تجاوز الأزمة. ويؤكد أن الحل لا يمكن أن يكون عسكريا أو أمنيا، بل يجب أن يقوم على تسوية سياسية شاملة، تضمن مشاركة جميع القوى الوطنية. ويُبرز أن الحل السياسي يجب أن يترافق مع إصلاح اقتصادي يُعيد توزيع الثروة بشكل عادل، ويضمن حماية الفئات الأضعف، ويعيد للدولة دورها في تحقيق التنمية المتوازنة.

ويواصل الكاتب طرح رؤيته حول إعادة الإعمار، فيوضح أن هذه العملية يجب أن تكون فرصة لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة، تقوم على الديمقراطية الاجتماعية والعدالة الاقتصادية. ويُبرز أن إعادة الإعمار لا تعني فقط إعادة بناء الحجر، بل إعادة بناء الإنسان والمجتمع، عبر تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وتجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية. ومن خلال هذا الطرح، يوضح جميل أن الآفاق المستقبلية للأزمة السورية تعتمد على قدرة السوريين على صياغة مشروع وطني جامع، وعلى قدرة المجتمع الدولي على دعم هذا المشروع بعيدا عن الحسابات الضيقة.

لماذا من المهم قراءة هذا الكتاب؟

يكتسب كتاب الأزمة السورية: الجذور والآفاق أهميته من قدرته على الجمع بين التحليل التاريخي والاقتصادي والسياسي، ليقدّم صورة شاملة للأزمة تتجاوز السرد الإعلامي السطحي. ويمنح القارئ فرصة لفهم أن الأزمة ليست مجرد حدث عابر، بل نتيجة مسار طويل من التناقضات البنيوية. ويكشف أن قراءة الأزمة من منظور الجذور والآفاق تتيح إدراكا أعمق لمعنى الهوية الوطنية، ولطبيعة التحديات التي تواجه المجتمعات في ظل التحولات العالمية. ويُبرز أن الكتاب لا يكتفي بتشخيص الأزمة، بل يطرح برنامجا عمليا للخروج منها، ما يجعله مرجعا مهما لكل من يسعى إلى فهم الواقع السوري، وإلى التفكير في مستقبل أفضل.

ختاما، يقدّم قدري جميل في كتابه الأزمة السورية: الجذور والآفاق قراءة معمّقة لأزمة معقدة، فيكشف جذورها البنيوية، ويحلل لحظة انفجارها، ويستشرف آفاق حلها. ويجمع بين التاريخ والفكر والاقتصاد والسياسة ليصوغ رؤية شاملة، ويمنح القارئ فرصة للتأمل في معنى الأزمة ودورها في تشكيل مستقبل سورية. ويؤكد أن الحل لا يمكن أن يكون جزئيا أو أحاديا، بل يجب أن يكون شاملًا يربط بين الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويعيد بناء الدولة والمجتمع على أسس جديدة ومن خلال هذا الطرح، يُبرز الكتاب أن الأزمة السورية ليست قدرا محتوما، بل فرصة لإعادة صياغة المشروع الوطني على أسس العدالة والديمقراطية.

■ المصدر: أوسكار نيوز

أرقام وسياسات منفصلة عن الواقع، والأسعار تلتهم القدرة الشرائية للمفقرين...!

رسائل طمأنة وتفاؤل تمثلت في وعود بانفراج قريب وتحسين واقع معيشة المواطن السوري، هذا ما حاولت السلطة الجديدة العمل على تحقيقه معوّلة على جدوى سياساتها الاقتصادية التي ستتبعها، محاولة بذلك ترميم القدرة الشرائية المتآكلة، لكن رياح الأسعار هبت كالعاصفة، واقتلعت أي آمال بتحسين الواقع، بل جعلته أكثر تعقيداً وقسوة، فاتسعت رقعة الفقر، وباتت أبسط متطلبات الحياة بعيدة عن متناول الغالبية بعد مرور عام على الوعود النظرية المتزامنة مع بيانات رقمية رسمية تؤكد تراجع معدلات التضخم، ما عمق الإشكالية حول حقيقة بيانات ورقية متحسنة وواقع معيشي متدهور!

■ رهف ونوس

انفصال عن الواقع

اعتمد اقتصاد السوق الحر التنافسي سعياً لتحسين مستوى المعيشة، لكن ازدادت أعباء المفقرين أمام غلاء فاحش وتحليق لأسعار الغذاء والسلع الأساسية والخدمات، بدلاً من المنافسة الشريفة وانخفاض الأسعار المرجو وسط غياب الرقابة الفاعلة، ليكون هذا الاقتصاد مجرد غطاء لحيتان الأرباح الذين يضاعفون مكاسبهم دون رقيب، بينما الغالبية المفقرة تكافح من أجل قوت يومها، وحتى الفتات من كل شيء والاضطرار لبيع أثاثها المنزلي.

فأسعار المنتجات الغذائية في السوق المحلي تشهد تحولات سعرية متسارعة متأثرة بالشماعة لأي متغير في سعر صرف الدولار.

جنون الأسعار

مثلاً، الزيت النباتي وصل سعر العبوة سعة «ليتر» اليوم إلى 28000 ل.س مقابل 18000 ل.س قبل عدة أيام، وهذا ينطبق على معظم المواد الغذائية كالأرز الذي سجل سعر الكيلوغرام 13000 ل.س والسكر 9000 ل.س، وحتى بعض الخضار والفواكه التي تتقلب أسعارها باستمرار وفق مزاجية التجار وأصحاب المحال التجارية، فكلٌ على هواه لتتراوح الزيادة بين 20–40%، فمثلاً البرتقال 13000 ل.س والتفاح 12000 ل.س، أما أسعار اللحوم الحمراء فارتفعت بنسبة 15% ليتراوح سعر كيلو غرام لحم الخاروف بين 150–170 ألف ل.س، لتخرج من سلة الغذاء الأساسية وتصبح من الرفاهيات وسط رقابة نائمة وسوق منفلت، فالحكومة غائبة والدولة مغيبة كالمعتاد.

وفي المقابل، التاجر لا يفوت فرصة لرفع السعر «احتياطاً» لأي زيادات متوقعة مع تقلب سعر صرف الدولار، فذرائع التجار والحكومة تدور في حلقة مفرغة لتبرير الارتفاع بالاعتماد الكبير على الاستيراد، مع تأخر المستوردات، وضعف القيمة الحقيقة لليرة مع تراجع الإنتاج المحلي.

تكاليف المعيشة بالأرقام

وفق أحدث المؤشرات «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، فالحد الأدنى لتكاليف المعيشة للأسرة السورية المكونة من 5 أفراد، وصل إلى نحو9,1 ملايين ل.س أما وسطي التكاليف تجاوز عتبة 14,5 مليون ل.س لعام 2025 ، وذلك مقابل أجور رسمية محدودة، فالراتب الحكومي وسطياً 850000 ل.س والذي لا يغطي الحد الأدنى من تكاليف المعيشة الأساسية، فالفجوة واضحة بين الدخل والتكاليف، وهذا الخلل بنيوي لا يمكن تجاوزه بتثبيت أسعار بعض السلع، أو انخفاض طفيف، فالفجوة أعمق من أن تردم بالمسكنات، فمعظم الأسر السورية أعادت ترتيب أولوياتها لتقتصر على ما يبقيها على قيد الحياة!

الفجوة تتعمق

بين ما هو متوافر في الجيب، وما هو مطلوب للعيش بأدنى المستويات، ولا يحقق مستوى الكفاف من سلة الحاجات الأساسية والضرورية تأتي السياسات الاقتصادية التي تتقاطع مع النهج الحثيث لإنهاء الدعم مقابل تحسن محدود في الدخل مع الزيادة الأخيرة، غير آبهة بالأثر الاجتماعي العميق لذلك، فرفع الأسعار في اقتصاد هش وبنية سوق غير متوازنة لا يؤدي إلى إصلاح بل يعمق الفوارق الطبقية مع إعادة توزيع الدخل نحو الأعلى، وأوضح مثال، رفع أسعار الكهرباء التي تلتهم فاتورتها أكثر من 39% من الدخل المتوسط للمواطن، حسب خبراء، إلى الاتصالات والمحروقات، فالتصريح الأخير لحاكم مصرف سورية المركزي «عبد القادر حصرية» عن انخفاض التضخم بنسبة 15% والحديث عن التباطؤ الذي لم يتجاوز إطار الانخفاض الرقمي النظري لا يغير واقع مأساوي يصرخ بعكس ذلك.

المطلوب؟!

أي إصلاح اقتصادي حقيقي يبدأ بمحاربة الفساد والاحتكار، وتنظيم السوق وضبطها رقابياً وتقديم نتائج ملموسة بانخفاض الأسعار لا بالحديث عن عدد المخالفات والضبوط، مع دمج اقتصاد الظل بالاقتصاد الرسمي ودعم الإنتاج المحلي وقطاعاته.

فغياب الرقابة، وعدم وجود سياسات حماية اجتماعية وزيادة الاختلال بالتوازن بين الدخل والإنفاق، تعني إعادة توزيع الخسائر على كاهل المواطن المفقر أصلاً، وهذا يعمق الركود ويفكك النسيج الاجتماعي ما لم تُتخذ إجراءات فورية لإعادة بناء آليات الدعم الفعالة، وإلا فإن أي حديث رسمي عن تحسين مستوى المعيشة يبقى مجرد شعار وبهرجة كلامية حلبية لا تغني ولا تسمن من جوع!

الوفرة في المخابز... من قال: إن الأمن الغذائي يجب أن يُعيق تحقيق الأرباح!؟

حققت المؤسسة السورية للمخابز، بحسب مديرها محمد الصيادي، وفراً مالياً سنوياً للخزينة العامة بأكثر من 110 مليون دولار، واستند في تصريحه إلى آلية واضحة، تمثلت في «ترشيد» استهلاك الطحين بمقدار 1000 طن يومياً.

وبالنظر إلى أن الاستهلاك اليومي كان يبلغ 4500 طن، منها 2220 طن مخصصة للقطاع العام، وبافتراض أن القطاع الخاص غير معني بإجراءات «التخفيض»، فهذا يعني انخفاض الاستهلاك إلى 1220 طناً، ما يعكس تقليصاً هائلاً في كمية الخبز «المدعوم» المتاحة للمواطنين.

هل التوفير على حساب الاحتياجات الأساسية للمواطنين؟

يبدو أن «الترشيد» هو الاسم الجديد «للتقشف الإجباري»، فقد تدهورت القدرة الشرائية للمواطنين لدرجة التقشف والتقتير في أهم مصدر غذائي – والوحيد للكثيرين – وتحول عجز المواطن عن الشراء إلى «وفرة» في خزينة الدولة.

بينما يخفي تصريح الصيادي حول «ترشيد» النفقات، مرارة ما يعيشه السوريون. فالواقع أن «الوفرة» التي تحققت ليست نتاجاً لسياسات اقتصادية ناجحة، بل نتيجة مباشرة لمعاناة المواطن. فالتداعيات المباشرة لهذا التقليص تعني حرمان آلاف العائلات من تغطية كامل احتياجها الفعلية من الخبز.

تقليص الهدر!

إن الحديث عن تقليص الهدر يفتقر إلى معطيات واضحة وشفافة، فلا يشمل تحديد نقاط الهدر، وآليات القياس المعتمدة، أو حتى نسب الهدر في الصوامع والمطاحن وموارد الإنتاج الأخرى، ما يجعل من حديث الصيادي عن انخفاض «نسب الهدر من 27% إلى مستويات متدنية» مجرد انطباع عام، خاصة في ظل تضارب الأرقام والمعلومات المقدمة.

ففي حين أشار في تشرين الثاني إلى أن عدد المخابز العاملة كان 272 من أصل 354، يقول اليوم: إن العدد كان 217 بعد سقوط السلطة السابقة، ثم ارتفع اليوم إلى 288.

يُفقد هذا التضارب الثقة في أي إحصائيات مقدمة، ويُظهر ضعفاً في جمع البيانات وتوحيدها، بل ويُسهم في إرباك الرأي العام، ويقلل من قدرته على تكوين صورة واضحة وموضوعية عن الوضع الحقيقي.

أما إذا كانت المؤسسة تتحدث عن «وفرة» سنوية بأكثر من 110 ملايين دولار بسبب تقليص الهدر، فهذا يعني أن الهدر كان يتجاوز 2600 كيلوغرام في خط الإنتاج الواحد يومياً، بعد الأخذ بعين الاعتبار أن خطوط الإنتاج بلغ عددها بحسب البيانات الأخيرة 381 خطاً.

تحسن الجودة

من مؤشرات نجاح تقليص الهدر هو استقرار جودة الخبز، إلا أن الجودة– إن وجدت– فهي نسبية، وتختلف بين مخبز وآخر، ومحافظة وأخرى، وليست معممة أو دائمة، خاصة في ظل غياب معايير واضحة وشفافة قابلة للقياس، بالإضافة إلى غياب الرقابة.

أما المؤشر الآخر، فهو في حساب التكاليف للكيلو غرام، المتغير بين تصريح وآخر ومن مصدر لآخر، وهي بمفرداتها المتنوعة تعتبر بوابة العبور الواسعة الرئيسية لكل هوامش النهب والفساد.

يضيف الصيادي في المقابل، قوله: إن «جودة الخبز تحسنت 70%»، والسؤال هو: كيف تم الوصول إلى هذه النسبة؟ ما هي المعايير التي استندت إليها المؤسسة لتحديد هذا التحسن الكبير؟ هل اعتمدت دراسات استقصائية؟ أم تقييمات مخبرية؟ أم معايير داخلية؟

ويعزز غياب الأجوبة الانطباع بوجود فجوة كبيرة بين التصريحات والواقع على الأرض.

من المستفيد؟

منذ بداية العام، لم يتقلص استهلاك كميات كبيرة من الطحين عند المؤسسة فقط، بل تقلص عدد الأرغفة، ووزن الربطة، وسعرها ارتفع. «فالوفرة» عملياً هي توفير في الإنفاق الحكومي على دعم الطحين، وتحول محتمل في وجهة الدعم، من دعم مباشر للمواطن، إلى دعم غير مباشر للقطاع الخاص.

فالتوفير المالي لا يمكن اعتباره نجاحاً إذا كان على حساب الأمن الغذائي للمواطنين. ما يتطلب مراجعة شاملة لسياسات الدعم، وشفافية في تحديد وجهة الوفر بقيمة كميات الطحين المقلصة، ووضع آليات رقابة صارمة لوقف التلاعب بأمن السوريين الغذائي، والذي استمر أعواماً طويلة.

دير الزور بعد السقوط... فرحة ناقصة وأزمات تتكاثر

شكّل سقوط السلطة السابقة لحظة أمل كبيرة لأهالي دير الزور، وفتح باباً واسعاً لتوقعات مشروعة بإنهاء التهميش، وبدء مرحلة جديدة من العدالة والتنمية. غير أن هذه الفرحة سرعان ما تراجعت، بعدما لمس الناس استمرار السياسات ذاتها، وأشكال الإهمال نفسها، فتغيير السلطة لم يرافقه تغيير في النهج أو في آليات الإدارة. فبقيت الملفات الثقيلة معلّقة، بل ازدادت تعقيداً، لتضع المدينة أمام أزمات مركّبة تمس السكن، والبيئة، والطرق، والزراعة، والصناعة، والخدمات، والأمن، وحتى الرياضة، في مشهد ينذر بتداعيات اجتماعية واقتصادية خطِرة.

■ مراسل قاسيون

أزمة السكن... مأساة يومية بلا حلول

تُعد أزمة السكن من أشدّ ما يرهق أهالي دير الزور اليوم. فآلاف المنازل ما زالت مدمرة أو متضررة جزئيا، فيما يعجز أصحابها عن ترميمها بسبب الارتفاع الجنوني في أسعار مواد البناء وأجور اليد العاملة. أما الإيجارات، فقد وصلت إلى مستويات لا تتناسب إطلاقا مع متوسط الدخل، ما دفع كثيراً من العائلات إلى السكن في منازل غير صالحة، أو إلى الاكتظاظ في بيوت الأقارب.

ويزيد من حدة الأزمة غياب أي مشاريع سكنية جدية، أو قروض ميسّرة، أو خطط واضحة لإعادة تأهيل المناطق والأحياء المدمرة جزءاً أو كلاً، إضافة إلى تعقيدات إدارية ومالية تجعل إعادة تأهيل منزل مدمَّر حلما بعيد المنال لمعظم السكان.

الأنقاض والنفايات... فوضى تخنق المدينة

يبرز ملف الأنقاض والنفايات كواحد من أخطر مظاهر الإهمال المستمرة. فإزالة أنقاض شقة واحدة باتت تكلف نحو ثلاثة ملايين ليرة سورية، دون احتساب كلفة الترحيل، وهي أعباء تفوق قدرة مواطن لا يتجاوز راتبه مليون ليرة.

وعلى المدخل الجنوبي لدير الزور تتكدس تلال من الأنقاض عشوائياً على جانبي الطريق، تمتد إلى ما تبقى من الحزام الأخضر، بل وحتى إلى محيط المقابر. ويضاف إلى ذلك انتشار مكبات نفايات عشوائية يجري حرقها، ما يفاقم التلوث البيئي والصحي.

كما تنتشر تلال من الخردة وبقايا الآليات المدمرة، بما فيها العسكرية، التي جُمعت من داخل المدينة دون استكمال عملية ترحيلها أو إعادة تدويرها، رغم ما يمكن أن تحققه من فائدة اقتصادية في دعم تمويل عمليات إعادة التأهيل في المدينة.

الطرقات... من شرايين حياة إلى طرق موت

تحولت الطرقات في دير الزور إلى مصدر خطر يومي. فالطرق الخارجية، وعلى رأسها طريق دير الزور–دمشق، لم تخضع لصيانة حقيقية منذ سنوات طويلة، وتعرضت لدمار واسع، ما جعل الحوادث والضحايا أمرا شبه يومي، حتى بات الطريق يُعرف «بطريق الموت».

أما داخل المدينة، فغالبيّة الطرق إما مدمّرة أو مغلقة بالأنقاض، وحتى الطرق التي جرت صيانتها في الآونة الأخيرة افتقرت إلى المعايير الفنية، إذ جرى تزفيتها دون تسوية أو معالجة شبكات المياه والصرف الصحي، ودون مصارف للأمطار، ما أدى إلى غرق الشوارع وانتشار الوحول والمستنقعات.

الزراعة... تراجع سلة الفرات الغذائية

كانت دير الزور تاريخياً من أهم المناطق الزراعية في سورية، وخاصة للمحاصيل الاستراتيجية «القمح– الشعير– الذرة– القطن– الشوندر»، لكنها تشهد اليوم تراجعاً خطِراً في هذا القطاع، بشقيه النباتي والحيواني، فارتفاع أسعار المحروقات والأسمدة، وتضرر شبكات الري، وغياب دور الدولة وإنهاء الدعم، وسوء تسويق المحاصيل، كلها عوامل دفعت كثيراً من الفلاحين إلى ترك أراضيهم.

ويزيد الوضع سوءاً غياب خطط زراعية واضحة، وسوء إدارة الموارد المائية، ما يهدد الأمن الغذائي المحلي، والصناعات الغذائية وغير الغذائية المرتبطة بالإنتاج الزراعي، ويقوّض أحد أهم ركائز الاقتصاد في المحافظة وعلى مستوى البلاد.

يزيد الوضع سوءاً غياب خطط زراعية واضحة وسوء إدارة الموارد المائية ما يهدد الأمن الغذائي المحلي والصناعات الغذائية وغير الغذائية المرتبطة بالإنتاج الزراعي

الصناعة... اقتصاد مشلول وفرص ضائعة

تعاني الصناعة في دير الزور شللاً شبه كامل، إذ توقفت معظم الورش والمعامل الصغيرة والمتوسطة بسبب الدمار وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانقطاع الكهرباء، وصعوبة تأمين المواد الأولية.

كما لم تُطرح أي رؤية حقيقية لإعادة اقلاع الصناعات والمعامل والورش أو تشجيع الاستثمار، ما أدى إلى فقدان آلاف فرص العمل، وارتفاع معدلات البطالة، ودفع الشباب نحو الهجرة أو الانخراط في أنشطة غير مشروعة.

الخدمات... تراجع يثقل كاهل الناس

يشكو السكان من تدهور حاد في الخدمات الأساسية. فالمياه بالقطارة وغير مستقرة بسبب تهالك الشبكات، والكهرباء شحيحة رغم التحسن النسبي فيها، والمرافق الصحية تعاني نقص الكوادر والتجهيزات، وغياب خطط إعادة تأهيل المدمر منها، فيما تفتقر المدارس إلى الصيانة والبيئة التعليمية المناسبة. وفوق كل ذلك ارتفاع نسبة التلوث بسبب الاستثمار الجائر للنفط، والتكرير البدائي، بالإضافة إلى إهمال عوامل النظافة وما يتعلق بجمع القمامة، كل ذلك ساهم في تردٍ كبير للوضع الصحي وهذا ما حمل الأهالي تكاليف ومعاناة كبيرة لا قدرة لهم بتحملها حتى فيما يتعلق بارتفاع أسعار المعالجة والدواء وفقدان أدوية القلب والأدوية السرطانية والنفسية، فارتفعت نسبة الوفيات ارتفاعا كبيراً.

ويترافق ذلك مع ضعف الإدارة وغياب الرقابة، وانتشار الفساد، ما يضاعف شعور الناس بالظلم وفقدان الثقة.

نادي الفتوة... أيقونة رياضية في أزمة

يعد نادي الفتوة رمزاً رياضياً لأبناء الفرات، لكنه يعيش اليوم أزمة عميقة نتيجة سياسات احتراف فاشلة، وتعاقب إدارات غير كفء. تجلّت الأزمة بهدر الأموال على مشاريع شكلية، كتحويل الملعب المعشب إلى تارتان، مقابل غياب التمويل الحقيقي، وهجرة اللاعبين، وتهميش الكوادر الخبيرة من أبناء المحافظة.

الفلتان الأمني... الخطر الأكبر

يبقى الفلتان الأمني أخطر ما يهدد دير الزور اليوم، مع انتشار السلاح غير المنضبط، وتزايد جرائم القتل والخطف والسرقة وتجارة المخدرات، خصوصا بين فئة الشباب، في ظل البطالة واليأس وغياب الأفق.

إلى أين تتجه دير الزور؟

إن ما تعيشه دير الزور اليوم هو نتيجة مباشرة لاستمرار السياسات القديمة بأدوات جديدة. ومع أن معاناتها جزء من معاناة السوريين عموماً، إلا أن حجم التهميش الذي تعانيه يفرض معالجة عاجلة وجذرية، سياسية واقتصادية واجتماعية.

وتتحمل السلطة الحالية، في المحافظة والمركز، المسؤولية الأولى عن وقف هذا المسار، والانتقال من إدارة الأزمات إلى حلها، قبل أن تفرز هذه التراكمات نتائج خطِرة لا تُحمد عقباها.

تعميم ضد الأم... وضد الطفل

التعميم رقم /17/ لوزارة العدل ليس مجرد تعميم... بل قراراً بإقصاء الأم

ما صدر عن وزارة العدل تحت مسمى التعميم رقم /17/ ليس إجراءً تنظيمياً عابراً، بل تدخّلاً إدارياً فظّاً في صميم العدالة الأسرية، ينتهي عملياً إلى تحييد الأم السورية وتجريدها من أي دور قانوني في حياة أبنائها القُصّر، رغم أنها في الواقع الحاضنة، والمربية، والضمانة اليومية الوحيدة لمصلحتهم.

هذا التعميم لا يسيء إلى المرأة فقط، بل يوجّه ضربة مباشرة لحقوق الطفل، ويفرغ مبدأ «مصلحة القاصر» من محتواه، مستبدلًا إياه بمنطق ذكوري جامد يتجاهل الواقع والنص والالتزام الدولي.

القانون السوري لم يقل ما يقوله التعميم

يستند التعميم إلى بعض مواد قانون الأحوال الشخصية، لكنه يقتطعها من سياقها ويصمت عن مواد أخرى حاسمة.

المادة 24 من قانون الأحوال الشخصية تنص صراحة: «القاضي ولي من لا ولي له».

هذه المادة وحدها كافية لإسقاط منطق التعميم؛ فهي تؤكد أن الولاية والوصاية وظيفة قانونية خاضعة للقضاء ومصلحة القاصر، لا امتيازًا عائليًا ذكوريًا مطلقًا.

كما تنص المادة **175**: «تعيّن المحكمة وصيا خاصا عند تعارض مصلحة القاصر مع مصلحة وليه».

وتنص المادة **179**: «ينصب القاضي وصيا خاصا مؤقتا عند تعارض مصلحة القاصر مع مصلحة الوصي».

هذه النصوص تمنح القاضي سلطة واضحة في تجاوز الولي التقليدي وتعيين الأصلح. والتعميم، حين يقيّد هذه السلطة أو يفرغها من مضمونها، يخالف القانون صراحة.

الأم: حاضنة بلا سلطة... هذا عبث قانوني

يعترف القانون السوري بالأم كحاضنة في الغالب، لكنه- وفق تفسير التعميم- يحولها إلى مجرّد منفذة بلا أي صلاحية:

تربي الطفل... ولا تقرر.

ترافقه يوميا... ولا توقّع.

تتحمل مسؤوليته... ولا تستشار.

في المقابل، تُمنح الولاية لأقارب ذكور قد لا يعرفون الطفل ولا يعيشون معه، لمجرد صلة الدم.

أي منطق قانوني هذا؟

وأي مصلحة للطفل تتحقق بإقصاء من يرعاه فعليا؟

اتفاقيات دولية تَنتهك بتعميم إداري

اتفاقية حقوق الطفل- «CRC».. .سورية دولة طرف فيها.

المادة 3 تنص: «يُراعى في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال مصلحة الطفل الفضلى».

والمادة 2 تنص: «تكفل الدول الأطراف حقوق الطفل دون أي تمييز».

والمادة 18 تنص: «يتحمل الوالدان معا المسؤولية المشتركة عن تربية الطفل».

التعميم رقم /17/ يضرب هذه المواد في الصميم، لأنه يقوم على التمييز، ويتجاهل المسؤولية المشتركة، ويستبعد الأم بصفتها طرفا أساسيا في حياة الطفل.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «CEDAW» بصفتها دولة موقّعة، تلتزم سورية بإزالة أي إجراء إداري يكرّس التمييز ضد المرأة. والتعميم- بآثاره العملية- تمييز مؤسسي صريح لا يمكن تبريره قانونيا.

التعميم ليس قانوناً... ولا يملك أن يكون

من البديهيات القانونية:

التعميم ليس مصدر تشريع.

لا يجوز له تقييد نص قانوني نافذ.

لا يملك أن يوجه القاضي أو يصادر سلطته التقديرية.

وعندما يتحول التعميم إلى أداة إقصاء، يصبح عملا إداريا مشوبا بعدم المشروعية، قابلا للنقد والطعن والمواجهة القانونية.

هذا التعميم ضد العدالة

التعميم رقم /17/ لا يحمي القصّر، بل يعرّضهم للضرر. لا ينظّم الولاية، بل يجمّدها في قالب ذكوري أعمى. لا يحترم الأم، ولا يراعي الطفل، ولا ينسجم مع القانون السوري ولا مع التزامات سورية الدولية.

إن الدفاع عن حق الأم في الوصاية أو الولاية عند الاقتضاء ليس ترفا حقوقيا، بل ضرورة قانونية وأخلاقية. ومصلحة الطفل لا تُصان بإقصاء من يرعاه، بل بتمكين القضاء من اختيار الأصلح، بلا أوامر إدارية فوقية.

هذا التعميم يجب أن يُلغى. ليس لأنه سيئ الصياغة، بل لأنه خاطئ في جوهره.

فحين تُقصى الأم... يُظلم الطفل.

الحق في تغيير الطبيب أصبح بيروقراطياً ... نقابة أطباء الأسنان أنموذجاً

أصدرت نقابة أطباء الأسنان في 3 كانون الأول، تعميماً، أقل ما يقال عنه: إنه غريب، يطلب من أطباء الأسنان الامتناع عن علاج المريض إلا بموافقة خطية من الطبيب الذي بدأ العلاج، أو بموافقة فرع النقابة.

■ سلمى صلاح

يهدف التعميم، ظاهريا، إلى تنظيم العلاقة بين الأطباء وحماية حقوقهم المهنية، إلا أنه، وفي صورته الحالية، يهدف حقيقة إلى تقييد حصول المريض على الرعاية الصحية المناسبة، وهو المحروم منها في أغلب الأحيان.

ويثير هذا التعميم عددا من الإشكاليات، فهو أولا: يمثل انتهاكا لحق المريض الأساسي في حرية اختيار الطبيب الذي يثق به ويشعر بالراحة في التعامل معه؛ فتقييد هذا الحق بشكل تعسفي يفرض على المريض قيودا غير مبررة في اتخاذ قراراته الصحية.

يتجاهل التعميم أيضا اضطرار المريض لتغيير الطبيب لأسباب متعددة، منها عدم الرضا، أو فقدان الثقة، أو عدم القدرة على تحمل التكاليف، وحتى الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى. إذ إن التعميم يضع عقبات إضافية أمام المريض، فإلزامه بالحصول على موافقة خطية من الطبيب الأول، يفتح الباب أمام ممارسات تضر بالمريض وبأخلاق المهنة؛ حيث يُمنح الطبيب سلطة قد تُستخدم لعرقلة انتقال المريض إلى طبيب آخر، ما يؤدي إلى تأخر في العلاج، وحتى تدهور الحالة الصحية للمريض في حال رفض الطبيب الأول الموافقة!

فيما تكمن الإشكالية الأخطر في شرعنة الاحتكار والاستغلال. فبموجب هذا التعميم تحول المريض إلى ما يشبه «الملكية الخاصة» للطبيب الذي بدأ العلاج، يبقيه أو ينقله بحسب رغبته. بل قد يجد بعض الأطباء- من ضعاف النفوس- أنفسهم في موقع يسمح لهم بفرض أسعار مرتفعة، مستغلين تقيّد المريض، إما بالاستمرار معه، أو مواجهة إجراءات معقدة. كما أن هذا القيد يؤدي إلى الإهمال أو عدم الجدية في العلاج من قبل البعض، لعلمهم بأن المريض لا يمكنه الانتقال بسهولة من طبيب إلى آخر.

يتعارض التعميم كذلك مع جوهر المهنة الطبية التي ترتكز على مبدأ «المريض أولا». فالمريض هو محور العملية العلاجية، ويجب أن تكون مصلحته وصحته فوق أي اعتبار. بينما يضع هذا التعميم الطبيب في المقام الأول، ويجعل من استمرارية العلاج رهينة بتوقيعه، أو بتدخل نقابي قد يستغرق وقتا وجهدا يدفع ثمنه المريض.

بالإضافة إلى النتائج العكسية التي قد يفضي إليها هذا القرار، حيث سيدفع بالمرضى إلى البحث عن حلول بديلة خارج الإطار الرسمي، ما سيعرضهم لمخاطر صحية أكبر.

إن مرور هذا القرار بدون مراجعة، من شأنه أن يمهد الطريق لتعميمات مشابهة على مهن طبية وصحية أخرى، مما يجعل الخدمات الأساسية حكرا على مقدم الخدمة الأول؛ أي إن المريض سيصبح «سجينا» لطبيب معين، حتى لو لم يكن راضيا، أو في حال رغب في الحصول على رأي ثان، ما يقوض أخلاقيات المهنة وكرامة المريض.

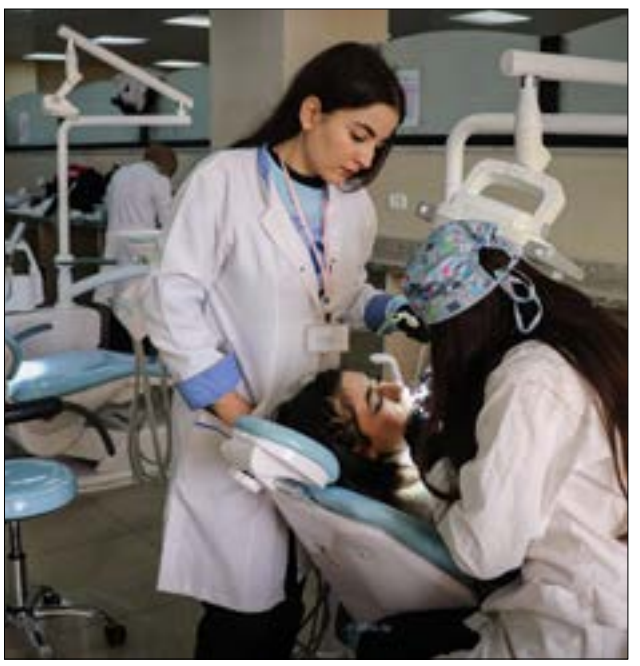

كما يمثل هذا التعميم نموذجا للقرارات التي تضع مصلحة فئة معينة فوق المصلحة العامة والمبادئ الأخلاقية، وهو قرار خطير يفقد المهنة مصداقيتها الاجتماعية، ويُظهرها كمحتكرة لواحدة من أهم الخدمات، بدلا من مقدمة لها. والأجدى هو التركيز على تنظيم المهنة، ووضع أطر تنظيمية ورقابية تضمن جودة الرعاية الصحية، وتحمي المريض من الاستغلال.

الوضع الوبائي لمرض الحمّى القلاعية في الثروة الحيوانية

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية في سورية، أكدت وزارة الزراعة متابعتها المستمرة للوضع الوبائي لمرض الحمى القلاعية، وهو من أخطر الأمراض الفيروسية سريعة الانتشار التي تصيب الأبقار والأغنام وتخلّف خسائر كبيرة في حال عدم السيطرة عليه في الوقت المناسب.

وبحسب ما نقلته الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا» في 10 كانون الأول2025، ناقشت مديرية الصحة والإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة، الوضع الوبائي للثروة الحيوانية في سورية، مع التركيز على مرض الحمى القلاعية. وخلال الاجتماع الذي عقد اليوم في مبنى المديرية بدمشق، أكد مدير الصحة والإنتاج الحيواني عبد الحي اليوسف، على التعاون مع الجهات المعنية لتنفيذ حملات تحصين وقائية ضد مرض الحمى القلاعية؛ بهدف حماية الثروة الحيوانية وضمان منتجات غذائية صحية وآمنة.

توقف التوزيع المجاني وظهور الجائحة

إلا أن هذه المتابعة جاءت بعد فترة من توقف أو تراجع توزيع اللقاحات بشكل مجاني كما كان معمولاً به في السنوات السابقة، الأمر الذي أدى إلى اتساع رقعة الإصابات وظهور الجائحة بشكل ملموس في عدد من المناطق.

ويستدل على خطورة الوضع بعقد الاجتماع المذكور، الذي جاء نتيجة تزايد الشكاوى من المربين وتسجيل إصابات واضحة في القطعان.

ويأتي ذلك في سياق أوسع مرتبط بإجراءات إنهاء أو تقليص الدعم الحكومي عن القطاع الزراعي، بما فيه قطاع الثروة الحيوانية، ما انعكس بشكل مباشر على قدرة وزارة الزراعة على تأمين اللقاحات المجانية أو المدعومة لجميع المربين.

اللجوء إلى السوق وتحميل المربين أعباء إضافية

نتيجة هذا الواقع، اضطر المربون إلى اللجوء إلى السوق الحرة لتأمين لقاحات الحمى القلاعية على نفقتهم الخاصة، حيث تجاوز سعر الجرعة الواحدة 60 ألف ليرة سورية لكل رأس، وهو رقم مرتفع مقارنة بقدرة معظم المربين، ولا سيما صغار المربين الذين يشكلون الشريحة الأكبر من العاملين في هذا القطاع.

هذا العبء المالي الإضافي وضع الكثير من المربين أمام خيارين أحلاهما مرّ: إما تحمّل كلفة التلقيح المرتفعة، أو المخاطرة بعدم تلقيح القطعان وما يترتب على ذلك من خسائر صحية وإنتاجية جسيمة.

مخاطر التأخر في المعالجة

إن الإهمال في التعامل مع الجائحة أو التأخر في معالجتها قد يؤدي إلى نتائج كارثية، أبرزها نفوق أعداد من الحيوانات، وتراجع إنتاج الحليب، وضعف النمو، وارتفاع نسب الإجهاض، ما يعني خسائر مباشرة للمربين وخروج بعضهم من العملية الإنتاجية.

ولا تقتصر الآثار السلبية على المربين فحسب، بل تمتد لتشمل الأسواق المحلية والمستهلكين، حيث يؤدي تراجع أعداد القطعان وانخفاض الإنتاج إلى ارتفاع أسعار اللحوم ومشتقات الحليب، لتنتقل الكلفة في نهاية المطاف إلى جيوب المواطنين.

التحصين المبكر ضرورة

إن ما يجري يؤكد أن التحصين المبكر والدعم المنظم لقطاع الثروة الحيوانية ليس خياراً ثانوياً، بل ضرورة اقتصادية واجتماعية. فاستمرار الجائحة دون تدخل فعال وسريع قد يهدد الأمن الغذائي، ويؤدي إلى خسائر مضاعفة تفوق بكثير كلفة تأمين اللقاحات والدعم الوقائي في الوقت المناسب.

محافظة دمشق... حين تُصادَر اللقمة باسم «التنظيم»!

لم تعد حملات المحافظة على البسطات إجراءً تنظيمياً يمكن تفهّمه أو الدفاع عنه، بل تحولت إلى هجوم مباشر على لقمة عيش آلاف الأسر، وإلى سياسة عقابية تطال أفقر فئات المجتمع تحت عناوين براقة مثل «المكافحة» و«إزالة المخالفات».

فالمسألة لم تعد إزالة دفوف خشبية بسيطة أو شبكات معدنية خفيفة تشغل حيزاً من الرصيف، بل وصلت إلى مصادرة البضائع نفسها؛ أي مصادرة رأس المال، والرزق، ونتاج أيام طويلة من التعب، بل ومصادرة أموال استُدينت أصلاً لتأمين هذه البضاعة. هنا لا نتحدث عن ضبط مخالفة، بل عن تجريد الإنسان من آخر ما يملك.

فأصحاب البسطات ليسوا فوضويين بالفطرة، ولا هواة احتلال أرصفة. هؤلاء هم نتاج واقع اقتصادي خانق، وبطالة متفشية، وغلاء معيشي لم يترك لهم خياراً آخر.

فمن يقف على بسطة يقف لأنه مُجبَر، لأنه طُرد من سوق العمل، أو لأن الأبواب أغلقت في وجهه واحداً تلو الآخر، ليجد في الرصيف ملاذاً أخيراً، لا امتيازاً ولا تعدٍّيا.

العمل على البسطات عمل شاق ومهين للبدن قبل أي شيء آخر. ساعات طويلة تمتد من الصباح حتى المساء، تحت شمس لاهبة صيفاً وبرد قارس شتاءً، مقابل أرباح بالكاد تكفي لسد جزء من متطلبات المعيشة.

لا ضمان صحي، لا أمان وظيفي، لا دخل ثابت. ومع ذلك، يُلاحَق هؤلاء وكأنهم خطر عام، وتُصادَر بضاعتهم وكأنها غنيمة حرب.

الأخطر من المصادرة ذاتها هو غياب أي بديل. فالمحافظة التي تشن هذه الحملات لم تقدّم أسواقاً منظّمة، ولم تخصّص أماكن بديلة، ولم تمنح رخصاً مرنة تراعي الواقع، ولم تفتح باباً واحداً للعمل المشروع. بل على العكس، تلاحق البائع من شارع إلى شارع، وتدفعه إلى خسارة جديدة في كل مرة، حتى يصبح العجز والجوع هما النتيجة الحتمية.

أي منطق هذا الذي يُجرّم الفقير لأنه يحاول العيش؟

وأي عدالة هذه التي تطبق القانون على من لا يملك سوى الرصيف، بينما تُترك أسباب الفوضى الحقيقية دون معالجة؟

كيف يُطلب من إنسان الالتزام بالنظام فيما يُحرم من الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة؟

نعم، تنظيم عمل البسطات ضرورة لا خلاف عليها، ومعالجة سلبياتها أمر مطلوب، سواء من حيث إشغال الأرصفة أو التأثير على الحركة أو الشكل العام. لكن التنظيم لا يكون بالقوة، ولا بالمصادرة، ولا بسحق الضعفاء. التنظيم الحقيقي يبدأ بالاعتراف بأن هؤلاء عمال، لا مخالفون بالفطرة، وبأن حق العمل لا يقل أهمية عن حق التنظيم.

ما يجري اليوم هو سياسة قصيرة النظر، تتجاهل البعد الاجتماعي والإنساني، وتتعامل مع الفقر كجريمة، ومع الحاجة كذنب.

وفي ظل استمرار الوضع الاقتصادي الصعب وغياب فرص العمل، فإن هذه الحملات لن تُنهي ظاهرة البسطات، بل ستزيدها تعقيداً، وستدفع أصحابها إلى مزيد من الهشاشة واليأس.

إن إغلاق آخر منفذ للعيش بوجه المضطرين لن يصنع مدينة منظّمة، بل مدينة أكثر فقراً وغضباً.

فالمدن لا تُنظَّم على حساب كرامة سكانها، ولا تُدار بمصادرة أرزاقهم، بل بسياسات عادلة توازن بين النظام وحق الإنسان في أن يعيش... لا أن يُطارَد لأنه حاول النجاة.

وزير الاتصالات وشركتا الخليوي.. تصريحات تبريرية جديدة خارج الموضوعية!

هل تنجح التبريرات في تجميل الواقع؟

استفاق السوريون الشهر الماضي على صدمة الارتفاع الجنوني بأسعار باقات الانترنت، لكن الكارثة الحقيقية تمثلت في موقف وزارة الاتصالات الداعم والتبريري، والذي أعاد تأكيده الوزير، عبد السلام هيكل، في لقاء صحفي أجراه مع «تلفزيون سورية» في 4 كانون الثاني.

■ فرح شرف

ففي الوقت الذي تعاني فيه شرائح واسعة من المجتمع من تدهور القدرة الشرائية وضيق الحال، تواصل شركتا الخليوي جني المليارات، فيما الوزارة لا تقف متفرجة فقط، بل تساهم في تثبيت احتكارهما للقطاع!

التناقض الصارخ بين التبريرات والواقع المالي

عند سؤال الوزير عن سبب ارتفاع أسعار الخدمات بدلاً من تحسين الجودة، تمحور رده حول التكاليف التي «تتكبدها» MTN وسيريتل، حيث لا يمكن تخفيض الأسعار لضرورتها في تغطية رواتب الموظفين والصيانة والالتزامات التطويرية!

والواقع، أن البيانات المالية الحديثة تكشف عن أرقام صادمة؛ فقد بلغت إيرادات سيريتل خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام 1,941 مليار ليرة، بنسبة زيادة 19% عن الفترة نفسها من العام الماضي. وبلغ صافي الربح بعد الضريبة 465 مليار ليرة.

أما MTN فبلغت إيراداتها 794 مليار ليرة، بنسبة زيادة 10,26%، وبلغ صافي الربح بعد الضريبة 130 مليار ليرة.

تشكل هذه الأرقام دليلاً دامغاً على الحجم الهائل للتدفقات النقدية التي تجنيها الشركتان، وتكشف عن سيطرة احتكارية على سوق الاتصالات، مما يتيح لهما تحقيق أقصى درجات الربح. بينما تأتي تبريرات الوزير لتزيد الطين بلة.

حيث يخلط– متعمداً أو غير متعمد– بين التكاليف التشغيلية والتكاليف الاستثمارية.

فرواتب الموظفين وصيانة الشبكات هي جزء لا يتجزأ من عمل الشركة، ومن الطبيعي أن يتم تغطيتها من الإيرادات. أما تطوير البنية التحتية، والتحديث التكنولوجي وغيره، فهي تكاليف من المفترض أن تمولها الأرباح المحققة، وليس عن طريق تحميل المستهلك أعباء إضافية.

كما وذكر الوزير أنه لا يستطيع فرض تخفيض الأسعار بعد أن وافقت على ذلك الهيئة الناظمة للاتصالات!

فهل هذا يعني أن الهيئة تعمل بمعزل عن الوزارة؟

أم أن الوزير كان ربما في «عطلة إدارية» يوم تمرير قرار التسعير!

الإشكالات القانونية والتنظيمية

يتجاهل الوزير أيضاً عدم الالتزام بالمادة 42 من قانون الاتصالات، والتي تلزم الشركتين المهيمنتين بالتقيد بالحدود العليا والدنيا للأسعار التي تعتمدها الهيئة الناظمة. ما يعد خرقاً صارخاً، ويفتح الباب أمام التغول أكثر في الممارسات الاحتكارية.

فإذا كانت الهيئة غير قادرة على مراقبة السوق، والتحقيق في المخالفات، وبل توافق على قرارات تسعير دون أي اعتبار للظروف الاقتصادية للمواطنين، فإن هذا يطرح تساؤلات جدية حول دورها وقدرتها على فرض القانون، ودور الوزارة المنظم لعمل الهيئة.

أسعار مرتفعة وجودة تنازع

في معرض حديثه عن سوء جودة الانترنت الخليوي، أجاب الوزير، بأن «شرح المشكلة يتطلب النظر إلى كيفية استخدام الناس للشبكة ...» وأن «الانهيار» يبدأ من الاعتماد الكامل على الانترنت الخليوي بدل المنزلي!

بعيداً عن افتقار هذا «الشرح» للموضوعية، فإن الصورة تتضح من خلال مجموعة البيانات التي قدمها الوزير نفسه. فأبراج الاتصالات تعمل بأكثر من طاقتها بنسبة 110%، وهذا الرقم وحده كاف للدلالة على أن المشكلة تكمن في البنية التحتية، وعدم وجود أبراج كافية، بغض النظر عن «سلوك» المستخدم!

وطالما أن الأبراج تعمل فوق طاقتها، فهذا يعني أن هناك حاجة ملحة لتوسيع الشبكة وتحديثها، ما يعيدنا إلى ضرورة إنهاء الدولة لاحتكار MTN وسيريتل للقطاع، وإعادة فرض سيطرتها عليه، بدلاً من إلقاء اللوم على «سلوك» الناس.

تكريس الاحتكار

تعكس أجوبة الوزير تبريراً لسياسات تزيد من إثراء قلّة على حساب السوريين، وغيابا لإرادة حقيقية في معالجة الأوضاع التنظيمية والهيكلية، وانتهاكاً للقوانين واللوائح التي من المفترض أن تحمي المستهلك وتنظم السوق. والأهم، أنها تعكس تجاهلاً للواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب، حيث تستهلك الباقات، بحسب حجمها، ما بين 7 إلى 30% من الدخل في بلد يعيش 90% من سكانه تحت خط الفقر، فيما الحد الأدنى للأجور لا يتجاوز 750 ألف ليرة!

فإذا كانت الحكومة لا تمتلك الشجاعة، أو الإرادة، لتأميم هذا القطاع السيادي والعالي الربحية، فأضعف الإيمان أن تتبنى سياسات واضحة وشفافة تضمن عدم استغلال الشركات لحاجات المواطنين.

الرقابة التموينية... تُعاقب الفروع وتُحرر الجذور

تُظهر أرقام الضبوط التي سجلتها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وأعلنت عنها وزارة الاقتصاد والصناعة، ما يبدو أنه نشاط رقابي حثيث؛ حيث سجلت 5952 ضبطاً تموينياً منذ بداية العام، أي بمعدل 496 ضبط شهرياً!

■ سارة جمال

لكن يبقى هذا النشاط الرقابي شكليا، وجزئيا؛ ويبرز هذا القصور بوضوح في نموذج الرقابة الحالي الذي تتبعه المديرية، والذي يتجاهل جميع جوانب سلسلة التوريد، ويركز على بائع المفرق.

حيث تجد المديرية سهولة في استهداف صغار التجار واتخاذ إجراءات بحقهم، بينما تغيب الرقابة الاستباقية على منافذ الاستيراد، والمستودعات والتخزين، وشبكات التوزيع، ومعايير الإنتاج وجودته؛ ما يشير إلى استمرار عمل الشبكات المحمية والمسيطرة على الأسواق، وتحول الغرامات إلى مصدر للإيرادات بدلاً من كونها أداة ردع ومساهم في تحقيق التوازن في السوق، وحماية المستهلك فعلاً.

رقابة جزئية

يخلق تكرار المخالفات– في ظل غياب استراتيجية شاملة– بيئة من الخوف وعدم اليقين، ويفتح الباب واسعاً أمام عمل السوق الموازية، ما ينعكس سلباً على المستهلك، الذي يُجبر على دفع أسعار أعلى مقابل منتجات ذات جودة متدنية.

ويعكس هذا النمط من الرقابة أيضاً استنزافاً لجهود مديرية حماية المستهلك، فبدلاً من وضع سياسات وقائية، وتطوير معايير الجودة، وتطبيق بيئة عمل سليمة، وتثقيف المستهلكين والتجار، تتحول الرقابة إلى عملية تجارية، وهو ما يفسر استمرار المخالفات وعددها الكبير رغم الضبوط.

ورغم توالي التقارير عن المخالفات، يرى المواطنون أن هذه الإجراءات باتت «استعراضية»، في ظل استمرار تدهور الوضع المعيشي، حيث لا يلمسون نتيجة هذه المخالفات، ما يفقدهم الثقة في قدرة الدولة على معاقبة الناهبين الحقيقيين.

المستهلك: الطرف الأضعف

يقبع المستهلك في قلب هذا المشهد الرقابي المختل؛ فمع انعدام رقابة استباقية وفعالة، يتعرض المستهلك للاستغلال من خلال المنتجات السيئة، والأسعار المرتفعة، والممارسات التجارية غير النزيهة، والاحتكار.

فتجاهل الوزارة ومديرية حماية المستهلك للأسباب الجذرية، والنهج الجزئي للرقابة يفرضان عبئاً مزدوجاً على المستهلك، الذي يجد نفسه بين مطرقة الأسعار المرتفعة وسندان السياسات الرقابية المجتزأة.

كما أن التركيز المبالغ به على معاقبة طرف واحد في المعادلة التجارية، عبر الإغلاق أو الغرامات، وإن بدا للوهلة الأولى حلاً رادعاً، إلا أنه في الحقيقة لا يعالج سوى أعراض المشكلة، خاصة وأن هذا النهج الجزئي يتجاهل المستهلك تماماً؛ فارتفاع الأسعار وانعدام القدرة الشرائية ليسا نتيجة مخالفات فردية من قبل تاجر هنا وآخر هناك، ولن يساهم إغلاق بقالة أو حتى مخبز، في خفض معدلات التضخم، أو زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين؛ فهما في الأساس نتاج سياسات اقتصادية كلية.

معالجة جذرية

الواقع، أن النموذج الحالي شكلي، ويستخدم الإجراءات الرقابية كأداة لإظهار «نشاط» رسمي، وتوليد إيرادات سريعة. بينما يدفع المواطن ثمن سياسات اقتصادية غير متوازنة، ولا يستفيد من «الرقابة».

حيث يتطلب تحقيق «أهداف» المديرية في ردع المخالفين وحماية المستهلك– وبالتالي انعكاس الإجراءات الرقابية إيجاباً على الوضع المعيشي– رؤية شاملة تجمع بين حماية المستهلك ودعم الإنتاج المحلي، ومعالجة أسباب ارتفاع الأسعار من جذورها، وليس معاقبة النتائج. وهذا يشمل ضرورة التحول من نظام «الجباية» إلى نظام رقابي متكامل وفعال، يضمن الشفافية في نتائج المتابعات، لا سيما المتعلقة بكبار المستوردين والمنتجين؛ أي أنه يبدأ من المنافذ الحدودية، وينتهي عند المستهلك.

سوق «البَالّة...» ملاذ اقتصادي أمام موجة الغلاء، وقوننته أمر لا مفرَّ منه!

كانت وما زالت أسواق الألبسة المستعملة «البالة» ملاذاً للمفقرين أصحاب الدخل المحدود، هرباً من الأسعار المرتفعة للألبسة الجاهزة الجديدة في الأسواق المحلية، لكن أمام عاصفة ارتفاع تكاليف المعيشة وتآكل القدرة الشرائية التي تزداد جنوناً، باتت اليوم الخيار الوحيد لمعظم السوريين من مختلف الطبقات الاجتماعية للحصول على الجودة والماركات العالمية ذات القطع المميزة «اللقطة» وبأسعار مقبولة نسبياً، كما أنها تصمد طويلاً مقارنةً بالمنتجات الوطنية مرتفعة الثمن والأقل جودة في بعض الأحيان.

■ رشا عيد

فهذه التجارة كانت ممنوعة في عهد السلطة الساقطة وتدخل بضائعها بطرق غير رسمية «تهريب»، وها هو الحال اليوم لم يحرك ساكنا بل ازداد انتشارها وتعددت مصادرها دون حسيب أو رقيب وسط فراغ تشريعي يسمح بالاستغلال والتلاعب، وسياسات تتأرجح بين المنع والتساهل.

الإقبال يزداد يوماً بعد يوم

الألبسة الجديدة التي باتت أسعار بعضها بالدولار، تفوق قدرة المواطن المادية وتجعله يعيد ترتيب الأولويات، لتصبح محال الألبسة المستعملة والبسطات المنتشرة في كل مكان مقصد الفقير وميسور الحال على حد سواء، فتتلاشى معها النظرة السلبية المُخجلة المرافقة لمشتري «البالة».

فمثلاً سعر الجاكيت يتراوح بين 100–150 ألف ل.س في أفضل الأحوال مقارنة بالجديد الذي وصل إلى نحو 700 ألف ل.س، لكن هذا الإقبال لسد الحاجة والإيفاء بالغرض لم يسلم من جشع واستغلال الباعة والتلاعب بالأسعار وفق معادلة الجودة والمصدر ومرونة البائع، وإن كانت من بسطة متواضعة أو من إحدى واجهات المحال التجارية، وذلك كما يحلو للبائعين في سوق مفتوح بلا ضوابط، وخاصة القطع النادرة ذات الماركات العالمية المشهورة تحت عنوان «ألبسة أوروبية نظيفة»!

وكيف لا؟!

فهذه الألبسة من الحاويات المغلقة إلى أرفف المحال، تدخل «مهربة» دون أي رقابة صحية من فحص وتعقيم بما يضمن السلامة العامة، وهذا ما حذرت منه منظمة «الصحة للجميع»، من انتشار أمراض جلدية أو حساسية بسبب الألبسة المستعملة.

كما أنها عمقت نمطاً استهلاكيا يعتمد على «البقايا» الأجنبية الرخيصة، مما يساهم في إحباط أي محاولة لإحياء الهوية الإنتاجية المحلية.

منافسة غير عادلة

خلال سنوات الحرب تم إغلاق أكثر من 40% من معامل النسيج الصغيرة والمتوسطة في حلب بينما الذي تبقى منه يعمل بأقل من طاقته الإنتاجية، فهذا كان سببا رئيسيًا لغزو «البالة» التي تباع بأقل من كلفة الإنتاج المحلي، فالتاجر لا يدفع رسوما ولا تكلفة المواد الأولية، مما يخلق منافسة مشوهة تقصي المنتج الوطني، ناهيك عن سياسات الأجور المجحفة والأسعار الجنونية التي فاقمت الأوضاع المعيشية وحولت الألبسة المستعملة من بديل مؤقت إلى خيار دائم «لا تحمد عقباه».

القوننة أمر حتمي

التعليمات كانت وما زالت تمنع استيراد «البالة» لأسباب تتعلق بالصحة العامة وجهالة المصدر، إضافة إلى أنه أسلوب إقصائي للصناعة الوطنية، لكن هذا لم يوقفها بل دفعها إلى قنوات التهريب، ومضت عقود وأسواقها معروفة على الرغم من مخالفتها، لكنها عملت وما زالت تعمل من خلال سياسة الأمر الواقع وغض النظر الحكومي تحت ذريعة الحاجة للخدمات التي تقدمها للفقراء، لكن على ما يبدو كان وما زال هناك مستفيد من هذه التغطية شبه الرسمية!!

وإلا لماذا لم تتم قوننة هذا العمل حتى تاريخه لطالما خدماتها مطلوبة ولا يمكن إغفالها؟!

المطلوب

قوننة هذه التجارة وشرعنتها وفق قيود وشروط محددة، خاصة تلك التي تتعلق بالصحة العامة، وتبيان مصادر البضائع مع مراقبة تجهيزها وتعقيمها إلى تغليفها في بلد المصدر، كشرط للموافقة على السماح باستيرادها رسميا، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى، مع رقابة صارمة وضوابط على التسعير حسب الكلفة والجودة مع تحديد سقف للربح منعا لجشع حيتان الاستغلال داخلاً وخارجاً.

فالحل ليس بالمنع الذي أثبت فشله أو بالتساهل والفوضى التي تغذي الفساد، بل بالآلية التي تنظم هذا العمل التجاري مع توليد إيرادات للدولة، وتضمن حماية المستهلك من فوضى التسعير وضمان الصحة العامة.

دروس وتجارب

فالأردن مثلاً سمحت باستيراد «البالة»، مما نظم السوق وقلل التهريب مع تخصيص جزء من الرسوم لدعم برامج الضمان الاجتماعي، كذلك مصر التي سمحت بالاستيراد عبر شركات مرخصة تراقب الجودة وتفرض عقوبات على المخالفين، فهذه التجارب يمكن الاستفادة منها بدلاً من الاستمرار بسياسة «الفوضى المنظمة».

الوعود الرسمية بتحسن واقع الكهرباء ذهبت أدراج الرياح...!

جاء التحسن الكهربائي النسبي بزيادة ساعات الوصل في منتصف الشهر الفائت في معظم المحافظات السورية، وكأنه سلوك رسمي لامتصاص الغضب والاستياء الشعبي بعد رفع أسعار الكهرباء، لكن لم يكد يمضي أسبوعان على هذا الكرم الواهم بتحسن الواقع الكهربائي حتى تعود ساعات التقنين الطويلة مع مطلع شهر كانون الأول، ويصبح الوضع، المتوقع شعبياً، «أسوأ» مع دخول فصل الشتاء.

■ منية سليمان

فمع أول «مطرة» وأولى النسمات الباردة، انتهت صلاحية الوعود والتفاؤل الحكومي، الذي لا يسأم من مساعي الضحك على عقول المواطنين، بعد الأزمات التي لم تبصر حلولها النور يوماً بالتصريحات الرسمية المنمقة كلامياً!

فهذا التحسن النسبي والمحدود قابله اليوم زيادة في ساعات التقنين وصلت إلى أكثر من 6 ساعات قطع مقابل ساعة وصل في معظم المناطق في مدينة دمشق وريفها، أي بمعدل يصل إلى 20 ساعة قطع للتيار الكهربائي يومياً، دون أي توضيح رسمي أو تبرير كما جرت العادة، لتعود حالة الفوضى وانعدام انتظام مواعيد وصل وفصل التيار حتى لا يهنأ السكان بساعة كهرباء كاملة مع هذه الفوضوية، ليكشف هذا الواقع هشاشة التصريحات والتلميحات والادعاء بتحسن ملحوظ وزيادة في الإنتاج، مما يطرح تساؤلاً ملحاً بعيداً عن الخطاب الرسمي الآني المؤقت، حول تحسين الخدمة المقدمة مقابل إفراغ جيوب المفقرين مع زيادة أسعار الكهرباء المعلن عنها!

فهذه الزيادة التي وصلت إلى 60 ضعفاً ووصفت بالخطوة الجريئة للإصلاح، جعلت المواطن يدفع مقابل لا شيء، فمعظم المناطق وخاصة «أحياء الفقر» ذات بنية تحتية متهالكة تتحول إلى قنبلة موقوتة في الشتاء مع زيادة الأحمال «الذريعة المعتادة»، فقد بدأت المحولات تشهد احتراقات واشتعال للكابلات لتتسبب بأعطال قد تستمر أياماً حتى تَمّن الطوارئ على المواطن وتستجيب لشكواه فيكون من المحظوظين بحلولها الإسعافية المؤقتة، فلا استبدال للكابلات المهترئة بل ترقيعها بلا صيانة شاملة، وجل ما هناك تصريحات «بالعمل على المتابعة والمعالجة».

من الواضح أن الحكومة غير جاهزة لتأمين كميات الكهرباء في حدودها الدنيا، أو أنها لا تريد عمداً بسياسة رسمية لا رجعة فيها لإنهاء الدعم لهذا القطاع وغيره، والتشجيع على البدائل التي تحقق المزيد من الأرباح لمستورديها، وما يثير الاستفهام أكثر غياب التصريح الرسمي عن مصير الكثير من الاتفاقيات والعقود والاستثمارات الخارجية الواعدة التي تم الادعاء بأنها ستحقق تحسناً ملموساً في واقع الكهرباء.

بالمحصلة، من الواضح أن أزمة الكهرباء لا ترتبط بعامل واحد، بل نتيجة تراكمات فنية وهيكلية عمرها سنوات بدءاً من تقادم العنفات بمحطات التوليد وغياب الصيانة الشاملة مروراً بنقص الوقود المناسب، ووصولاً إلى الفاقد التجاري والضياعات في الشبكات.

فما يحدث ليس مفاجئاً، بل نتيجة حتمية لسياسات إدارة الأزمة اليومية التي يبدو أنها تخلق مزيداً من التعقيدات والصعوبات التي أوقفت حال البلاد والعباد بدلاً من حلول جذرية لمعالجتها، فالخلاص يكون بالتخلص من دوامة الفشل والإهمال المتراكم.

فالواقع يتطلب إرادة سياسية حقيقية لبدء برنامج وطني طارئ لإعادة تأهيل هذا القطاع الحيوي وبتمويل واضح وتصريحات شفافة تُترجم على أرض الواقع بتحسن ملموس يضمن استمرارية الخدمة وتخفيض تكلفتها بما يحفظ كرامة المواطن، الحلقة الأضعف والخاسر الأكبر أمام ظلم السياسات الحكومية غير المدروسة.

التخطيط الاقتصادي السوري بوصفه

بينما يلملم السوريون جراح عقد ونصف من الحرب والدمار، تبرز في الأفق معركة «هوية الاقتصاد» بوصفها معركة لا تقل ضراوة عن معارك الميدان. وقد بدأت تتعالى في المشهد الاقتصادي والأكاديمي السوري اليوم أصوات تدعي الحداثة، وتروج لموت فكرة «الاقتصاد المخطط» وتصوره كجثة هامدة خلفها الاتحاد السوفييتي وراءه. ويحاول هؤلاء الأكاديميون الذين يرتدون عباءة العلمية الزائفة إقناعنا بأن الحل الوحيد لنهوض سورية هو «تحرير السوق» بالكامل وترك المبادرة له في ظل رفع يد الدولة عن كل شيء، وخصخصة الأصول الوطنية بدعوى ضرورة تأمين الكفاءة الاقتصادية. لكن الحقيقة التي يتغافلون عنها، أو ربما يغطونها قصداً، هي أن هذا الخطاب الذي يصور نفسه كمجرد رأي اقتصادي هو تمهيد سياسي لتسليم ما تبقى من مقدرات البلاد لنخب جديدة تتغذى على ركام الدولة وتهدد بإعادة إنتاج الانفجار الاجتماعي السوري بوتائر أعلى. إن تصوير التخطيط الاقتصادي كمرادف للفشل أو الاستبداد هو مغالطة تاريخية ومعرفية كبرى، فالتخطيط في جوهره هو الإدارة الأمثل للموارد، بينما السوق مطلق اليدين في بلد مدمر يعني ببساطة سيادة قانون الغاب، حيث يلتهم القوي الضعيف، وتتحول إعادة الإعمار إلى وليمة كبرى للفاسدين وأمراء الحرب ووكلائهم، على حساب الملايين الذين يحلمون بمسكن وخبز وكرامة في وطنهم.

■ أحمد الرز

من المثير للريبة والدهشة في آن واحد، أن تجد أكاديميين واقتصاديين سوريين، يفترض أنهم يدركون خصوصية الحالة السورية والدمار الذي أصابها، يتبنون بانسياق كامل وصفات جاهزة معلبة في أروقة المؤسسات الدولية التي لم تجلب لبلدان ما يسمى بـ«الجنوب العالمي» إلا المديونية والفقر والتبعية.

الهجوم المتزايد على الاقتصاد المخطط بحجة أنه «عفا عليه الزمن» هو قفزة انتحارية في الفراغ، فالدول التي توصف اليوم بأنها نمور وحتى الاقتصادات التي توصف بالمتقدمة لم تصل إلى ما وصلت إليه بالاعتماد على صدف السوق أو العشوائية، بل عبر خطط مركزية صارمة، وتدخلات حكومية مباشرة وجهت الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة وحمت صناعاتها الناشئة. إننا أمام محاولة كيّ وعي جماعي للسوريين، لإقناعهم بأن الدولة يجب أن تكون مجرد حارس لثروات النخب، بدلاً من أن تكون الجهة الناظمة لعملية تنمية شاملة تضمن العدالة الاجتماعية وتمنع تركز الثروة في يد فئة فاسدة استغلت الحرب لتراكم الأموال وتتحين الآن الفرصة لشرعنة نهبها.

كذبة «السوق الحر» في المعاقل الرأسمالية

لطالما سوق لنا أن الغرب الرأسمالي هو جنة المبادرة الفردية المطلقة، حيث لا تتدخل الدولة في الأسعار أو الإنتاج، وأن التخطيط هو مجرد «بدعة شيوعية» فاشلة أدت إلى طوابير الخبز وانهيار الدول. ولكن، نظرة فاحصة وموضوعية على الاقتصادات الرأسمالية التي توصف بالمتقدمة اليوم تكشف زيف هذه الادعاءات بالكامل. فما يمارسه الغرب اليوم هو تخطيط مباشر بامتياز، ولكنه يغلفه بأسماء بديلة مثل «السياسة الصناعية» و«الأمن القومي الاقتصادي» أو حتى «التحول الأخضر». الحقيقة هي أن الدولة في تلك البلدان لا تزال لاعباً أساسياً في العملية الاقتصادية، وليست مجرد مراقب سلبي كما يحاول البعض إقناعنا.

تشكل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي معقل الرأسمالية العالمية، مثالاً صارخاً على ذلك: هل تركت واشنطن صناعة الرقائق الإلكترونية أو تكنولوجيا الفضاء أو الطاقة المتجددة لقوى السوق العمياء؟ الجواب القاطع هو لا. حيث ضخت الحكومة الأمريكية، وما تزال، مئات المليارات من الدولارات عبر قوانين رسمية من قبيل قانون CHIPS Act وقانون Inflation Reduction Act. هذه القوانين ليست سوى «خطط خمسية» بطابع أمريكي، حيث تختار الدولة القطاعات التي تضمن تفوقها، وتدعمها بالمال العام، وتضع لها أهدافاً إنتاجية وزمنية محددة، بل وتفرض قيوداً على تصدير تكنولوجياتها. وهذا هو التخطيط المركزي في أكثر صوره وضوحاً.

في القارة الأوروبية، وتحديداً في ألمانيا، نجد أيضاً تخطيطاً دقيقاً ودعماً مباشراً لقطاعات واسعة، فالزراعة في أوروبا لا تعيش إلا بفضل الدعم الحكومي الهائل الذي يكسر كل قواعد «المنافسة الحرة» التي يحاولون بيعها لنا في سورية. الدولة هناك تتدخل في سوق الإسكان، وتحدد أسعار الإيجارات في كثير من الأحيان، وتدير منظومات تعليمية وصحية بميزانيات كبيرة.

ما يمارسه الغرب هو تخطيط مباشر بامتياز يغلفه بأسماء بديلة مثل «السياسة الصناعية» و«الأمن القومي الاقتصادي» و «التحول الأخضر»

وفوق ذلك، أثبتت الأزمات الكبرى في القرن الحادي والعشرين، من أزمة عام 2008 وصولاً إلى جائحة كورونا، أن الرأسمالية «تؤمم الخسائر وتخصخص الأرباح». حين انهارت البنوك الكبرى وشركات السيارات، لم تتركها الحكومات الغربية لـ«حكم السوق» العادل لكي تعلن إفلاسها، بل تدخلت بخطط إنقاذ مركزية ضخمة، مستخدمة أموال دافعي الضرائب لترميم ما أفسدته «المبادرة الخاصة». هذا التدخل إذن هو ركن أساسي في بنية هذه الأنظمة التي تدرك أن الفوضى هي عدو الاستقرار الاقتصادي.

الحقيقة التاريخية التي يتم تغييبها هي أن أكبر الابتكارات التي تنعم بها الشركات العالمية الكبرى «مثل آبل أو تسلا» لم تكن نتاج عبقرية السوق الفردية وحدها، بل نتاج بحوث علمية وتكنولوجية مولتها الدولة من المال العام عبر عقود من التخطيط العسكري والعلمي. من الإنترنت، إلى الـGPS، مروراً بشاشات اللمس، كلها نتاج «دول مخططة» استثمرت في البحث العلمي لضمان تفوقها الخاص.

الأصوات التي تروج لنهاية عصر التخطيط تتجاهل أن العالم لا ينقسم اليوم إلى «سوق حر» و«اقتصاد مخطط»، بل إلى دول تخطط لمصالحها وترسم تطورها ودول «يُخطط لها» لتبقى سوقاً مفتوحة ومستعمرة اقتصادية بائسة. وهم بذلك يبيعوننا وهما تجاوزه الغرب منذ زمن.

وصفات الصندوق والبنك الدوليين التي جربناها

عندما نسمع تلك الدعوات المتكررة لترك المجال للسوق فقط وتفكيك دور الدولة

درع حماية ضد وصفات الجوع الدولية

الاقتصادي في سورية، يجب أن نبحث فوراً عن بصمات «إجماع واشنطن» ومؤسساته المالية الدولية. فصندوق النقد والبنك الدوليان هما في الجوهر أدوات لهندسة نظام مالي عالمي يضمن تدفق الثروة من المحيط إلى المركز. وفي حالة بلد مدمر مثل سورية، تأتي هذه الوصفات لتؤدي دور رصاصة الرحمة على ما تبقى من إمكانيات لإعادة الانطلاق الاقتصادي السوري، تحت مسميات «الإصلاح الهيكلي» و«الانفتاح». وهؤلاء الذين يروجون لهذه الوصفات يشاركون في جريمة تاريخية تهدف إلى إبقاء سورية عند عتبة معينة من «اللاتطور» التي لا تخدم سوى القوى الخارجية والنخب المحلية المرتبطة بها.

سبق أن بادر العديد من المنظرين الاقتصاديين في العالم لشرح كيف أن كل الدول «المتقدمة» بلا استثناء، من بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر إلى أمريكا واليابان وكوريا، استخدمت التخطيط المركزي الصارم، والحماية الجمركية العالية، والدعم الحكومي المباشر للصناعة الوطنية لتصعد سلم التطور الصناعي. ولكن، بمجرد وصول هذه الدول إلى القمة وامتلاكها القوة، قامت بالترويج لعكس هذه الوصفة للدول النامية، وأجبرتها عبر صندوق النقد والبنك الدوليين على تبني السوق الحر والتجارة المفتوحة والخصخصة. والهدف واضح من ذلك منع أي دولة جديدة من الصعود والمنافسة، وإبقاء الدول النامية في دور المزود للخدمات والعمالة الرخيصة. وهذا بالضبط ما تفعله الوصفات المقترحة لسورية اليوم، أي تجريد سورية من سلاح التخطيط الذي قد يخرجها من نفق التخلف.

تعتمد وصفات هذه المؤسسات الدولية على ركيزتين مدمرتين في سياق بلد مثل سورية: التقشف المالي والخصخصة السريعة. التقشف يعني رفع الدعم عن الوقود والخبز والكهرباء والتعليم، وهو ما يترجم فوراً إلى المزيد من الإفقار للمواطنين السوريين الذين طحنتهم الحرب. والخصخصة تعني بيع معامل القطاع العام ومرافق الدولة «التي بُنيت بعرق السوريين وضرائبهم عبر عقود» لنخب الفساد الكبير القديم والجديد بأسعار بخسة.

إن كذبة الاقتصاد الحر التنافسي تفترض وجود بيئة تنافسية عادلة وقضاء مستقل وشفافية، ولكن في الواقع السوري المرير بعد 15 عاماً من الحرب، من هم الذين يمتلكون السيولة والقدرة على التنافس وشراء الأصول؟ إنهم أمراء الحرب، والتجار الذين راكموا ثرواتهم من دماء السوريين، فضلاً عن بعض الشركات الأجنبية التي تنتظر الانقضاض على العقود الاحتكارية.

الدعوات لترك كل شيء لليد الخفية للسوق في سورية هي دعوة صريحة لتعطيل أي إمكانية للنهوض بالاقتصاد السوري مجدداً. وهي محاولة لضمان عدم تكرار تجارب التنمية المستقلة التي جربتها عدد من دول العالم بعيداً عن وصفات المؤسسات الدولية. الانصياع لهذه الوصفات سيعني بقاء سورية في حالة من الفقر الدائم، حيث تتركز الثروة في يد الأقلية الطبقية الفاسدة، بينما يغرق بقية الناس في الفقر المدقع، تحت شعار ترك السوق لقوانين العرض والطلب.

التخطيط كضرورة وجودية في سورية «ما بعد الحرب»

بعد نحو 15 عاماً من الصراع والتردي الاقتصادي والاجتماعي، لم يعد الحديث عن الاقتصاد المخطط مجرد ترف فكري أو خيار أيديولوجي ينتمي لليسار أو اليمين، إنما ضرورة وطنية وأخلاقية ووجودية. فسورية ليست في وضع اقتصادي طبيعي يسمح بترف التجريب في نظريات السوق الحرة التي فشلت حتى في بلدان مستقرة. نحن أمام بلد يحتاج إلى إعادة بناء مدن كاملة سويت بالأرض، وإحياء شبكات كهرباء ومياه وصرف صحي، وترميم منظومات تعليمية وصحية منهارة. فهل يستطيع السوق والمبادرة الفردية وحدها القيام بهذا العبء التاريخي؟ قطعاً لا، لأن المنطق الجوهري للسوق هو الربح السريع، بينما المنطق الجوهري لإعادة الإعمار الوطني ينبغي أن يكون المصلحة الوطنية المستدامة.

تجارب التاريخ والواقع اليوم يخبراننا أن السوق لا يبني بنية تحتية في مناطق دمرتها الحرب إذا لم يضمن أرباحاً خيالية فورية. فالسوق لن يستثمر في إعادة إعمار مدرسة في قرية نائية في ريف إدلب أو مركز صحي في دير الزور أو مخبز آلي في أحياء حلب المدمرة، لأن العائد على الاستثمار في هذه المناطق ضعيف وغير مغر لرأس المال الخاص. وهنا تبرز الحاجة الماسة للدولة المخططة، فهي الجهة الوحيدة القادرة على توزيع الموارد المحدودة بعدالة جغرافية واجتماعية، وهي الوحيدة التي يمكنها توجيه الرأسمال نحو الاحتياجات الحقيقية للشعب بدلاً من الرغبات الاستهلاكية للنخب.

إننا في سورية بحاجة إلى ما تصفه الاقتصادات الحديثة بـ«اقتصاد المهمة»، والمهمة الوطنية الكبرى اليوم هي: إعادة توحيد السوق السورية، وإعادة تشغيل الاقتصاد، وتأمين السكن الكريم لكل مهجر، واستعادة القطاع الزراعي، وتوطين التكنولوجيا الصناعية. وهذه أهداف لا تتحقق إلا بخطة وطنية شاملة تفرض على القطاع الخاص العمل ضمن إطار المصلحة العامة، وليس فوقها. والتخطيط في سورية المستقبل يجب أن يرتكز على عدة ركائز أساسية أولية:

أولاً، حماية وتحفيز الصناعات الوطنية الناشئة. حيث لا يمكن للمصانع والورش السورية التي نهبت وتدمرت أن تنافس البضائع المستوردة التي تدخل السوق مدعومة من بلدان منشئها. التخطيط هنا يعني فرض حماية جمركية عادلة، وتقديم قروض بدون فوائد للمنتجين، وضمان سوق لتصريف منتجاتهم. هذا التدخل هو الذي سيخلق فرص عمل حقيقية، لا وظائف الخدمات الهشة التي يروج لها دعاة الانفتاح.

ثانياً، تأمين التمويل لدعم القطاعات الأساسية. حيث يجب أن تُوجه هذه الأموال عبر خطة الدولة نحو الإنتاج الزراعي والصناعي، بما يؤمن إعادة نهوضهما بالتدريج.

ثالثاً، العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد. فالتخطيط هو الأداة الوحيدة لضمان ألا تذهب ثروات البلاد إلى جيوب قلة من الفاسدين. يجب أن تكون هناك شبكة أمان اجتماعي صلبة، وتعليم وصحة مجانيان بجودة عالية، ممولة من نظام ضريبي تصاعدي حقيقي يطال الثروات الكبيرة.

إن النخب التي تروج لمقولة أن الاقتصاد المخطط قد عفا عليه الزمن تريد في الحقيقة دولة ضعيفة يسهل اختراقها والسيطرة عليها من كبار الفاسدين. بينما التخطيط الواعي يعني دولة قوية بمؤسساتها، قادرة على حماية لقمة عيش مواطنيها من تقلبات الأسعار العالمية ومن الفساد المحلي.

كل الدول «المتقدمة» بلا استثناء استخدمت التخطيط المركزي الصارم والحماية الجمركية العالية والدعم الحكومي المباشر

الممر الدوائي بين الهند وروسيا 2025

تحافظ الهند على موقعها كثالث أكبر مُنتِج للأدوية عالمياً من حيث الحجم، إذ بلغت قيمة السوق المحلية والصادرات مجتمعة 50 مليار دولار في السنة المالية 2023–2024، منها: 23,5 مليار دولار للاستهلاك المحلي و26,5 مليار دولار للصادرات، وفقاً لبيان صحفي صادر عن وزارة الصناعات الكيماوية والأسمدة، دائرة الأدوية، في كانون الأول 2024. ويعكس هذا الحجم الدور المحوري للهند في تزويد نحو 20% من الأدوية «الجنيسة Generic»* في العالم، وهي قدرة بُنيت على قاعدة تصنيع واسعة تشمل أكثر من 752 موقعاً حاصلاً على موافقة إدارة الغذاء والدواء، وأكثر من 2050 مصنعاً معتمداً وفق ممارسات التصنيع الجيد لمنظمة الصحة العالمية، بحسب ما وثقته تحليلات «الاستثمار الهندي» «Invest India» وتقارير «إضاءات على القطاع الدوائي» «Pharmaceutical Sector Spotlight» ذات الصلة.

■ منصّة بريكس

وتظل آفاق النمو قوية، إذ تتقاطع عدة تقديرات رسمية وشبه رسمية عند توقع توسع السوق إلى ما بين 120 مليارا و130 مليار دولار بحلول عام 2030، مدفوعة بارتفاع الطلب المحلي، وفرص التصدير إلى الأسواق الناشئة، وحوافز السياسات الهادفة إلى تعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة، وفق إشارات المسح الاقتصادي عبر «Invest India».

تتمثل غاية هذا التحليل في فحص الإطار الثنائي الناشئ بين الهند وروسيا للتعاون الصيدلاني، وهو مجال يتجاوز صادرات الأدوية الجنيسة التقليدية، ليشمل الإنتاج المشترك للمواد الفعالة الصيدلانية «APIs»، ومواد البدء الأساسية «KSMs»، والمستحضرات النهائية. ويعالج هذا التعاون مواطن الضعف المشتركة في سلاسل الإمداد، ولا سيما الاعتماد التاريخي على الصين في الوسائط الجوهرية، حيث كانت الهند تستورد سابقا ما يصل إلى 67% من بعض المواد الفعالة من مزود خارجي واحد، كما يستجيب لحاجة روسيا إلى تنويع مصادر الاستيراد في ظل القيود الدولية المفروضة منذ عام 2022.

تكمن الأهمية الاستراتيجية في تقليص المخاطر على الأمن الصحي، إذ كشفت الاضطرابات في تدفقات المواد الفعالة خلال جائحة «كوفيد–19» هشاشات أثرت في قدرة البلدين على الحفاظ على إنتاج الأدوية الأساسية. ومن خلال إنشاء آليات للتطوير المشترك والتصنيع المحلي، تسعى الهند وروسيا إلى بناء ممرات مرنة مقاومة للعقوبات، تتماشى مع أهداف أوسع تتعلق بالسيادة التكنولوجية والتموضع الاقتصادي المتعدد الأقطاب ضمن أطر مثل «بريكس».

منهجيا، يعتمد التحليل على تثليث البيانات الصادرة عن الإعلانات الحكومية الرسمية في الهند، عبر دائرة الأدوية ومكتب الإعلام الصحفي، مع مقاطعتها ببيانات دبلوماسية ثنائية من وزارة الشؤون الخارجية الهندية ونظيراتها الصادرة عن وزارة الخارجية الروسية، إلى جانب مؤشرات التقدم المرتبطة ببرامج الحوافز، مثل: برنامج «الحوافز المرتبطة بالإنتاج» «PLI» للأدوية والمواد الحرة. ويشمل ذلك مقارنة خطوط الأساس لما قبل 2024 فيما يتعلق بالاعتماد على الواردات، مع النتائج اللاحقة للتنفيذ ضمن برنامج «الحوافز المرتبطة بالإنتاج لتعزيز التصنيع المحلي للمواد الفعالة الحرجة، ومواد البدء الأساسية والوسائط الدوائية»، الذي أقرّ عام 2020 وتمتد مدفوعاته حتى 2028–2029، حيث بدأ التصنيع لـ 35 مادة فعالة جوهرية تغطي فئات ذات اعتماد مرتفع، وفق إرشادات البرنامج والقوائم المعتمدة.

وتُقيَّم الفوارق في تقديرات أحجام السوق، التي تتراوح بين 120 مليار دولار في التقديرات المتحفظة لـ «Invest India» و130 مليار دولار في التوقعات المتسقة مع المسح الاقتصادي، على ضوء افتراضات معدلات نمو سنوية مركبة بحدود 11–12%، مع احتساب مساهمات نمو الصادرات والدعم السياسي المحلي. كما تُحلَّل بيانات التجارة الثنائية، بما في ذلك التدفقات الدوائية، عبر الأهداف المعلنة لبلوغ حجم تجارة إجمالي قدره 100 مليار دولار بحلول 2030، كما أعيد تأكيده في أعمال اللجنة الحكومية المشتركة الهندية–الروسية السادسة والعشرين، حيث جرى تحديد الأدوية كقطاع أولوية إلى جانب المنتجات البحرية.

تكشف النتائج الرئيسة أن التعاون الصيدلاني انتقل من إمدادات متقطعة من الأدوية الجنيسة إلى تعاون مؤسسي. فقد جرى إضفاء الطابع الرسمي على مذكرة تفاهم في مجالي الأدوية والرعاية الصحية خلال زيارة وزير الشؤون الخارجية الهندي إلى روسيا في كانون الأول 2023، ما أدرج الالتزامات ضمن بروتوكول أوسع للتشاور بين وزارتي الخارجية يمتد حتى 2028، وفق ملخص «Vision IAS Current Affairs» «الذي يقدم الأخبار الجارية الهندية». ويبنى هذا الإطار على ترتيبات سابقة، مع إدراج بنود للتقارب التنظيمي والمشاريع المشتركة.

محور الهند روسيا الصيدلاني يمثل إعادة تشكيل عملية لتصنيع الصحة العالمية مولِّداً ممراً محصَّناً نسبياً من الاضطرابات الأحادية

وبرزت الهند بوصفها المورّد الأكبر لروسيا من حيث الأدوية المعبأة، مع تسجيل زيادة طفيفة في الأحجام خلال 2023–2024 رغم القيود العالمية، مدعومة بتوسع الشركات الهندية عبر فروع أو شراكات محلية. وفي إطار مبادرات «PLI»، توسعت الطاقة الإنتاجية المحلية للمواد الفعالة القائمة على التخمر والتركيب الكيميائي، ما خفّض التعرض للصدمات الخارجية، وخلق فائضا محتملاً للتحويلات الثنائية. وتكمل روسيا، بما تمتلكه من نقاط قوة في التركيب الكيميائي وأبحاث اللقاحات، خبرة الهند في مجال التركيبات الدوائية، كما يتضح من النقاشات الجارية حول مرافق الإنتاج المشترك. وأسهمت التجارة بالعملات الوطنية، أي تسويات الروبية–الروبل، في تعزيز الاستقرار، إذ استفادت المعاملات الدوائية من الآليات التي أنشئت بعد عام 2022 للالتفاف على تقلبات المدفوعات المقومة بالدولار.

وتشير النتائج أيضا إلى تقدم ملموس في تقليص مخاطر سلاسل الإمداد. فقد انخفض اعتماد الهند على الواردات الخارجية لبعض المواد الفعالة بعد استثمارات «PLI» التي بلغت التزاماتها 53 مشروعا في مجال الأدوية الحرة بحلول منتصف 2023، مع دخول هذه المشاريع حيز التشغيل وإنتاج مخرجات أولية خلال 2024–2025، وفق القائمة المنقحة للمتقدمين المعتمدين في آذار 2023. ويتماشى ذلك مع أولويات الإحلال محل الواردات في روسيا، حيث تشكل الأدوية الجنيسة الهندية حصة متنامية من السوق، يُتوقع أن تقترب من 2,5% من حيث القيمة بحلول 2025. وتوفر المبادرات المشتركة ضمن إطار «بريكس»، بما في ذلك مركز «بريكس» الافتراضي لأبحاث وتطوير اللقاحات العامل منذ 2022، غطاء متعدد الأطراف، يسهل تبادل التكنولوجيا، دون الحاجة دائما إلى استثمارات رأسمالية ثنائية مباشرة. وتبرز تباينات في التركيز القطاعي: إذ تشدد الهند على الحجم في الأدوية الجنيسة والبدائل الحيوية، بينما تعطي روسيا أولوية للجزيئات المبتكرة والبيولوجيات، ما يخلق ديناميات تكاملية أكثر منها تنافسية.

تؤكد الخلاصات، أن محور الهند/ روسيا الصيدلاني، يمثل إعادة تشكيل عملية لتصنيع الصحة العالمية، مولدا ممرا محصّنا نسبيا من الاضطرابات الأحادية. وتمتد التداعيات إلى تعزيز القدرة على تحمل التكاليف في الأسواق النامية، إذ تخفض القدرات المجمعة التكاليف عبر وفورات الحجم وتقليص الاعتماد على الوسطاء. وبالنسبة للهند، يسرّع هذا التعاون الانتقال صعودا في سلسلة القيمة، من الأدوية الجنيسة إلى المواد الفعالة المعقدة والبيولوجيات، مدعوما بإنفاق «PLI» الذي حفّز استثمارات خاصة تجاوزت الالتزامات الأولية.

أما روسيا، فتستفيد من تنويع مصادر التوريد، وهو أمر حاسم لاستدامة التوافر المحلي في ظل القيود، فيما يعزز الطرفان موقعهما ضمن هياكل الصحة في «بريكس». وتشمل المساهمات العملية نماذج محتملة للتقارب التنظيمي، عبر مواءمة معايير «المنظمة المركزية لمراقبة الأدوية» في الهند، مع إجراءات التسجيل الحكومية الروسية، إضافة إلى التجارة بالعملات المحلية التي تقلل التعرض لمخاطر سعر الصرف. وعلى المستوى النظري، يجسد هذا الممر اتجاها نحو فك الارتباط بالدولار في القطاعات الاستراتيجية، بما يعزز التعددية القطبية في حوكمة صناعة الأدوية. إجمالاً، لا يعزز هذا التعاون الأمن الصحي الوطني فحسب، بل يضع الهند وروسيا كمرتكزين لشبكات توريد بديلة قابلة للتوسع لتشمل أعضاء آخرين في «بريكس» واقتصادات متحالفة بحلول نهاية العقد.

■

*الأدوية الجنيسة: هي نسخة طبق الأصل من دواء كان محمياً ببراءة اختراع «دواء أصلي أو «علامة تجارية»»، ويتم تصنيعه وتسويقه بعد انتهاء مدة حماية براءة الاختراع «عادةً بعد 20 عامًا من الاكتشاف».

بنك التنمية الجديد وعقبات تجاوز المؤسسات الغربية

في 18 كانون الأول، عُقد في بروكسل آخر اجتماع لقادة الاتحاد الأوروبي هذا العام، حيث جرت مفاوضات حول ما إذا كان ينبغي استخدام الأصول الروسية المجمّدة لتوفير تمويل إضافي لأوكرانيا. ووفقاً للبيانات التي نشرها الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني، فقد تجاوز إجمالي المساعدات الأوروبية لأوكرانيا منذ اندلاع الصراع 1870 مليار يورو، ما وضع الدول الأوروبية في حالة إنهاك مالي واضح. في الوقت نفسه، تستغل الدول الأوروبية والأمريكية سيطرتها على النظام المالي الدولي لمواصلة تشديد العقوبات على روسيا، في محاولة لإضعاف قدرتها الاقتصادية عبر وسائل متعددة. غير أن هذه السياسات لا تزيد فقط من حدة التوتر الدولي، بل تدفع أيضاً عدداً متزايداً من الاقتصادات الصاعدة إلى إعادة تقييم موقعها داخل النظام المالي العالمي. في هذا السياق، استضاف موقع «غوانتشا» الصيني، النائب السابق لرئيس بنك التنمية لدول البريكس، والمدير التنفيذي السابق في صندوق النقد الدولي «IMF»، باولو باتيستا.

■ باولو باتيستا

● سأبدأ بسؤال جاد حول الحرب التجارية. لقد جئتَ للتو من البرازيل، فهل يمكنك أن تشرح لقرّائنا مدى خطورة الإجراءات التجارية العقابية التي فرضتها الولايات المتحدة على البرازيل؟ وكيف يمكن أن تؤثر في فرص إعادة انتخاب الرئيس لولا؟

هذه القضايا مترابطة بشكل وثيق. وكما يمكنك أن تتخيل، فإن إدارة ترامب لم تخلق المشكلة من الصفر، بل قامت بتضخيم مشكلات كانت موجودة أصلاً. المكانة النسبية للولايات المتحدة آخذة في التراجع، وهذا يسبب لها قلقاً شديداً، وهي غير مستعدة لتقبّل هذا الواقع بهدوء. ومن أجل كبح تآكل قيادتها العالمية، تقوم الولايات المتحدة بخلق حالة واسعة من الفوضى.

فماذا يفعل ترامب؟ إنه يستخدم الرسوم الجمركية بطريقة غير مسبوقة، ليس فقط في تاريخ الولايات المتحدة، بل حتى على مستوى العالم. لقد حوّل الرسوم الجمركية إلى أداة للضغط السياسي. الصين، الهند، البرازيل، نيجيريا، جنوب أفريقيا، تركيا، والأخرى تعرّضت للهجوم وحتى كندا، التي تُعد «أقرب حليف»، لم تسلم من ذلك. بل إن كندا اليوم ربما تأتي في المرتبة الثانية بعد البرازيل كأكثر المتضررين من رسوم ترامب. الوضع خطير للغاية. وحتى وإن كان ترامب يتراجع أحياناً عن تهديداته وسياساته، فإن مجرد هذه التهديدات والإجراءات كافية لإحداث اضطراب عميق في التجارة الدولية.

● دعنا ننتقل الآن إلى مجالك المهني، خاصة تجربتك في صندوق النقد الدولي بين عامي 2008 و2016، وهي فترة شهدت تحولات كبرى في النظام المالي العالمي. في الصين، يُنظر إلى IMF والبنك الدولي على أنهما أُنشئا للمساعدة، لكنهما في الواقع تسببا في أضرار كبيرة للدول النامية. كيف ترى ذلك؟

توصيفك دقيق. لقد أُنشئا للمساعدة، لكنهما تحوّلا إلى أدوات للإضرار. السبب الرئيسي هو أن هياكل الحوكمة فيهما متقادمة. فالولايات المتحدة وأوروبا، أي محور شمال الأطلسي، تهيمنان عليهما، ولا تريدان التخلي عن السيطرة. ولهذا السبب تحوّل البنك الدولي وصندوق النقد إلى أدوات سياسية مُسلّحة.

هناك قوائم سوداء غير رسمية داخل هذه المؤسسات. أوكرانيا، مثلاً، موجودة على «القائمة البيضاء»، وتحصل على دعم غير محدود تقريباً، دون شروط صارمة، رغم أن تقارير داخلية في IMF، اطلعتُ عليها شخصياً عام 2014، أكدت أن اقتصادها كان في وضع كارثي حتى قبل الحرب.

في المقابل، هناك دول، مثل: إيران وكوريا الشمالية محرومة عملياً من أي تمويل. وهناك «قائمة رمادية» تشمل دولاً، مثل: صربيا بسبب علاقاتها مع روسيا. في هذه الحالات، تُجهض المقترحات في المستويات الإدارية الدنيا قبل أن تصل إلى مجلس الإدارة.

لهذا تسعى دول الجنوب إلى ابتكار آليات جديدة. في عام 2015، انتقلتَ من واشنطن إلى شنغهاي للمشاركة في تأسيس بنك التنمية الجديد. ما تقييمك لإنجازاته بعد عشر سنوات؟

تأسيس بنك التنمية الجديد وترتيب الاحتياطي الطارئ لدول البريكس جاء نتيجة إدراكنا أن إصلاح مؤسسات نظام واشنطن غير ممكن عملياً. كان هدفنا أن يكون البنك بديلاً للبنك الدولي، وأن يكون ترتيب الاحتياطي الطارئ خياراً بديلاً لصندوق النقد الدولي. وهذا كان مشروعاً واضحاً منذ البداية.

في عام 2015، دعتني الرئيسة البرازيلية آنذاك ديلما روسيف لتولي منصب نائب رئيس البنك. ومنذ ذلك الحين، ساهمت بخبرتي في IMF في بناء هذه المؤسسة، التي مرّ على تأسيسها الآن عشر سنوات كاملة.

وضع بنك التنمية الجديد هو أنه لا يستطيع حتى أن يمنح قروضاً لروسيا وهي عضو مؤسس يقترب نصيبه من رأس المال من 20%

● ما الذي تحقق من تقدم؟ وهل حلّ ترتيب الاحتياطي الطارئ لدول البريكس «CRA» محل دور حقوق السحب الخاصة «SDR» لدى صندوق النقد الدولي؟

ترتيب الاحتياطي الطارئ «CRA» في الواقع في حالة جمود، لأن صلاحيات التعامل معه انتقلت إلى البنوك المركزية للدول الأعضاء في بنك التنمية الجديد. وهذه البنوك المركزية شديدة التحفظ، وتخشى ما قد يتحول إليه هذا الترتيب. لذلك تم تجميده عملياً. صحيح أن هناك خططاً تفصيلية جرى التفاوض عليها بين البنوك المركزية للدول الخمس المؤسسة، لكن بعد 10 سنوات لم يتم تفعيله مطلقاً.

هم يخشون أنه إذا تم تقديم دعم مبادلات عملات عابر ضمن نظام CRA للدول ذات ميزان المدفوعات الهش، فقد يؤدي ذلك إلى اهتزاز احتياطات النقد الأجنبي لبعض الدول. الصين، مثلاً، لديها احتياطات هائلة ولا تقلق من هذا النوع من المخاطر. لكن يمكنني أن أؤكد لك أن البنك المركزي البرازيلي يعاني من صداع حقيقي هنا، لأنه يخشى دائماً أن يُطلب منه أن يستخدم الدولارات لتوفير مبادلات عملات لصالح جنوب أفريقيا– وهي الدولة الوحيدة بين الأعضاء الخمسة المؤسسين التي قد تحتاج فعلياً إلى دعم في ميزان المدفوعات– ولهذا، وللأسف، كان تقدم CRA محدوداً جداً.

● حسناً، لماذا لا يزال عدد الدول الأعضاء في بنك التنمية الجديد محدوداً عند 11 دولة؟ هل هذا قرار وضعه المؤسسون منذ البداية؟

لا، هذا موضوع آخر. هناك بعض التشابه، لكن القصة كالتالي: عندما أسسنا هذا البنك، أردناه بنكاً عالمياً. لكن بعد 10 سنوات، عندما ذهبت هذه المرة لزيارة البنك، وجدت خارج المبنى أعمدة عليها 10 أعلام فقط، أي «5+5». سرعة التوسُّع بطيئة جداً. لكن الرئيسة روسيف ضمت مؤخراً كولومبيا– وقد استكملت كل إجراءات الانضمام. كما ضمت أوزبكستان، وهذا أيضاً جيد جداً. والبنك يناقش حالياً انضمام إندونيسيا.

في فترة عملي واجهنا صعوبة كبيرة– كانت روسيا آنذاك بحاجة شديدة إلى هذا البنك، ولذلك لم تكن ترغب في انضمام أعضاء جدد يزاحمونها على التمويل. هذا كان يسبب لنا صداعاً حقيقياً. لكنها لاحقاً غيّرت موقفها. ثم ظهرت مشكلة جديدة: الآن بنك التنمية الجديد لا يقرض روسيا لأنه يخشى التعرض لعقوبات غربية. اليوم وضع بنك التنمية الجديد هو أنه لا يستطيع حتى أن يمنح قروضاً لروسيا– وهي عضو مؤسس يقترب نصيبه من رأس المال من 20%. يمكنك أن تتصور مدى خطورة الأمر.

ولأوضح كيف تسبب الغرب في خسائر جسيمة، دعني أقدم مثالاً مالياً ملموساً: قبل اندلاع حرب روسيا وأوكرانيا في عام 2022، كان بنك التنمية الجديد قد وافق على عدد كبير من المشاريع في روسيا، وبموجب العقود كان ينبغي صرف الأموال. لكن الآن تم إيقاف الصرف. وهذا يعني إخلالاً بالعقد– أي انتهاكاً لعقود قانونية وسارية بالكامل بين البنك والدولة العضو.

لكن البنك يخشى أنه حتى لو التزم بصرف الأموال بموجب عقود سابقة للحرب، فإن ذلك قد يؤثر على تصنيفه الائتماني في الأسواق الدولية. آمل بالطبع أن يكونوا قد تجاوزوا هذه المعضلة الآن.

الواقع، أن الغرب يدمّر القانون الدولي والعقود الدولية. ومأزق بنك التنمية الجديد ليس سوى نموذج مصغر، وهذا النوع من الحالات صار يحدث على نطاق أوسع. قلتَ قبل قليل: إن بنك التنمية الجديد تعرض لـ«اختطاف» من النظام الغربي– وفي الحقيقة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في وضع قريب أيضاً. لكن هل هذا وضع دائم؟

ليس بالضرورة. يمكننا، عبر استراتيجية طويلة النفس وصبورة، أن نساعد هذا البنك على التحرر تدريجياً من الاعتماد على النظام المالي الغربي.

النشاط العلمي الأمريكي في 2025 شهد تراجعاً غير مسبوق

مع اقتراب نهاية العام 2025، سجّلت عدة تقارير أنّ هذا العام كان من أكثر الأعوام التي تتلقى فيها المشاريع والمؤسسات العلمية الأمريكية ضربات قاسية بفعل سياسات الإدارة الأمريكية الحالية، تراوحت بين تخفيضات تمويل وإغلاقات كبيرة، طالت عدة محاور رئيسية. ولم ينته العام بعد وما زالت تتوالى الأنباء عن التراجعات التي يسجّلها المجال العلمي في الولايات المتحدة، ومنها خلال الأسبوع الماضي، تخطيط ترامب لإغلاق وتفكيك «المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي» في بولدر، وهو مركز كان رائد عالمياً في أبحاث المناخ وأنظمة الأرض.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

شهد عام 2025 تحولا في سياسة التمويل الأمريكي للعلم، باتجاه تخفيضات كبيرة في التمويل الفيدرالي للمنح البحثية في الوكالات العلمية الكبرى، حيث انتقلت من تمويل سنوي تقليدي للمنح إلى دفعات مالية مسبقة كبيرة. أدى هذا إلى انخفاض حاد في عدد المشاريع الفردية التي تحصل على تمويل، حتى لو ظلت الأرقام الإجمالية للإنفاق قريبة من سابقتها. فيما يلي نستعرض أبرز المؤسسات العلمية الأمريكية التي يصيبها الضرر والتراجع.

المعاهد الوطنية للصحة «NIH»

وهي الوكالة الفيدرالية الرئيسية المسؤولة عن الأبحاث الطبية. تقلصت المنح التنافسية لها بمقدار 3500 منحة في 2025 أقل من متوسط العقد السابق. واستهدفت التخفيضات بشكل حاد برامج محددة مثل ما يسمى «برامج صحة الأقليات»؛ التي تركز على سد الفجوات الصحية للمجموعات العرقية مثل الأمريكيين من أصل أفريقي واللاتينيين بنسبة 61%. ولا يمكن قراءة ذلك دون الانتباه إلى التوجه المتزايد في العنصرية والرجعية للمؤسسة الأمريكية الرسمية. ورغم تزايد الأمراض النفسية والعقلية في ظل الضغوطات والأزمات التي يسببها التوحّش الرأسمالي في المجتمع المعاصر، لم يردع ذلك التقليص الأمريكي لبرامج الصحة العقلية بنسبة 43%. وبرامج أبحاث التمريض بنسبة 51%.

مؤسسة العلوم الوطنية «NSF»

هذه الوكالة تدعم العلوم الأساسية غير الطبية. وقد تقلصت المنح الجديدة التي تلقتها بنحو 3000 منحة أقل مما سبق، مع تأثر جميع مجالاتها. وكانت ميادين البحث الأكثر تضرراً، هي أقسام العلوم الاجتماعية والسلوكية «بنسبة سالب 46%» والعلوم البيولوجية «سالب 36%» وعلوم الأرض «سالب 35%».

ولم تقتصر الإجراءات على تقليل المنح الجديدة، بل شملت إلغاء آلاف المنح النشطة سلفاً. تشير التقديرات إلى إلغاء أكثر من 5400 منحة من المعاهد الوطنية للصحة وقرابة 2000 منحة من مؤسسة العلوم الوطنية. وتقلصت بشكل واضح المنح لأبحاث علاج الإدمان، ودراسات عدالة المناخ.

تخفيضات كبيرة بالقوى العاملة العلمية

تعرضت الوكالات الفيدرالية لحملة تقليص للكوادر العلمية، مما أدى إلى فقدان الخبرة المؤسسية وتعطيل المشاريع. فالمعاهد الوطنية للصحة فقدت نحو 3000 موظف، أي ما يقرب من 14% من قوتها العاملة. ومؤسسة العلوم الوطنية «NSF» خسرت ثلث موظفيها تقريبا. الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي «NOAA» فقدت نحو 2000 من أصل 12000 موظف، وتعرّضت برامج أبحاث المناخ فيها لتهديدات بقطع تمويل أشد.

إغلاق مركز أبحاث الغلاف الجوي وعواقبه

أثارت خطط إدارة ترامب لإغلاق وتفكيك المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي في بولدر – وهو مركز رائد عالميا في أبحاث المناخ وأنظمة الأرض – استنكارا شديدا من المسؤولين المنتخبين في ولاية كولورادو، حيث اتهم اثنان منهم الرئيس بالانتقام من الولاية.

وأكد روس فوغت، مدير مكتب الإدارة والميزانية بالبيت الأبيض، في بيان نشره على وسائل التواصل الاجتماعي مساء الثلاثاء، في محاولة لتبرير قرار ترامب: «هذا المرفق يعدّ من أكبر مصادر التخويف المناخي في البلاد» بحسب وصفه. وأضاف: «يجري حاليا مراجعة شاملة، وسيتم نقل أي أنشطة حيوية، مثل أبحاث الطقس، إلى جهة أو موقع آخر». وقال فوغت إن المؤسسة الوطنية للعلوم، وهي وكالة فيدرالية، «ستفكك» المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي «NCAR». وأشار مسؤولون في البيت الأبيض، وفقا لصحيفة يو إس إيه توداي، إلى «التوجه التقدمي» للاتحاد غير الربحي الذي يدير المركز، ووصفوا العديد من مبادراته بأنها مُهدرة وغير ضرورية.

وبينما يجري المعهد أبحاثا حول تغير المناخ، فإن مهمته أوسع بكثير، وتشمل جميع جوانب تفاعل الغلاف الجوي للأرض وأنظمة الطقس، بما في ذلك الزلازل والفيضانات والجفاف والعواصف المغناطيسية الأرضية في الفضاء وحرائق الغابات والرياح والعواصف وغيرها. ولذلك يأتي قرار توجيه ضربة لهذا المركز أمراً غريباً في بلد يشهد أزمات بيئية ومناخية وأعاصير، لم تخل خلال السنوات الماضية من فضائح وفساد وإهمال في إدارتها من حيث جهود التنبؤ أو الإغاثة ما بعد الكوارث الطبيعية.

وحذر العلماء من أن تفكيك المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي «NCAR» سيُعيق قدرة البلاد على فهم الظواهر الجوية المتطرفة، كالفيضانات والأعاصير والعواصف الثلجية والاستعداد لها، بينما قال مسؤولون محليون إن إغلاقه قد يُلحق الضرر باقتصاد مدينة بولدر ويُفقد مئات الوظائف.

وكتبت كاثرين هايهو، عالمة المناخ بجامعة تكساس التقنية، على منصة التواصل الاجتماعي X: «إن تفكيك المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي أشبه بضرب حجر الزاوية الذي يقوم عليه فهمنا العلمي لكوكب الأرض بمطرقة ثقيلة».

وفي تجلٍ للتأثيرات الضارة للصراع السياسي والإيديولوجي على الخدمات والأبحاث العلمية، قال بيان صادر عن البيت الأبيض لصحيفة دنفر بوست أن المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي كان بمثابة «المعقل البحثي الرئيسي لأفكار اليسار المتطرف حول المناخ»، وأشار إلى زيارة قامت بها النائبة نانسي بيلوسي، الديمقراطية عن ولاية كاليفورنيا ورئيسة مجلس النواب آنذاك، إلى المركز عام 2022.

في أيلول، وصف الرئيس ترامب، تغير المناخ بأنه «أكبر خدعة» خلال خطاب ألقاه في الأمم المتحدة. كذلك أوقف ترامب تطوير الطاقة المتجددة، وخلال شهر كانون الأول الجاري غيّر مسؤولون فيدراليون اسم المختبر الوطني للطاقة المتجددة في غولدن إلى المختبر الوطني لجبال روكي، حيث صرّح مسؤول في وزارة الطاقة قائلا: «لم نعد ننتقي مصادر الطاقة ونختارها». وفي الصيف الماضي، ألغى قانون الإنفاق والضرائب الضخم الذي أقره الجمهوريون الإعفاءات الضريبية لمشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وسرحت إدارة ترامب مئات العلماء الذين كانوا يعملون على تقرير مُكلّف من الكونغرس يُستخدم للاستعداد للظواهر الجوية المتطرفة، وفقا لصحيفة نيويورك تايمز.

يُدار مختبر بولدر من قبل مؤسسة جامعة أبحاث الغلاف الجوي نَيابة عن المؤسسة الوطنية للعلوم. وقد أنشئ في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، عندما ازداد الاهتمام بالأرصاد الجوية، ورصد الشمس، وعلوم الغلاف الجوي. تضاعفت ميزانية المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي «NCAR» أكثر من مرتين بين ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، مدفوعة بزيادة تركيز الحكومة الفيدرالية على أبحاث تغير المناخ.

ويوفر المركز البيانات والنماذج التي تعتمد عليها مؤسسات وجامعات أخرى في التنبؤات والأبحاث. كما تعتمد قطاعات مثل الطيران والزراعة والشحن على معلوماته لاتخاذ القرارات. يقول دانيال سوين، عالم المناخ في معهد كاليفورنيا لموارد المياه التابع لقسم الزراعة والموارد الطبيعية بجامعة كاليفورنيا: «لطالما كان المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي «NCAR» على مدى عقود المعهد الرائد عالميا في مجال الأرصاد الجوية والمناخ والمخاطر الطبيعية، وليس في الولايات المتحدة فقط».

وتشير سجلات الملكية إلى أن مقر المركز في بولدر مملوك للحكومة الأمريكية، وأن أكثر من نصف ميزانيته في عام 2025 جاء من المؤسسة الوطنية للعلوم «NSF»، وفقا لموقع مجلة ساينس. وقد أفادت المجلة في تشرين الأول أن المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي قد سرح بالفعل 29 موظفا وألغى 21 وظيفة شاغرة أخرى تحت ضغوط من الحكومة الفيدرالية. وأعلنت المؤسسة سابقا عن خطط لخفض ميزانية المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي بنسبة 40%، مما ينذر باحتمالية إجراء «تخفيضات واسعة النطاق» في المختبر في بولدر.

وقال حاكم ولاية كولورادو، جاريد بوليس، في بيان له، إن الولاية لم تتلقّ بعد أي معلومات حول نية الرئيس دونالد ترامب سحب التمويل عن المختبر. وأضاف: «إذا صح ذلك، فإن السلامة العامة في خطر، والعلوم في خطر».

حذّر علماء أمريكيون من أن تفكيك المركز الأمريكي الوطني لأبحاث الغلاف الجوي سيُعيق قدرة البلاد على فهم الفيضانات والأعاصير والعواصف والاستعداد لها

خطط لقطع تمويل جذرية لبرامج كاملة

ظهرت مقترحات ميزانية لقطع التمويل عن وكالات ومهام علمية كاملة، لا سيما تلك المتعلقة بعلوم المناخ والأرض. مثلاً، اقترحت الإدارة الأمريكية تخفيضاً بنسبة 46% في ميزانية علوم الأرض لوكالة الفضاء الأمريكية ناسا لعام 2026، مما يهدد أكثر من عشرة مهمات للأقمار الصناعية لمراقبة الأرض بالإلغاء. واقترحت أيضاً إلغاء مكتب أبحاث المناخ بالكامل، وهو مركز رئيسي لفهم تغير المناخ على المستوى الأمريكي الوطني.

وتسبب إغلاق الحكومة الفيدرالية الأمريكية لفترة استمرت 43 يوماً في تشرين الأول وتشرين الثاني 2025 في توقف شبه كامل للأنشطة العلمية الفيدرالية، مثل مراجعة المنح وإصدار التمويل. وطالت التأثيرات جيل العلماء المستقبلي أيضاً، حيث تقلص برنامج زمالة أبحاث الخريجين المرموق في مؤسسة العلوم الوطنية بحيث أعطى منح زمالة أقل بمقدار 536 منحة في 2025، مقارنة مع الوسطي، مع تخفيضات بأكثر من النصف في مجالي العلوم الحياتية وعلم النفس.

مبادرة جديدة في أوكرانيا... هل تتحول إلى فرصة ضائعة جديدة؟

يشهد الملف الأوكراني تطورات متسارعة مع حديث عن قمّة ثلاثية بين موسكو وأوكرانيا والولايات المتحدة، ورغم أن التحضيرات بدأت بالفعل، إلا أن ما نعرفه الآن حول أجندة هذا اللقاء لا يزال قليلاً، وهو ما سيتضح أكثر خلال الأيام القادمة بعد انتهاء لقاء في ميامي الأمريكية، بين الولايات المتحدة وروسيا.

■ علاء أبوفرّاج

كما هي الحال، تشهد ساحات القتال تصاعداً مستمراً، ففي الوقت الذي تنفذ القوات الروسية ضربات عنيفة على العاصمة الأوكرانية كييف، ومناطق واسعة أخرى، تقوم القوات الأوكرانية من جانبها بتوجيه ضربات مقابلة، لكن السمة العامة الأساسية في الضربات الأوكرانية، هي أنها تعتمد أكثر فأكثر على غطاء استخباراتي يمكن الجانب الأوكراني من تنفيذ عمليات خارج نطاق قدرات الجيش الأوكراني المنهك، ما بات يدفع البعض للاعتقاد أن الجانب الأمريكي ليس جاداً في الوصول إلى اتفاق، بل يسعى من خلال طرح أفكار كهذه إلى كسب الوقت، وتزويد أوكرانيا بما تحتاجه، إلا أن المشهد لا يكفي للوصول لاستنتاجات من هذا النوع، ففعلياً يظهر وضوحاً أننا أمام تيارين داخل الولايات المتحدة، لدى كلٍّ منهما وجهة نظر مختلفة حول الحرب في أوكرانيا، لكن يمكن أن يكون تمكين الجيش الأوكراني من تنفيذ المزيد من العمليات ضد القوات الروسية، وحتى أن تكون هذه الضربات في ساحات استراتيجية جديدة، مثل: بحر قزوين، والبحر الأبيض المتوسط، يمكن أن يكون مطلوباً حتى من التيار الداعم لإنهاء الحرب، وهذا سلوك مألوف مع اقتراب أي مفاوضات، إذ من شأن ضربات كهذه أن تحسن أوراق الجانب الأوكراني على طاولة المفاوضات. هذا تحديداً ما يبدو حاضراً في النشاط العسكري الروسي أيضاً، فرغم أن عدداً من السفن وناقلات النفط الروسية تعرضت لضربات متزايدة خلال الأسابيع القليلة الماضية، إلا أن الجيش الروسي يظهر ثباتاً كبيراً على الجبهة، ويحرز تقدُّماً متواصلاً على كافة المحاور.

آجال قصيرة...

إن طرح قمّة ثلاثية «أمريكية- روسية- أوكرانية» في هذا التوقيت يشير مجدداً إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي لا ترى الوقت في صالحها أبداً، وترى أن بقاء الملف الأوكراني عالقاً يمكن أن ينعكس سلباً على الولايات المتحدة، ففي تصريح للرئيس الأمريكي قال فيه: «آمل أن تتحرك أوكرانيا سريعاً... في كل مرة يطيلون فيها الأمر، تغير روسيا رأيها» يشير إلى واقع لا يمكن إخفاءه، فطرح فكرة المفاوضات يمكن ألا يكون مجدياً في حال تم تثبيت انتصار عسكري روسي ناجز وكامل، عندها لن يكون هناك دور للولايات المتحدة في هذا الملف أصلاً، وستكون موسكو قادرة على تشكيل المشهد إلى حد كبير. لذلك يمكن لنا أن نفهم إلى حد كبير تمسك الجانب الأمريكي بهذه المفاوضات، فرغم أن الحديث عن ضرورة إنهاء الحرب في أوكرانيا بدأ منذ اللحظات الأولى لاندلاع المواجهات، إلا أنّه ظل فعلياً في إطار حدود التصريحات الدبلوماسية، ولم تتسم معظم المبادرات بالجدية الكافية، أو جرى تعطيل مسارات أخرى في مناسبات مختلفة، لكن ما يثير الاهتمام هو أن المبادرات والنقاشات التي يجري تداولها باتت أكثر تسارعاً من أيّ وقت مضى، فمنذ قمّة الأسكا الأمريكية-الروسية لم تنقطع هذه المحاولات سوى مدة قصيرة، ثم عادت بزخم غير مسبوق.

التيار الذي يعبر عنه الرئيس الأمريكي يسعى إلى عملية تحوّل كبرى في مجمل السياسية الأمريكية وإبقاء الحرب في أوكرانيا يمكن أن يكون عائقاً جدياً أمام هذا التحول ويمنع إدارة ترامب من الحركة

في هذا السياق توجّه كيريل دميتريف، المبعوث الخاص للرئيس فلاديمير بوتين إلى الولايات المتحدة لعقد محادثات مع المبعوث الأمريكي الخاص، ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر. ويبدو من خلال تصريحات زيلينسكي، أن الوفد الأوكراني يمكن أن ينضم إلى المفاوضات بشكل مباشر، فكان قال في وقت سابق: إن «الولايات المتحدة اقترحت عقدَ مفاوضات مباشرة ثلاثية في ميامي، موضحاً، أن الصيغة المقترحة هي أوكرانيا، أميركا، روسيا»

استبعاد أوروبي...

ما يثير الاهتمام أن استبعاد الجانب الأوروبي من هذه المفاوضات يبدو خياراً جدياً بالنسبة للولايات المتحدة وروسيا، ويرتبط ذلك إلى حد كبير بالموقف الأوروبي الرافض للتسوية بشكلها الحالي، فبالنسبة للدول الأوروبية التي جرى توريطها في هذا الصراع ستكون آثار إنهاء الحرب كارثية! فمن جهة هناك خسارة عسكرية محققة وإنفاق غير مسبوق، وإن إنهاء الحرب بالشروط التي يجري تداولها حتى الآن، يعني أن الصدمة الكبرى ستكون ذات طابع سياسي، وترتد في أصقاع أوروبا التي ستحصد دولها نتائج كل ذلك.

ما الذي أعاد الحديث عن انتخابات رئاسية أوكرانية؟

كما يبدو أن واشنطن وموسكو تتشاركان الموقف ذاته من الرئيس زيلينسكي، فهذا الأخير هو في الواقع رئيس منتهي الصلاحية، وكان يفترض أن تجري الانتخابات الرئاسية في أيار 2024 لكن فرض الأحكام العرفية في البلاد أجل هذه الانتخابات، فزيلينسكي كان خيار التيار الداعم للحرب في واشنطن، ويرون فيه «الرجل المناسب في المكان المناسب» بينما ترى إدارة ترامب الحالية المسألة من زاوية مختلفة، فصعود زيلينسكي إلى السلطة كان جزءاً من رسمة متكاملة لم تعد مطلوبة من قبل ترامب، بل هناك ضرورة ملحة لتغييرها، إذ يعمل خصوم الرئيس الأمريكي في الداخل على عرقلة جهود ترامب بوسائل مختلفة، منها: قدرتهم العالية على التحكم بسلوك النظام الأوكراني الحالي والدول الأوروبية الأساسية. وهو ما يفسر طرح مسألة الانتخابات من قبل الجانب الروسي، وتبني هذا الطرح أمريكيا، ومطالبة ترامب بإجراء هذه الانتخابات، بل سبق له أن وصف زيلينسكي بأنه «ديكتاتور بلا انتخابات».

بوتين، من جانبه قدّم مبادرة بدت خطوة استفزازية بالنسبة لزيلينسكي، فتعهد الرئيس الروسي، بـ «التفكير في ضمان الأمن أثناء الانتخابات في أوكرانيا» وقال: إن الجيش الروسي «سيمتنع عن تنفيذ ضربات في عمق الأراضي الأوكرانية يوم الانتخابات» في محاولة لسحب الذرائع التي يقف زيلينسكي خلفها لتأجيل الانتخابات، وقال في ردّه على طرح بوتين: «ليس بوتين من يقرر متى وبأي صيغة ستُجرى الانتخابات في أوكرانيا».

إن كثيراً من وجهات النظر التي يجري تداولها، حول الدافع الحقيقي للرئيس الأمريكي لإنهاء الحرب تبدو بعيدة عن الواقع، فهناك ضخ إعلامي شديد، يفيد بأن ترامب واقع إلى حد كبير تحت تأثير موسكو وينفذ ما يريده بوتين، لكن المسألة مختلفة كليًّا، فالتيار الذي يعبر عنه الرئيس الأمريكي يسعى إلى عملية تحوّل كبرى، في مجمل السياسية الأمريكية، وإن إبقاء الحرب في أوكرانيا يمكن أن يكون عائقاً جدياً أمام هذا التحول، ويمنع إدارة ترامب من الحركة، وهذا يمكننا أن نقول: إنه سمة أساسية في المشهد الأمريكي الداخلي، إذ أن التناقض الحاد داخل واشنطن يعني في المحصلة عدم قدرة أيّ من الفريقين في السير بالاتجاه الذي يريده، ما يجعل الولايات المتحدة أضعف وغير قادرة على الاستجابة السريعة.

تونس.. تدني الوضع الاجتماعي والسياسي يدفع للعودة للاحتجاجات

تشهد تونس منذ أسابيع عودة لافتة للحراك الاحتجاجي إلى الشارع، في مشهد يعكس تراكماً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لم يعد قابلاً للاحتواء بالوسائل التقليدية، فالاحتجاجات التي انطلقت في العاصمة تونس، وامتدت إلى مدن ومناطق داخلية تباعاً، لم تعد محصورة في نخبة سياسية أو مطلب جزئي، بل أخذت طابعاً متعدد الأوجه يجمع بين السياسي والمطلبي والاجتماعي والبيئي.

■ يزن بوظو

سياسيا، يأتي هذا التصعيد في ظل مناخ مشحون منذ إجراءات تموز 2021 التي قامت بها الحكومة التونسية، حيث ترى قوى معارضة وحقوقية أن البلاد تشهد تضييقا متزايدا على الحريات، وتسييسا للقضاء، ومحاكمات قاسية طالت شخصيات سياسية ومحامين وصحفيين، في المقابل، تؤكد السلطة أن هذه الإجراءات تندرج في إطار «تطبيق القانون» ومكافحة الفساد والتآمر على الدولة، وترفض ما تعتبره محاولات لإعادة إنتاج منظومة حكم سابقة، أو فتح الباب أمام تدخلات خارجية في الشأن الداخلي التونسي، وبين هذين الخطابين، يتسع هامش الانقسام بين طرفين مختلفين ومتداخلين، ويتحول الشارع إلى ساحة التعبير الأساسية عن هذا الصراع، وبات يجمع بين مختلف التيارات الإسلامية والليبرالية واليسارية.

واللافت في الموجة الحالية من الاحتجاجات، هو ثقل البعد الاجتماعي–الاقتصادي فيها، فارتفاع الأسعار، وتراجع القدرة الشرائية، ونقص المواد الأساسية، وتدهور الخدمات العامة، كلها عوامل دفعت فئات واسعة من التونسيين إلى النزول إلى الشارع، بعيدا عن الاصطفافات السياسية الاعتيادية سابقة الذكر، وتظهر التحركات في قابس ضد التلوث الصناعي، وفي القصرين وقفصة والكاف للمطالبة بالتشغيل والتنمية، أن الاحتقان لم يعد محصورا في العاصمة، بل يطال عمق البلاد المهمّش منذ زمن طويل.

في هذا السياق، يبرز «الاتحاد العام التونسي للشغل» كلاعب أساسي في المشهد، فالاتحاد الذي راكم شرعية تاريخية ونقابية، لم يكتف بمساندة التحركات المطلبية، بل انتقل إلى مستوى أعلى بإعلانه الدعوة إلى إضراب عام في 21 كانون الثاني 2026، احتجاجا على تآكل الحقوق الاجتماعية وتجميد الأجور، واعتراضا على ما يصفه بتضييق المجال النقابي والسياسي... هذا الدور يعكس محاولة لإعادة ربط المشاكل السياسية بالاجتماعية، وتقديم مطالب ملموسة تتصل مباشرة بحياة المواطنين، في ظل أزمة اقتصادية متفاقمة ونسب نمو ضعيفة ودَين مرتفع.

في الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل هواجس السلطة التونسية من محاولات استثمار هذا الوضع عموما، وهذا الحراك الشعبي، سياسيا أو خارجيا، في منطقة تعج بصراعات النفوذ والتدخلات، فالدولة التونسية من منظورها، ترى أن الاستقرار أولوية، وأن الانفلات قد يفتح الباب أمام سيناريوهات خطرة، ولكن المقاربة الأمنية وحدها، كما تظهر التجارب المختلفة، لا تكفي لمعالجة أزمة ذات جذور اجتماعية عميقة.

تبدو تونس اليوم أمام مفترق حساس: شارع يطالب بالكرامة والعدالة الاجتماعية والحريات، رافعا شعاره السابق «شغل حرية كرامة وطنية»، وسلطة تسعى إلى تثبيت الاستقرار ومنع الانزلاق حسب تصريحاتها، وبينهما يكون الحل مرهونا بفتح مسار سياسي–اجتماعي جاد، يعترف بمشروعية المطالب الشعبية، ويأخذ في الاعتبار مخاوف الدولة، ويعيد الاعتبار والتأكيد على أن الحوار هو أفضل الخيارات.

غزة لا تمتلك رفاهية سنوات روبيو الثلاث

تتعمق المأساة الإنسانية في غزة يوماً بعد يوم، فيما يبدو «اتفاق وقف إطلاق النار» المعلن سابقاً عاجزاً عن لجم آلة القتل «الإسرائيلية» أو وقف مسلسل التخريب المنهجي للحياة في غزة، فالميدان يكشف مرة أخرى أن الهدنة لم تُنهِ الحرب ولم تحم المدنيين، بل تعيش غزة تهدئة هشة تستغلها «إسرائيل» لمواصلة عدوانها بأشكال مختلفة.

■ ملاذ سعد

خلال الأيام الأخيرة، استشهد خمسة فلسطينيين في قصف «إسرائيلي» استهدف مدرسة تؤوي نازحين في حي التفاح شرقي مدينة غزة، في مشهد بات مألوفاً: مدارس، مراكز إيواء، ومناطق يفترض أنها خارج دائرة الاستهداف بالأحوال الطبيعية، فكيف أثناء تطبيق «وقف إطلاق النار»؟ ويأتي ذلك فيما تتواصل الغارات الجوية ونسف المباني، وتُسجّل إصابات جديدة في مناطق لا تقع ضمن نطاق السيطرة العسكرية «الإسرائيلية»، ما يؤكد أن سياسة القتل لم تتوقف.

إلى جانب القصف، تتفاقم الكارثة الإنسانية بفعل عوامل أخرى لا تقل فتكا وسوءا، فقد حصد البرد والانهيارات أكثر من عشرات الضحايا خلال موجات الطقس القاسية الأخيرة، وغرقت غالبية مراكز الإيواء إثر الأمطار، فيما تلقّى الدفاع المدني آلاف نداءات الاستغاثة من عائلات فقدت خيامها ومستلزمات بقائها، وبالتوازي، أعلنت منظمة الصحة العالمية وفاة أكثر من ألف مريض خلال انتظارهم الإجلاء الطبي منذ منتصف عام 2024، في رقم يعكس حجم انهيار القطاع الصحي، والعجز الدولي عن فرض ممرات إنسانية فعّالة.

سياسيا، جاء اجتماع ميامي الذي جمع الولايات المتحدة وقطر ومصر وتركيا، كمحاولة لإعادة تحريك مسار الانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق، ورغم أهمية انعقاده بوصفه أعلى اجتماع للوسطاء منذ توقيع الاتفاق، إلا أن نتائجه ما زالت غامضة، خصوصا في ظل استمرار الخروقات «الإسرائيلية» اليومية، وفي هذا السياق، عبّرت حركة حماس عن أملها بأن تفضي هذه المحادثات إلى وضع حد للعربدة «الإسرائيلية»، وهو مطلب يعكس بشكل أساسي ويشير إلى غياب أي آلية حقيقية لإلزام «إسرائيل» بتعهداتها.

لكن تصريحات وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، التي تحدث فيها عن أن تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة قد يستغرق أكثر من ثلاث سنوات، تثير بدورها تساؤلات جدية، فغزة، إنسانيا وسياسيا، لا تملك ترف الانتظار لسنوات إضافية تحت القصف والحصار، والإيحاء بأن المشكلة تكمن في «تعقيد العملية» يتجاهل حقيقة أساسية: أن العقدة ليست تقنية ولا زمنية، بل سياسية، وتحديدا في استمرار «إسرائيل» في المماطلة ورفض الالتزام الكامل ببنود الاتفاق وبالاعتراف بحقوق الفلسطينيين.

في المقابل، يبرز سلوك المقاومة الفلسطينية، التي تواصل إظهار قدر عال من ضبط النفس رغم الاستفزازات والاعتداءات المتكررة، هذا الصبر يعكس إدراكا عميقا لحساسية المرحلة، وحرصا على عدم منح الاحتلال الذرائع التي يسعى إليها لإعادة إشعال حرب شاملة.

المنتدى الروسي-الأفريقي في القاهرة: شراكة استراتيجية وتعميق للتعددية القطبية

انطلقت يوم الجمعة الفائت في العاصمة المصرية القاهرة أعمال المنتدى الوزاري الثاني للشراكة الروسية-الأفريقية، الذي تستضيفه مصر على مدار يومين، بمشاركة أكثر من 50 دولة أفريقية، وعدد من رؤساء المنظمات الإقليمية.

■ معتز منصور

تنمو العلاقات الروسية الأفريقية بشكل متسارع منذ القمة الأولى التي عقدت في سوتشي عام 2019 وتلتها القمة الثانية في سانت بطرسبرغ عام 2023 ليتفق القادة على عقد القمم بشكل دوري، مع عقد منتدى سنوي لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات وضمان تحقيق الأهداف المشتركة.

الاستمرارية وضمان تحقيق الأهداف

لا يمكن اعتبار المؤتمر لقاءً دبلوماسيا دوريا، فالعمل الروسي الأفريقي لبناء العلاقة الاستراتيجية يسير بخطوات متصاعدة وفق رؤية متفق عليها، فالاجتماع الوزاري وبهذا الحضور الكبير يعبر عن ثقة المشاركين بهذا المسار، ورغبتهم في التحضير وإنجاح القمة القادمة، حيث جاءت كلمات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ووزير خارجيته بدر عبد العاطي، وكذلك نظيره الروسي سيرجي لافروف، لتؤكد أن العلاقة تتجاوز المجال الاقتصادي إلى شراكة سياسية وأمنية شاملة. وأشار اللقاء المشترك بين السيسي ولافروف على هامش المؤتمر إلى النمو المتواصل في العلاقات الثنائية في جميع المجالات.

أكثر من مجرد تجارة

رغم التركيز الرسمي على زيادة التبادل التجاري والتعامل بالعملات المحلية، كخطوة عملية نحو تقليل الاعتماد على النظام المالي الغربي، فإن أجندة المؤتمر كشفت عن أبعاد أعمق، حيث عرض الوزراء أهمية دعم استقرار الدول الأفريقية والحفاظ على وحدة وسلامة أراضيها، وكذلك جرى الحديث عن بؤر الصراع التي تشهدها القارة، والتحديثات الأمنية والتعاون العسكري والتقني بين الدول الأفريقية وروسيا.

كما شدد رئيس الوزراء المصري عبد العاطي على ضرورة أن يكون «صوت أفريقيا» مؤثراً في صناعة القرار الدولي، وهو ما يتوافق تماما مع الرؤية الروسية لعالم متعدد الأقطاب، حيث تسعى موسكو لدعم دور الجنوب العالمي وتفعيله كموازن للنفوذ الغربي الجماعي.

وتمّت مناقشة مجالات الطاقة والبنية التحتية، مع إطلاق الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عرضاً تعريفياً بدورها في دعم التعاون مع دول الجنوب. هذا يشير إلى ربط الشراكة الروسية–الأفريقية بجهود التنمية المحلية والإقليمية.

تنويع العلاقات: خيار استراتيجي لأفريقيا

يقع المؤتمر في سياق التوجه الاستراتيجي للعديد من الدول الأفريقية نحو تنويع شراكاتها الدولية، والتخلص من الهيمنة والتبعية الغربية. الشراكة مع روسيا، إلى جانب العلاقات المتنامية مع الصين والهند والبرازيل، تمثل خياراً ضرورياً للقارة لتحقيق الاستقرار والبدء بمسار النمو والتنمية وكذلك في جذب الاستثمارات والتكنولوجيا، وخلق توازن يخدم مصالحها الوطنية. وهنا يبرز الدور المصري فالقاهرة من خلال استضافتها لهذا الحدث، تضع نفسها في محور التقارب الروسي الافريقي وهو ما يعزز دورها الإقليمي.

الطريق إلى القمة 2026

الهدف المعلن للمؤتمر الوزاري هو التمهيد للقمة الروسية–الأفريقية الثالثة عام 2026. عقد هذا المنتدى الثاني بانتظام وبمشاركة وزارية عالية المستوى، يُعبر عن جدية جميع الأطراف في المضي قدماً. إنه آلية لرسم الخريطة التفصيلية للتعاون، وتذليل الصعوبات العملية قبل انعقاد القمة، وضمان إنتاج وثائق ومبادرات ملموسة، على غرار خطة العمل المشتركة حتى 2026 التي تم وضعها في نسخة سان بطرسبرغ، والتي تضمنت تقديم حبوب مجانية وتخفيف ديون، وتقديم المنح للطلاب الأفارقة في الجامعات الروسية، ومن جهة أخرى زيادة حجم التبادل التجاري الذي بلغ قرابة 28 مليار دولار في عام 2024، كما تعمل موسكو على تعزيز التبادل بالعملات الوطنية، حيث كشف لافروف في كلمته أمام المؤتمر عن زيادة كبيرة في نسبة استخدام الروبل الروسي في المدفوعات الثنائية، إذ وصلت إلى 84% خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025 مقارنة بالعام الماضي.

باكستان... بين ضغوط واشنطن وتناقضات الداخل

تواجه باكستان اختباراً سياسياً حاسماً مع اقتراب لقاء جديد بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وقائد الجيش الباكستاني المشير عاصم منير.

■ حلا الحايك

وفق تقرير لوكالة «رويترز»، تواجه باكستان ومعها قائد الجيش اختباراً هاماً. فمن المتوقع أن يلتقي قائد الجيش الباكستاني المشير عاصم منير في الأسابيع المقبلة، الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، للمرة الثالثة خلال 6 أشهر. الذي يسعى للضغط على باكستان للمساهمة بإرسال قوات ضمن «قوة الاستقرار الدولية في قطاع غزة». في إطار خطة تتضمن إنشاء قوة من دول إسلامية وعربية وغيرها للإشراف على مرحلة انتقالية «لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي في القطاع» بعد أكثر من عامين على حرب إبادة مدمرة شنّها الكيان الصهيوني.

يسعى منير بحسب موقفه الرسمي «لإصلاح انعدام الثقة القائم منذ سنوات بين واشنطن وإسلام اباد» عبر بناء علاقات «وثيقة» مع ترامب. ويقول مايكل كوجلمان، الباحث في شؤون جنوب آسيا في المجلس الأطلسي في واشنطن: إن رفض باكستان المشاركة «قد يثير غضب ترامب، وهو أمر لا تريده باكستان، خاصة بالنظر إلى رغبتها في الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة لتأمين الاستثمار والمساعدة الأمنية». لكن في المقابل، يبرز القلق الأكبر في الداخل الباكستاني من أن الانخراط في غزة بموجب خطة مدعومة من واشنطن قد يؤدي إلى إعادة إشعال احتجاجات من أحزاب باكستانية تعارض بشدة الولايات المتحدة و«إسرائيل»، تستطيع حشد عشرات الآلاف في الشوارع.

وعليه، لم تعلن باكستان رسمياً مشاركتها، إذ صرح وزير الخارجية محمد إسحاق دار، أن بلاده قد تنظر في المشاركة بقوات لحفظ السلام، لكنه شدد على أن نزع سلاح حماس «ليس من مهمة باكستان». وأوضح أن رئيس الوزراء شهباز شريف أعلن بعد التشاور مع منير، بأن القرار مرهون بتحديد «التفويض وطبيعة المهمة وشروط العمل».

وفي الأسابيع الأخيرة، عقد منير لقاءات مع قادة دول عدة، مثل: إندونيسيا وماليزيا والسعودية وتركيا والأردن ومصر وقطر، في مشاورات بدت مرتبطة بالقوة المزمع نشرها في غزة.

على الصعيد الداخلي، عُين منير في وقت سابق قائداً للجيش، ليتولى قيادة القوات الجوية والبحرية أيضاً، مع تمديد فترة ولايته حتى 2030. وبموجب التعديلات الدستورية الحديثة، سيحتفظ بلقبه العسكري، ويتمتع بحصانة من أي ملاحقة جنائية مدى الحياة. هذا التطور أثار توتراً داخلياً، خاصة مع استمرار سجن رئيس الوزراء السابق عمران خان، الذي يحظى بشعبية واسعة، وفاز أنصاره بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات 2024، ويُنظر إلى قضيته كعامل يُهدد شرعية الحكم في نظر الشارع، خصوصاً بعد الحكم الذي أصدرته محكمة باكستانية بحقه السبت الماضي، والذي يقضي بسجنه 17 عاماً في قضية فساد، وقد أعلن محاميه أن الحكم أصدر «دون الاستماع إلى الدفاع»، وكذلك رفض حزبه القرار، واصفاً المحاكمة بأنها «محاكمة صورية»، «ليست حرة ولا نزيهة، بل هي في الواقع محاكمة عسكرية».

تحاول الولايات المتحدة استغلال التناقضات الداخلية في باكستان، لدفعها نحو اصطفاف أوضح مع الغرب. إلا أنها تصطدم بواقع جديد: التوازن الدولي لم يعد يسمح بفرض الهيمنة الغربية بسهولة. حيث تُظهر التطورات الأخيرة أن باكستان باتت أكثر ميلاً للتقارب مع القوى الصاعدة، وكذلك باتت تدرك أن الانخراط في مشروع غربي بغزة قد يضع باكستان في مواجهة مباشرة مع المزاج الشعبي الرافض، ويُقيد قدرتها على المناورة الدولية.

الصراع الداخلي في باكستان حول التوجه العام للبلاد أصبح ساحة جديدة لمحاولات الغرب، لكنه في الوقت ذاته يحد من قدرة واشنطن على فرض أجندتها. فالتوازن الدولي والضغط الشعبي يُعيقان أي محاولة لاستغلال الانقسامات الداخلية لصالح الهيمنة الغربية.

معادن التحوّل الأخضر وخرائط النفوذ

يلعب تطوّر نموذج الاقتصاد في بلد ما دوراً كبيراً في طموحه الصناعي الحالي. فقد بنت بعض الدول الغنية بالمعادن تاريخياً مؤسسات «دولة تنموية» لتعزيز الصناعة، بينما خضعت دول أخرى لفترات من الإصلاحات النيوليبرالية أو التدخل الخارجي الذي أضعف قدرة الدولة. وتشكل هذه الإرثيات التاريخية آفاق اليوم للصعود في سلسلة القيمة.

■ عروة درويش

بعد أن وقفنا في الجزء الأول عند خريطة الدول التي تمتلك المعادن الحرجة وتحوّلها إلى ساحات صراع جيو–استراتيجي، ينتقل هذا الجزء إلى مستوى أعمق: كيف تحاول بعض هذه الدول تحويل امتلاك الخام إلى نفوذ صناعي. من خلال دراستي حالتي تشيلي وإندونيسيا، يُظهر النص كيف يحدّد إرث الدولة، ونموذجها الاقتصادي، وقدرتها المؤسسية، ما إذا كانت المعادن أداة للتحرّر الصناعي أم مجرد وقود لاقتصادات الآخرين.

على أحد طرفي الطيف، تمثل تشيلي حالة قدرة دولة مرتفعة نسبياً متجذرة في إرث تنموي. ففي منتصف القرن العشرين، سعت تشيلي إلى التصنيع عبر «إحلال الواردات» وأنشأت وكالات مثل: «كورفو» عام 1939 لدفع الصناعات الاستراتيجية. وقد بنت «كورفو» ومؤسسات مماثلة نخبة من التكنوقراط المهرة، واستثمرت في قطاعات من الطاقة إلى التصنيع، ما جعل تشيلي– بمعايير أمريكا اللاتينية– دولة «عالية القدرة» تملك وكالات تنموية ذات استقلالية وكفاءة. لكن تشيلي شهدت أيضاً فترة نيوليبرالية راديكالية «عصر بينوشيه، 1973 إلى 1990» جرى خلالها تفكيك كثير من السياسات الصناعية عبر «العلاج بالصدمة» من تحرير وخصخصة. وفُتح قطاع التعدين لرأس المال الأجنبي، باستثناء «كوديلكو» في النحاس، وتُركت المبادرات اللاحقة إلى حدّ كبير لصالح مقاربات السوق الحر.

حتى بعد الانتقال الديمقراطي في تسعينيات القرن الماضي، حافظت تشيلي على نموذج موجّه للتصدير، ولم تعد هيكلة اقتصادها المعدني جذرياً. ولم تبدأ موجة جديدة من القادة «مثل الرئيس: غابرييل بوريك» في محاولة إحياء النهج التنموي للدولة إلا حديثاً «مثل: استراتيجية الليثيوم لعام 2023 التي تتضمن شركة ليثيوم مملوكة للدولة، وشراكات بين القطاعين العام والخاص». لذا تبدو تشيلي اليوم هجينة: مؤسسات قوية وخبرة تقنية بفضل الإرث التنموي المبكر، لكن قطاع تعدين موجه بالسوق بفعل عقود من النيوليبرالية. وهذا يمكّن تشيلي من تجريب سياسات صناعية مُعقّدة الآن، غير أنّ الإجماع السياسي قد يتأرجح لأن أثر النيوليبرالية الأيديولوجي لم يختف تماماً، وبعض الأطراف ليس من مصلحتها دعم التنمية التي تقودها الدولة.

لنقارن ذلك بإندونيسيا التي اتبعت مساراً قومياً صناعياً حازماً، خاصةً في عهد الرئيس جوكوي، مع تحديات في متانة المؤسسات. ففي عهد سوهارتو: «النظام الجديد 1967 إلى 1998» طوّرت إندونيسيا بعض قدرة الدولة، وسياسات محتوى محلي «سيطرة الحكومة على النفط عبر «برتامينا» وحصص في بعض المناجم». لكن الأزمة المالية الآسيوية وما تلاها من حقبة «ريفورماسي» بعد 1998 جلبا لا مركزية وتحريراً لجزء من السلطة على التعدين، إذ صار بإمكان المقاطعات إصدار تراخيص التعدين، ما أدى إلى فوضى في أول عقد في الألفية. في عام 2009، أصدرت إندونيسيا قانون تعدين جديد، أعاد مركزية السيطرة، ونصّ صراحة على هدف القيمة المضافة المحلية. وقد مهّد ذلك لحظر صادرات المعادن غير المعالجة في 2014 و2020، وهي تدخلات دولة جريئة لفرض التصنيع.

بالتالي، تحمل إندونيسيا إرثاً من نزعة قومية «سيادة الموارد تحظى بتأييد شعبي قوي في ضوء تاريخ السيطرة الأجنبية على المناجم» وإطاراً بيروقراطياً أضعف من تشيلي. وقد كانت الدولة الإندونيسية فعّالة في قرارات سياساتية محددة، كالتراخيص السريعة، وتسهيل المصاهر الممولة صينياً، لكنها أقل فعالية في تنظيم معايير العمل والبيئة في تلك الصناعات الجديدة. باختصار، تحاول إندونيسيا لعب دور «الدولة التنموية» عبر أدوات سياساتية لصنع الصناعات، لكن بأسلوب حوكمة أكثر ارتجالاً وشخصانية. وقد يتدخل تاريخ الفساد والمحسوبية في اتساق التنفيذ. ومع ذلك، خلقت خبرة تصدير المواد الخام «مثل: رؤية شركة «فريبورت–ماكموران» تصدُّر نحاس «غراسبرغ» لعقود» إجماعا سياسيا على ضرورة فرض المعالجة المحلية، حتى إن أغضب ذلك الشركاء في الخارج.

باختصار، يهمّ تاريخ أنماط السياسة بقدر هائل. فبلد مثل تشيلي الذي بنى يوماً جهازاً دولة تنموية يستطيع إحياء هذا النفس الآن لدفع القيمة المضافة، وإن كان ذلك في مواجهة أعراف نيوليبرالية راسخة. وبلد مثل إندونيسيا الذي اختبر مراحل متباينة بين التحرير والتدخل يستطيع اليوم اختيار سياسة صناعية أكثر جرأة «كما فعل في النيكل». أما بلدان، مثل: الكونغو الديمقراطية، أو كثير من الدول الأفريقية– التي جرى إفراغ مؤسساتها بفعل الصراع أو الإملاءات الخارجية– فتواجه تسلقاً أشد انحداراً: إذ عليها بناء القدرة والإجماع من نقطة انطلاق أضعف. الإرث التاريخي ليس قدراً، لكنه يحدد الشروط الابتدائية للهروب من فخ المواد الخام.

لتجسيد هذه الأفكار، نتناول كيف تحاول دول بعينها الصعود في سلسلة قيمة معادن التحول الأخضر، كلٌ باستراتيجية وتحديات مختلفة:

تشيلي

لطالما كانت تشيلي قوة سلع أولية «أكبر منتج للنحاس وثاني منتج لليثيوم عالمياً»، لكنها تسعى الآن صراحة إلى التقاط قيمة أكبر في المراحل اللاحقة. ففي عام 2023، أعلن الرئيس غابرييل بوريك عن «استراتيجية وطنية لليثيوم» طموحة تهدف إلى تحويل قطاع الليثيوم في تشيلي. وبموجب الخطة، تؤكد الدولة التشيلية دوراً أكبر بكثير: ستتولى شركة ليثيوم مملوكة للدولة قيادة جميع مشاريع الليثيوم بالشراكة مع القطاع الخاص، وكلفت شركة النحاس الحكومية «كوديلكو» بالتفاوض على حصص ملكية للدولة في العمليات القائمة. الرؤية الاستراتيجية هي ألا تكتفي تشيلي بتصدير كربونات الليثيوم، بل أن تُنتج أيضاً مواد بطاريات، مثل: الكاثودات عبر شراكات تجلب التكنولوجيا.

وتجسّد اتفاقية «كوديلكو–إس كيو إم» هذا النهج الجديد. فشركة «إس كيو إم» التشيلية الخاصة هي من أكبر منتجي

كانت الدولة الإندونيسية فعّالة في قرارات سياساتية محددة كالتراخيص السريعة وتسهيل المصاهر الممولة صينياً لكنها أقل فعالية في تنظيم معايير العمل والبيئة في تلك الصناعات الجديدة

العالمي 2- من يملك سلسلة القيمة؟

الليثيوم في العالم، وتُشغّل مسطح أتاكاما الملحي، بموجب عقد إيجار ينتهي عام 2030. وفي أواخر 2023، أبرمت تشيلي صفقة مفادها أن تمنح «إس كيو إم» للأمانة العامة حصة أغلبية في عمليات أتاكاما مقابل تمديد حقوقها حتى 2060. وبذلك تكسب الدولة- عبر «كوديلكو»- السيطرة على جوهرة الليثيوم التشيلية، مع الإبقاء على تشغيل «إس كيو إم» بحصة أقلية. وتصف الحكومة ذلك بأنها شراكة «تاريخية» بين العام والخاص، تُعزّز الرقابة الوطنية، وتحوّل أرباحا أكبر إلى الدولة.

ويقول مؤيدون: إن الصفقة تُنوع «كوديلكو» وتُسرّع تطوير الليثيوم بالاستفادة من خبرة «إس كيو إم». أما المنتقدون فيرون أن تشيلي قدَّمت شروطا سخية أكثر من اللازم، إذ أشار اقتصادي إلى أن «إس كيو إم» ستحتفظ بنحو نصف إيرادات أتاكاما المستقبلية، واعتبر ذلك «تنازلا عن السيادة»، مُقدِّرا أن تشيلي كان يمكن أن تكسب أكثر بكثير عبر نموذج عام كامل. أيا يكن، تُرسِّخ الصفقة نموذجا جديدا: لن تسمح تشيلي بعد الآن باستغلال خاص خالص لليثيوم؛ ستكون الدولة شريكا مالكا وتريد توجيه الاستثمارات اللاحقة.

كما تحاول تشيلي تعزيز معالجة الليثيوم محليا. ففي عام 2018 أطلقت «كورفو» برنامجا يقدِّم ليثيوما بأسعار مخفضة لشركات توافق على إنتاج مواد بطاريات داخل تشيلي. في البداية، اختيرت شركات، مثل: «بوسكو-سامسونغ» الكورية الجنوبية، وشركة «سيتشوان فولين» الصينية، إلى جانب شركة كيماويات تشيلية، لإنتاج مواد كاثود وهيدروكسيد الليثيوم. غير أن المحاولة الأولى انهارت بحلول 2020- فشل مشروع «بوسكو-سامسونغ» وجرى إلغاء خطط أخرى لأسباب متعددة «عوائق تنظيمية وتغيرات السوق وغيرها». ومن الدروس المستفادة، أعادت تشيلي المحاولة في 2022 إلى 2023، مستقطبة هذه المرة «بي واي دي» الصينية- أكبر صانع مركبات كهربائية في العالم- و«تسينغشان» الصينية، لتقديم مقترحات مصانع كاثود ضمن حوافز مشابهة. لكن بحلول 2025 انسحبت الشركتان أيضا، مُشيرتين إلى انهيار أسعار الليثيوم وظروف سوق غير مواتية. كانت «بي واي دي» تخطط لمصنع كاثود من نوع «إل إف بي» بقيمة 290 مليون دولار «طاقة 50,000 طن سنويا»، و«تسينغشان» لمصنع «إل إف بي» بقيمة 233 مليون دولار. وكان انسحابهما ضربة واضحة: إذ أشارت «كورفو» إلى أن الشركتين تأثرتا بـ «الهبوط الحاد في الأسعار»، وربما ردعتهما كذلك محدودية مدة اتفاقية الإمداد التفضيلي التي تمتد فقط حتى 2030. تُبرز هذه المشاريع المتعثرة صعوبة الطريق: حتى مع حكومة راغبة وتوافر الليثيوم، قد تُفشل تقلبات السوق العالمية جهود التعميق الصناعي.

مع ذلك، تواصل تشيلي الإصرار. فقد أطلقت «كورفو» بالفعل جولة مناقصة جديدة، تعرض هذه المرة إمدادات ليثيوم مواتية من «ألبمارل» - المشغل الآخر في أتاكاما- حتى عام 2043 للشركات التي تستثمر في تشيلي. وفي الوقت نفسه، كانت شركتان صينيتان- «بي واي دي» و«تسينغشان»- قد بدأتا إعداد مشروعات مشتركة جديدة لإنتاج مواد كاثود البطاريات في تشيلي، وأبدت شركة فرنسية «بلو سوليوشنز» اهتماما بتقنيات البطاريات ذات الحالة الصلبة في تشيلي. ويبقى السؤال مفتوحا حول ما إذا كانت هذه الخطط ستتحقق على نطاق واسع أم ستواجه عقبات إضافية.

تحقيق ذلك يتطلب تجاوز اعتماد تشيلي على رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية. فحتى مع قدرة الدولة العالية، تبقى تشيلي متشابكة مع قوى السوق العالمية: أي هبوط في أسعار النحاس أو الليثيوم يضغط على إيرادات الحكومة، وقد يقلل الدعم السياسي لمشاريع صناعية مكلفة. والتحدّي القادم هو ما إذا كانت السياسات الجديدة المشتركة بين الخاص والعام ستصمد أمام تغيّر الحكومات، «مثل احتمال مقاومة الخصوم السياسيين أو الإدارات المقبلة»، وستقود فعلا إلى صناعات محلية قابلة للحياة. حتى الآن، تمثل تشيلي بلدا يملك الإرادة السياسية والقدرة المؤسسية للسعي إلى ما هو أبعد من دور المواد الخام، لكنه يظل مقيَّدا بتبعيات بنيوية للأسواق والشركاء الخارجيين. باختصار، ستكشف رحلة تشيلي ما إذا كانت دولة عالية القدرة تستطيع حقا إعادة كتابة قواعد «لعنة الموارد» بإضافة قيمة داخلية.

إندونيسيا

تقدّم إندونيسيا مثالا دراميا على مُصدّر موارد يصعد قسرا في سلسلة القيمة، استراتيجية أثمرت تصنيعا سريعا في معالجة النيكل، وإن كان ممولا ومقودا إلى حدّ كبير من شركات أجنبية «لا سيما صينية». ومع إدراك إندونيسيا أن تصدير خام النيكل لا يدرّ فوائد كبيرة، طبّقت خلال العقد الماضي سياسات أشد صرامة لـ «حظر تصدير المعادن غير المعالجة وإجبار القيمة المضافة محليا». وكان حجر الزاوية هو حظر تصدير خام النيكل: أعلن لأول مرة عام 2014 مع تطبيق جزئي، ثم فرض بالكامل ابتداءً من كانون الثاني 2020. كان المنطق بسيطا: إذا أراد الأجانب نيكل إندونيسيا، فعليهم الاستثمار في معالجته داخل إندونيسيا. وكانت النتائج مذهلة من حيث الإنتاج. فقد ظهرت عشرات المصاهر الجديدة لتحويل الخام إلى فيرونيكل، ونيكل حديد خام، ومنتجات وسيطة من النيكل بدرجة مناسبة للبطاريات. وبحلول 2022 أصبحت إندونيسيا أكبر منتج للنيكل في العالم بفارق كبير، وكان متوقعا أن تنتج قرابة مليوني طن من النيكل سنويا بحلول 2024، ما يعادل نحو 40 إلى 43% من الإمداد العالمي. ويشير بعض المحللين إلى أن إندونيسيا، مع احتساب نيكل الحديد الخام، ومنتجات النيكل المُعتم الجديدة للبطاريات، قد تمثل أكثر من 70% من نمو الإمداد العالمي للنيكل في السنوات الأخيرة.

غير أن هذا «الازدهار النيكلي» تموَّل أساسا برأس مال وتكنولوجيا أجنبيين. فبعد الحظر، تدفقت الشركات الصينية بسرعة بما يُقدّر بـ 30 مليار دولار لبناء المصاهر والبنية التحتية المرتبطة بها. وكانت دوافعها تأمين النيكل لمصانع الفولاذ غير القابل للصدأ في الصين، ولمُنتجي بطاريات المركبات الكهربائية، في إطار مبادرة «الحزام والطريق» التي دعمت مثل هذه الاستثمارات. من المشاريع الرائدة «منتزه موروالي الصناعي IMIP» - مجمع ضخم للنيكل والمعادن طورته «تسينغشان» الصينية وشريك إندونيسي. ويستضيف IMIP وحده عددا كبيرا من المصاهر ومصانع الفولاذ غير القابل للصدأ، ويُعد «أكبر منتزه لمعالجة النيكل في آسيا»، ويشغّل نحو 120,000 عامل «90% إندونيسيون و10% صينيون». كما يجري تطوير مركز آخر في «ويدا باي» في هالماهيرا.

من خلال جذب عمالقة صينيين في الفولاذ والمواد البطارية، نجحت إندونيسيا في الانتقال خطوة إلى الأمام: فهي الآن لا تُصدّر الخام، بل منتجات وسيطة، وتبدأ إنتاج كبريتات النيكل والمواد الأولية للبطاريات محليا. تُظهر هذه السياسة مدى قوة استخدام احتكار الموارد كرافعة: قالت إندونيسيا للشركات عمليا: «ابنوا المصانع هنا أو تفقدون الوصول إلى نيكلنا». إنها حالة تدرّس في كيفية توظيف قومية الموارد لفرض التصنيع. تتحدث السلطات الإندونيسية عن ذلك كإنجاز: تضاعفت قيمة صادرات النيكل، وتوظف إندونيسيا الآن عددا أكبر في وظائف أعلى قيمة، وهناك حديث عن إنتاج بطاريات، أو حتى مركبات كهربائية محليا، مع سعي جاكرتا لاستقطاب «تسلا» ومصنّعين صينيين لإنشاء خطوط تجميع.

من خلال جذب عمالقة صينيين في الفولاذ والمواد البطارية نجحت إندونيسيا في الانتقال خطوة إلى الأمام فهي الآن لا تُصدّر الخام بل منتجات وسيطة

لكن حدود النموذج بدأت تظهر. فصناعة النيكل اللاحقة في إندونيسيا تعتمد بشدة على الشركات الصينية، ما يطرح سؤالا: من الذي يملك في النهاية سلسلة القيمة؟ ومن يجني الحصة الأكبر من الأرباح؟ بحلول 2023؟ كانت الشركات الصينية تسيطر على نحو 75% من طاقة تكرير النيكل في إندونيسيا، عبر الملكية المباشرة أو الشراكات. وتملك «تسينغشان» وحدها- عبر شركات تابعة ومشروعات مشتركة- أكثر من 66% من IMIP وأجزاء كبيرة من مشاريع أخرى. في هذا السياق، يبدو دور الشركات الإندونيسية والحكومة أقرب إلى «المضيف» أو الشريك الأقلية. وهذا يدفع بعضهم للقول: إن إندونيسيا استبدلت اعتماد الخام باعتماد جديد على المستثمر الأجنبي، وإن كانت المعالجة تتم داخليا الآن. وتدرك السلطات ذلك، وبدأت تطالب بحصص محلية أعلى في مشاريع جديدة، وباتفاقات نقل تكنولوجيا وباستخدام أكبر للعمال الإندونيسيين في المستويات المهارية الأعلى.

هناك أيضا تكاليف بيئية واجتماعية كبيرة. فالتمدد السريع للمصاهر اقترن بمحطات فحم لتأمين كهرباء رخيصة، وبنفايات سامة ومشكلات سلامة. ففي IMIP أدت ظروف العمل إلى توترات بين العمال الصينيين والإندونيسيين؛ وفي عام 2023 أسفر اشتباك في مصهر عن وفاة عاملين «صيني وإندونيسي» وإصابة العشرات بعد احتجاجات على ظروف العمل. وتشير تقارير إلى أن الحوادث القاتلة شائعة- فقد توفي 34 عاملا بسبب حرائق وانفجارات في IMIP في عام 2023 وحده- وأن العمال الصينيين يشغلون غالبا الوظائف التقنية الأعلى أجرا، بينما يتولى الإندونيسيون أعمالا أخطر، ما يخلق احتقانا. كما يشكو السكان المحليون من التلوث: دخان الفحم وغبار النيكل أثرا في جودة الهواء، وتضررت مصائد الأسماك بسبب تصريف المياه العادمة. وهذه الآثار الصناعية تضع الدولة الإندونيسية أمام امتحان تنظيمي ومؤسسي: هل تُشدد المعايير وتخاطر بإبعاد المستثمرين، أم تُبطئ، وتدفع ثمنا اجتماعيا وبيئيا متزايدا؟

إضافة إلى ذلك، أفرزت سياسة الحظر تبعات قانونية وجيوسياسية. فقد طعن الاتحاد الأوروبي بحظر النيكل الإندونيسي في «منظمة التجارة العالمية»، وفي أواخر 2022 أصدرت المنظمة حكما ضد إجراءات إندونيسيا باعتبارها قيود تصدير غير عادلة. استأنفت إندونيسيا وتجاهلت عمليا الحكم، وأكد الرئيس جوكوي أن الحظر حق سيادي للتنمية، بل وسّع السياسة لتشمل حظر تصدير البوكسيت ابتداءً من 2023. أدى ذلك إلى احتكاك مع الشركاء التجاريين. وفي المقابل، منحت أهمية إندونيسيا في النيكل نفوذا: إذ تتفاوض أمريكا الآن على اتفاق تجارة للمعادن الحرجة مع إندونيسيا، كي يُحتسب النيكل الإندونيسي ضمن شروط حوافز المركبات الكهربائية في «قانون خفض التضخم IRA». بعبارة أخرى، فرضت إندونيسيا نفسها على الطاولة قسرا.

إسكات «بوب المقاتل»: قمع المعارضة التقدمية للحرب العالمية الأولى في الولايات المتحدة

«مقتطفات من الكتاب القادم «إسكات بوب المقاتل»: الهجوم على التقدميين المناهضين للحرب خلال الحرب العالمية الأولى للمؤلف «إيريك تي. تشيستر»، عن دار «مونثلي ريفيو بريس»، من المقرر نشره عام 2026»

من الفصل الثالث: جذور الصراع وأطياف المعارضة

«...بصفته حاكماً لولاية ويسكونسن، سعى روبرت لا فوليت إلى حماية مصالح صغار المزارعين من خلال الدفع نحو فرض رقابة أشد على خطوط السكك الحديدية. وقد نجح في إقرار تشريع رفع بشكل كبير من الضرائب على الشركات العاملة في الولاية. أما محاولته لتحديد تعرفة شحن السكك الحديدية فلقيت نجاحاً محدوداً، حيث أنشأ المجلس التشريعي هيئة تنظيمية ذات صلاحيات ضيقة. ومع ذلك، مثلت هذه الإجراءات إصلاحات مهمة نالت تأييد المزارعين، الذين كانوا مقتنعين بأن شركات السكك الحديدية تفرض رسوماً احتكارية على شحن بضائعهم. وفي مواجهة هجوم شرس من الصحف الرئيسية، تمسك لا فوليت بخطته للحد من نفوذ الشركات الكبرى، مما أكسبه شعبية واسعة ولقب «بوب المقاتل».

على الرغم من العداء الشديد الذي أثارته سياساته في أوساط المؤسسة الرأسمالية، لم يكن لا فوليت راديكالياً. فولاية ويسكونسن كانت أيضاً موطناً لحزب ميلووكي الاشتراكي، الذي مثل الجناح الديمقراطي الاجتماعي المسيطر. وقاد فيكتور بيرجر الاشتراكيين في ميلووكي، داعين إلى برنامج تغيير هيكلي يتجاوز بكثير الإصلاحات المحدودة التي نادى بها التقدميون. آمن لا فوليت بفضائل الرأسمالية كنظام قائم على الشركات الخاصة التي تنتج السلع والخدمات لتعظيم الأرباح، وسعى فقط إلى تعديل النظام عبر تفكيك الاحتكارات وتنظيم الشركات لمنع الاتفاقات السرية التي تقيد المنافسة. كانت هذه المبادئ الأساسية التي تبنّاها معظم الإصلاحيين التقدميين. بالمقابل، تمنّى بيرجر والديمقراطيون الاشتراكيون في ميلووكي تحقيق مجتمع اشتراكي من خلال سلسلة من الإصلاحات التدريجية، مثل تحويل الصناعات الرئيسية إلى ملكية عامة. وهكذا، مثل التقدميون والديمقراطيون الاشتراكيون منظورين مختلفين ومتعارضين...»

من الخاتمة: قمع المعارضة وتركّز السلطة

«في غضون أشهر من دخول الولايات المتحدة الحرب، أصبح التقدميون والديمقراطيون الاجتماعيون الأهداف الرئيسية لقمع الدولة. للأسف، اعتمد الكثير منهم في كثير من الأحيان على حسن نية السلطات. وسارع التقدميون لوضع سياسة ناقدة للمجهود الحربي لكنها تبقى ضمن الأطر التي وضعتها الحكومة الفيدرالية في تفسيرها لنصوص قانون التجسس الفضفاضة. لكن هذا الخيار ثبتت مجازفته، إذ كانت المبادئ التوجيهية تتغير باستمرار ويضيق هامش المعارضة المسموح بها أكثر فأكثر. فانهار تحدي التقدميين لسياسات الحرب الحكومية تحت وطأة القمع.

كان هناك بديل للموقف المتردد الذي اتخذه التقدميون. بيّن يوجين فيكتور ديبس، المرشح الرئاسي للحزب الاشتراكي، ذلك من خلال أفعاله. كان ديبس والسيناتور روبرت لا فوليت يحظيان باحترام كبير ويمثلان المتحدثين الرئيسيين عن رؤيتيهما السياسيتين. في يونيو 1918، أدان ديبس الحرب في خطاب ألقاه في تجمع في كانتون، أوهايو، مع علمه بأنه من المرجح أن يحاكم. وقد أدين بانتهاك قانون التجسس وقضى عامين ونصف في سجن فيدرالي. بينما كفل للسيناتور لا فوليت، بحكم منصبه، هامش معين من الحرية في البداية، غير أنه سرعان ما أصبح هدفاً لهجوم منسق شمل أجهزة استخباراتية متعددة. وتحت وطأة هذا الهجوم، تراجع لا فوليت إلى صمت مطبق.

لم تشهد أي فترة أخرى في التاريخ الأمريكي تقييداً للحقوق الدستورية الأساسية بالحدة التي حدثت خلال الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك، لم يكن وودرو ويلسون متعصباً أيديولوجياً متحمساً. فقد كان سياسياً براغماتياً، وسجله قبل نيسان 1917 يظهره كوسطي معتدل داخل الحزب الديمقراطي. ومع ذلك، بمجرد دخول الولايات المتحدة الحرب، كان ويلسون مستعداً لتأييد قمع وحشي للمعارضة المناهضة للحرب، بغض النظر عن الانتهاكات الصارخة للحريات المدنية التي ترتبت على ذلك. فالتفسير الأيديولوجي لسلوكه الاستبدادي يبدو أقل أهمية من الخطر الذي مثله وجود معارضة منظمة ذات قاعدة شعبية واسعة.

... ومع تطور الصراع، تركزت السلطة في البيت الأبيض. كان وودرو ويلسون على يقين من أنه وحده – لا أحد سواه – من يجب أن يتخذ كل قرار مهم يتعلق بمسار الحرب. وأي شخص يتحدى هذا اليقين يتحول إلى هدف للقمع الحكومي.

... تقدم تجربة الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى درساً واضحاً لما يمكن أن يحدث عندما تتركز السلطة في يد شخص واحد. فبهذه السلطة، يمكن للرئيس، عبر سيطرته على مؤسسات الحكومة الفيدرالية، أن يلاحق ويقمع أولئك الذين يعارضون سياساته، علانية وسراً. حتى بعد قرن من الزمان، لا يزال من الصعب للغاية تحديد ما سمح به وودرو ويلسون بدقة، وكذلك المدى الكامل للعمليات السرية التي نفذتها أجهزة الاستخبارات...»

العبودية في الإمبراطورية البريطانية وإرثها في العالم الحديث... قراءة نقدية في جذور الرأسمالية وأزمة الحاضر

صدر عن دار «مونثلي ريفيو بريس» الكتاب الجديد للباحث ستيفن كوشن بعنوان «العبودية في الإمبراطورية البريطانية وإرثها في العالم الحديث» «تاريخ الصدور: 5 حزيران 2025». يأتي هذا العمل في وقت تشتد فيه النقاشات العالمية حول إرث الاستعمار والعدالة التاريخية، ليعرض تحليلاً جريئاً ومتجذراً يربط بشكل وثيق بين مؤسسة العبودية التاريخية وبين البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم عالمنا المعاصر.

لا يكتفي كوشن بتسليط الضوء على فظائع تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي، بل يحفر أعمق ليكشف كيف كانت هذه المؤسسة اللا إنسانية عماداً مركزياً للنظام الرأسمالي الناشئ، وليس ظاهرة هامشية فيه. يوضح الكتاب بالتفصيل كيف تشكّلت شبكة معقدة ربطت بين استغلال العمالة المسلوبة وبين صناعات النسيج والغذاء والبناء والنقل والتأمين، مدعومة بأنظمة مصرفية وتجارية هي نفسها، بصور مُحَدَّثة، لا تزال قائمة اليوم.

يقودنا المؤلف في رحلة تحليلية تُظهر كيف غذّت أرباح العبودية التوسع الرأسمالي البريطاني، على حساب حروب وإبادة جماعية للسكان الأصليين وقمع دموي لكل محاولات التمرد والمطالبة بالحقوق. الأكثر إثارة في طرح كوشن هو الربط الواضح الذي يرسمه بين هذا الإرث وبين أزمات الحاضر الأكثر إلحاحاً، من التفاوت الاقتصادي المريع إلى التدهور البيئي الجامح، مُرجعاً جذورها إلى تلك الحقبة.

لكن الكتاب لا يقف عند حدود تشخيص الماضي. فقوته تكمن في تحويل النظر نحو الحاضر والمستقبل، من خلال التركيز على قضية المطالبات المستمرة بالتعويضات. يسلط كوشن الضوء على الصمود التاريخي للمستعبدين وأحفادهم، ودعواتهم التي لا تهدأ لتصحيح الأخطاء ومساءلة الحكومات والمؤسسات التي استفادت من هذه الجريمة ولم تُحاسَب بشكل كاف عليها.

يُقدَّم هذا الكتابُ، بلغته الواضحة وأطروحته القوية، إسهاماً أساسياً للمكتبة العالمية في حقل دراسات ما بعد الاستعمار والنقد الاقتصادي. إنه قراءة ضرورية لكل مهتم بفهم التعقيدات التاريخية التي شكّلت عالمنا، ولمن يبحث عن أدوات تحليلية نافذة لفهم استمرارية أشكال الهيمنة والاستغلال في النظام العالمي الراهن.

■ معلومات النشر:
– العنوان: Slavery in the British Empire and its Legacy in the Modern World
– المؤلف: ستيفن كوشن «Stephen Cushion»
– الناشر: Monthly Review Press
– تاريخ الإصدار: 5 حزيران 2025
– عدد الصفحات: 240 صفحة

دراسات الإعلام حقلٌ للمتمردين: دعوة لإعادة السياسة إلى قلب الاتصال

في عصر تتدفق فيه المعلومات كالسيل، وتتركز وسائل إنتاجه وتوزيعه في أيدي قلةٍ من التكتلات العابرة للقارات، يبرز سؤالٌ مصيري عن دور حقل دراسات الإعلام والاتصال. أهو حقلٌ يرافق التحولات الكبرى من برجه العاجي، أم هو حقل «متمرد» يعيد ربط المعرفة بالسلطة، ويدرس الإعلام كمجالٍ للصراع السياسي والاقتصادي، ويدافع عن الصحافة كمنفعة عامة وحجر زاوية للديمقراطية؟ هذا السؤال استفز الباحث الأمريكي البارز روبرت دبليو مكشيسني قبل ربع قرن، ودعا بجرأة إلى أن يكون حقل الاتصال «حقلاً متمرداً». ورغم مرور الوقت، تبقى دعوته، التي يستعرضها ويدعمها الأستاذ النرويجي سيغورد أليرن، أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، لا في الولايات المتحدة فحسب، بل في جميع الأنظمة الإعلامية حول العالم، بما في ذلك تلك التي كانت تُعتبر معاقل للخدمة العامة.

■ عن مقالة للكاتب سيغورد ألرن
عن مجلة المراجعة الشهرية

مقدمة

أزمة الحقل: من النقد الجذري إلى الهدوء الأكاديمي

ينطلق مكشيسني من تشخيص قاس لتطور حقل دراسات الإعلام. فبعد عقدَي السّبعينيات والثمانينيات اللذين شهدا نقاشات نظرية وسياسية حيوية حول الإعلام والديمقراطية، جاءت التسعينيات بحمولتها النيوليبرالية من إطلاق الأسواق وخصخصة الفضاء العام، لتدفع باتجاه «تهدئة» الحقل الأكاديمي وإفراغه من السياسة. تحوّل الحقل، في نظره، إلى مجال من الدرجة الثانية، ينتج أبحاثاً ضيقة الأفق تفتقر إلى الجرأة والملاءمة، معزولاً عن النقاش العام الكبير. وبلغت الأزمة درجة أن أهم الأعمال النقدية المؤثرة حول الصحافة الأمريكية كانت من خارج الحقل، مثل أعمال إدوارد هيرمان ونعوم تشومسكي. لقد غاب الاقتصاد السياسي، بتركيزه على علاقات الملكية والسلطة والربح، عن قلب الحقل، مما أفقده أداته التحليلية الأقوى لفهم كيف تُشكل الرأسمالية النظام الإعلامي وتُحدّد مخرجاته.

مقترحات للتمرد: كيف نُعيد بناء الحقل؟

لم يكتف مكشيسني بالنقد، بل قدَّم برنامجا للإصلاحَ يقوم على أربع ركائز:

1. الاعتزاز بالتعددية المنهجية: قوة حقل الاتصال تكمن في طبيعته البينية «Interdisciplinary». عليه أن يقاوم إغراء تقليد العلوم الاجتماعية التقليدية بتضييق منهجياتها الكمية، وبدلاً من ذلك يجب أن يكون مختبرا للأفكار الجريئة والمفكرين العموميين الذين يربطون النظرية بالممارسة والتغيير.
2. الاقتصاد السياسي كحجر الزاوية: لا يمكن فهم الإعلام في مجتمع رأسمالي منقسم طبقياً بمعزل عن تحليل قوانين السوق وتركز الثروة وسلطة العلاقات العامة. دراسة الاتصال دون اقتصاد سياسي، كما يشبّه مكشيسني، أشبه «بعزف البيانو بقفازات». على الباحثين أن يكونوا واعين للادعاءات الأيديولوجية التي تزعم أن السوق يساوي الديمقراطية، وأن يدافعوا بقوة عن قيم الخدمة العامة والصحافة الاستقصائية.
3. الالتزام العام: على الباحثين أن يلعبوا دوراً مركزياً في تحليل ونشر ومناقشة القضايا المتعلقة بالإعلام والديمقراطية. «عندما نتوقف عن قول الحقيقة للسلطة، سرعان ما نتوقف عن قولها لبعضنا البعض»، كما يحذر.
4. التفكير والعمل السياسي: النقاش العام السليم داخل المجتمع مرتبط بحرية واستقلالية البحث داخل الأكاديميا. على الباحثين التفكير سياسياً، ليس بمعنى الانحياز الحزبي الضيق، بل بمعنى الانخراط في السجالات الكبرى حول سياسات الإعلام وتشريعاته ومستقبله.

من الولايات المتحدة إلى العولمة: صلة التحذير بالواقع الأوروبي والعربي

واجهت أفكار مكشيسني انتقادات في أوروبا، أهمها أنها «أمريكية» أكثر من اللازم، ولا تنطبق على النماذج الأوروبية التي تحتفظ بتقاليد قوية في الإعلام العام ودعم الصحافة. لكن مكشيسني نفسه أقرّ بالاختلافات بين النموذج الليبرالي الأمريكي التجاري البحت، والنموذج الديمقراطي التكافلي في شمال أوروبا. ومع ذلك، أشار هو وآخرون مثل هالين ومانشيني إلى عملية «تجانس» متسارعة بين النماذج، مدفوعة بسياسات التحرير والخصخصة والعولمة الرقمية.

هذا التحذير يجد صداه اليوم حتى في الدول الإسكندنافية، حيث تتعرض مؤسسات الخدمة العامة لهجوم من قبل الأحزاب اليمينية والشركات الإعلامية التجارية التي تسعى إلى تقليص نطاق عملها وميزانياتها. وفي العالم العربي، حيث تتداخل سلطة الدولة ورأس المال في تشكيل المشهد الإعلامي، يقدم تحليل مكشيسني للاقتصاد السياسي أدوات ثمينة لفهم آليات السيطرة على الإعلام، ليس عبر الملكية المباشرة فقط، بل أيضا عبر الإعلان والعلاقات العامة والروابط غير المرئية بين النخب.

الصحافة كمنفعة عامة وبنية تحتية ديمقراطية

يقدم مكشيسني، بالتعاون مع باحثين آخرين، مفهومين بالغي الأهمية لتجذير دفاعه عن صحافة حرة:

1. الصحافة «كمنفعة عامة» «Public Good»: تتصف المنتجات الإعلامية الجيدة، كالأخبار الموثقة والتحقيقات الاستقصائية، بسمات «المنفعة العامة»: فهي غير تنافسية «استهلاكها من قبل شخص لا يمنع الآخرين من الاستفادة منها» وغير حصرية «من الصعب منع غير الدافعين من الوصول إليها». هذا يخلق «مشكلة الراكب الحر»، حيث تتحمل وسيلة الإعلام تكاليف الإنتاج الباهظة، بينما يمكن نسخ المحتوى ونشره مجانا. في ظل السوق الخالص، يؤدي هذا إلى نقص حاد في إنتاج الصحافة الجيدة، لأنه لا يوجد حافز تجاري كاف. الحل، وفق مكشيسني، هو الاعتراف بأن تمويل هذه «المنفعة العامة» هو مسؤولية جماعية، تتطلب سياسات عامة تدعم الإنتاج الصحفي المستقل، كما تدعم التعليم والرعاية الصحية.
2. الآثار الخارجية وإعلام البنية التحتية الديمقراطية: للصحافة «آثار خارجية» هائلة، إيجابية وسلبية، على المجتمع ككل، تتجاوز العلاقة المباشرة بين القارئ والجريدة. الصحافة الرديئة التي تهمش القضايا الجوهرية وتكرر خطاب العلاقات العامة تُنتج مواطنين غير ملمّين، وتقود إلى حوكمة رديئة وفساد، ويدفع ثمنها المجتمع بأسره. بالمقابل، الصحافة الجيدة التي تكشف الفساد وتعمق النقاش العام تفيد الجميع، حتى أولئك الذين لا يستهلكونها مباشرة. من هذا المنطلق، يجب النظر إلى مؤسسات الصحافة الجادة على أنها جزء من «البنية التحتية الديمقراطية» لأي مجتمع، مثل الطرق والمدارس. لا يمكن بناء اقتصاد حديث أو ديمقراطية حقيقية من دونها.

إن دعوة مكشيسني إلى أن يكون حقل الاتصال «متمرداً» ليست دعوة إلى الفوضى بل هي دعوة إلى الالتزام بإعادة الربط بين المعرفة والمسؤولية

خاتمة: نحو تمردٍ معرفي ضروري

إن دعوة مكشيسني إلى أن يكون حقل الاتصال «متمردا» ليست دعوة إلى الفوضى، بل هي دعوة إلى الالتزام. التزام بإعادة الربط بين المعرفة والمسؤولية، بين التحليل الأكاديمي والنضال من أجل فضاء عمومي حقيقي. في عصر التضليل الإعلامي وهيمنة منصات التكنولوجيا العملاقة التي حولت البيانات إلى سلعة والانتباه إلى عملة، يصبح تبني رؤية الاقتصاد السياسي والنظر إلى الصحافة كمنفعة عامة وبنية تحتية ديمقراطية ليس خياراً أكاديمياً فحسب، بل شرطاً للبقاء.

على الباحثين في العالم العربي، الذين يشهدون تحولات جذرية في مشهدهم الإعلامي بين إعلام سلطوي وتجاري بحت وأشكال هجينة، أن يلتقطوا راية هذا التمرد المعرفي. تمرد يرفض تحييد البحث، ويسائل علاقات القوة الخفية، ويصر على أن دراسة الإعلام هي في صميمها دراسة للديمقراطية ذاتها. كما عاش مكشيسني مُعلّما ومفكرا وناشطا، علينا أن نتعلم أن قول الحقيقة للسلطة، أيا كانت، هو السبيل الوحيد لإنقاذ الحقل، والإعلام، والديمقراطية من براثن الرداءة والاستسلام.

أين وصل اتفاق 10 آذار؟ وما مصيره؟

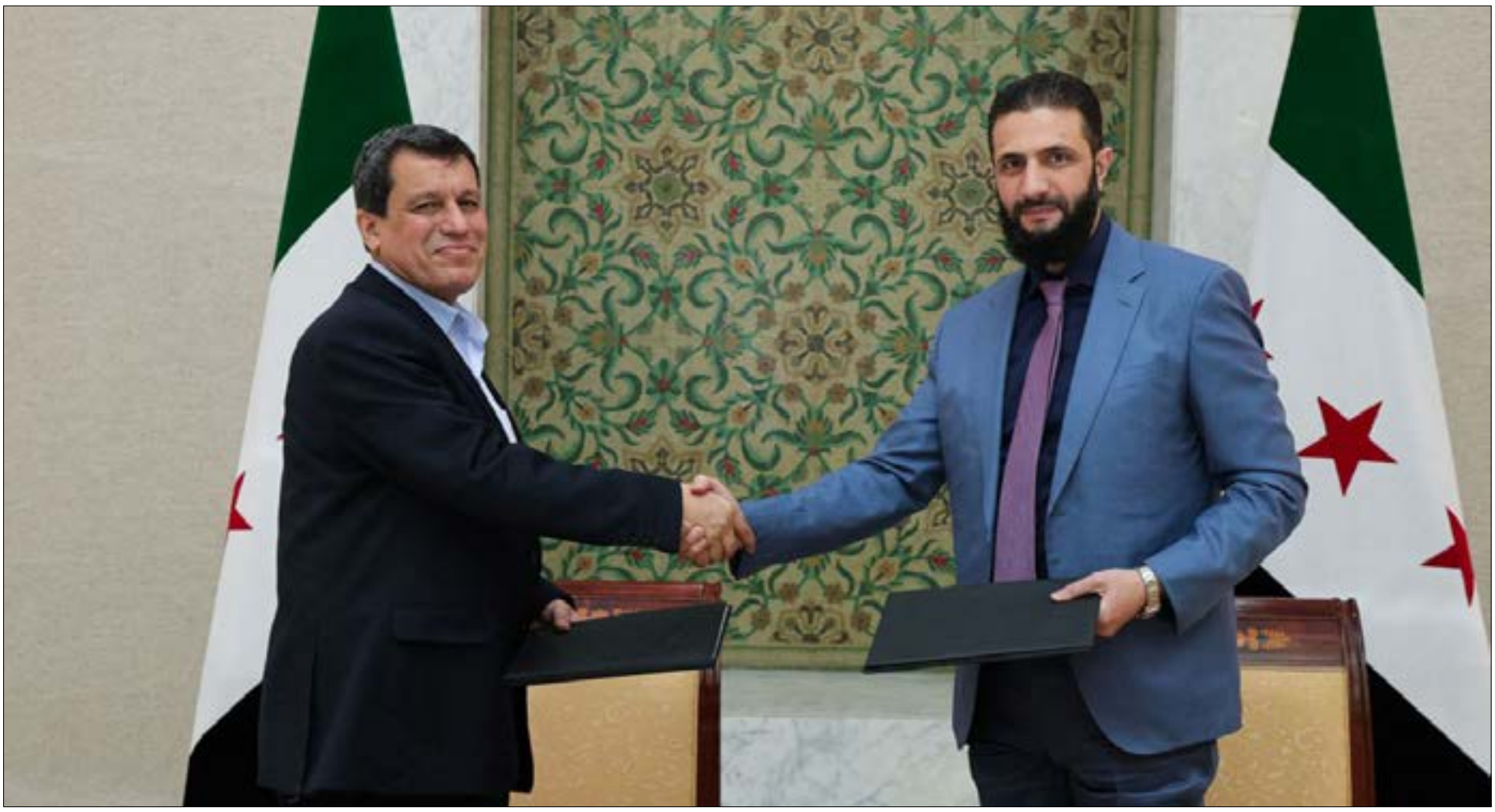

إذا أردنا تقديم إجابة مختصرة عن سؤال: أين وصل اتفاق 10 آذار؟ فستكون الإجابة هي: لم يصل إلى مكان؛ ما حققه، وهو ليس بالأمر القليل، أنه وضع حداً للتصعيد ولاحتمالات الانفجار، ولكن هذا الأمر مؤقتٌ بطبيعته، أي إن عدم الوصول إلى تطبيق فعلي وحلّ فعلي، من شأنه أن يعيد رفع احتمالات التفجير مجدداً.

واقع الحال، هو أن الاتفاق يشبه إلى هذا الحد أو ذاك الاتفاقات التي جرت بين 2017 و2019، وأدت إلى وقف مؤقت للقتال على مجمل الساحة السورية، ولكنها أدت في الوقت نفسه إلى تكريس تقسيم الأمر الواقع، لأنها لم تستكمل بحل سياسي شامل يعيد توحيد الشعب والبلاد. الآن أيضا، نحن أمام معادلة مشابهة، ولكن ضمن ظروف أشد خطورة، خاصة مع الأدوار «الإسرائيلية» المتصاعدة...

«الجمود/الطريق المسدود هو الاستقرار»!

فلنتذكر أن المبعوث الأمريكي السابق إلى سورية والتحالف الدولي لمحاربة داعش، جيمس جيفري، قد عبر بشكل واضح عن سياسة أمريكا تجاه سورية، والتي ما تزال هي ذاتها من حيث الجوهر مع خليفته توم براك، الذي يحمل السمات نفسها في طريقة التعامل مع منطقتنا وشعوبنا. عبر جيفري عن السياسة الأمريكية بالقول: «مهمتي تحويل سورية إلى مستنقع للروس»، وأيضا بقوله: الجمود/الطريق المسدود هو الاستقرار» «stability is stalemate»، ما يعني أن الوضع الذي يكون فيه كل طرف من الأطراف السورية مقيدا وعاجزا عن القيام بأي حركة، الوضع الذي تكون سمته الأساسية هي ارتفاع مستوى التعقيد المستمر، وارتفاع مستوى التخريب للهوية الوطنية السورية، ولوحدة سورية السكانية والجغرافية السياسية، هو الوضع الأمثل بالنسبة للولايات المتحدة، وبطبيعة الحال بالنسبة لـ«إسرائيل».

واليوم، قطعنا شوطا إضافيا في الانحدار نحو مزيد من التهتك على المستوى السياسي الاجتماعي؛ حيث بات اللعب على التناقضات القومية والطائفية والدينية، مكشوفا ومعلنا، ويهدف إلى تفجير الاقتتال الداخلي وصولاً إلى التقسيم، ليس لاستهداف سورية فحسب، بل ولتحويلها إلى صاعق تفجير لكل المنطقة.

في خصوصية الشمال الشرقي، فإن الاستهداف الواضح هو محاولة عرقلة أو حتى نسف مبادرة السلام الداخلية في تركيا، أي منع حل القضية الكردية في تركيا، عبر إعاقة المبادرة التي أطلقها أوجلان وتلقفتها أوساط قيادية في تركيا.

الوضع الذي يكون فيه كل طرف من الأطراف السورية مقيداً وعاجزاً عن القيام بأي حركة وارتفاع مستوى التخريب للهوية الوطنية السورية هو الوضع الأمثل بالنسبة للولايات المتحدة و«إسرائيل»

وإذا كان من الصعب حتى اللحظة، على ما يبدو من وقائع ومؤشرات، نسف مبادرة السلام من داخل تركيا، فإن الاستهداف هو نسفها من خارجها، ومن سورية خاصة، باعتبارها أكثر الأماكن هشاشة في المنطقة في وضعها الحالي...

وعليه، فإن الحفاظ على حالة التهدئة في الشمال الشرقي تكتسب أهمية كبرى، ليس على المستوى الوطني السوري فحسب، ولكن أيضا على مستوى استقرار الإقليم بأسره... ولكن كما أسلفنا، فإن الحفاظ على حالة التهدئة عبر اتفاق 10 آذار وحده، هي مهمة مستحيلة، لأنه غير قابل للتطبيق بشكل كامل، إلا كجزء من اتفاق سوري عام، ومن حل سياسي شامل يستند إلى الأهداف والتوجهات الأساسية للقرار 2254، ويتضمن مؤتمرا وطنيا عاما كامل الصلاحيات، يضع السوريون مشكلاتهم على طاولته ويتوافقون على حلولها بما يستعيد وحدة البلاد ووحدة الشعب السوري، ويرفع المظالم المختلفة، ليس القومية فحسب، بل والاقتصادية الاجتماعية أيضا...

المعادلة ما تزال صحيحة...

قالت قاسيون مرارا وتكرارا: إنه لا حل اقتصاديا للأزمات الاقتصادية التي تعيشها سورية، ولا حل أمنيا للأزمات الأمنية... الحل هو حل سياسي شامل. وكذلك اليوم يمكن القول: لا يوجد حل جزئي لمنطقة في سورية دون المناطق الأخرى، لا حل في الشمال الشرقي، ولا حل في السويداء، ولا حل في نقطة من نقاط الاستعصاء القائمة، إلا الحل السياسي الشامل الذي يضع رسمة جديدة متوافقا عليها بين السوريين لسورية ككل، بما في ذلك شكل الدولة والحكم والاقتصاد والعلاقة بين المركزية واللامركزية...إلخ.

عدا ذلك، فإن كل اتفاق جزئي، على أهميته، يبقى قابلاً للنسف، بل هو معد للنسف ما لم تتحول التهدئة المؤقتة إلى تهدئة شاملة... وكل مفاوضات أو توافقات فوقية بين القوى المسيطرة، هي توافقات أقصى ما يمكنها تحقيقه هو التهدئة المؤقتة، وأسوأ ما يمكنها تحقيقه هو تمهيد الطريق لتكريس تقسيم الأمر الواقع، ولأخذ البلاد نحو محاصصات طائفية وقومية، تجعل من سورية بلدا فاشلا يتعرض أكثر من 90% من أبنائه من مختلف القوميات والطوائف والأديان، للظلم والنهب، لمصلحة نخب متحكمة، ولعشرات السنين...

ولذا فإن التوافق الوحيد الذي يمكنه أن يرفع المظالم المختلفة، ويضع سورية على درب التعافي، هو التوافق بين السوريين، كل السوريين، بقواهم السياسية والاجتماعية، وعبر المؤتمر الوطني العام!

قاسيون
2026
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 6000
انطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار
للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز الـ QR: